



PROVISIONAL
A/40/PV.73
20 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالعقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد / دي بينيس (أسبانيا)
شع: السيد / موسيلي (نائب الرئيس) (بربادوس)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع القرار
(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64434/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في افغانستان واثارها على السلم والامن الدوليين

(أ) تقرير الأمين العام (A/40/709-S/17527) ؛

(ب) مشروع القرار (A/40/L.11) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/867) .

السيد شيلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في كل دورة تعقدها الجمعية العامة ، وفي هذه الدورة الاربعين بوجه الخصوص ، يقال الشيء الكثير في هذا المحفل العالي عن الالتزام بالمشال العليا لميثاق الامم المتحدة ومقاصده ومبادئه . الا انه في الممارسة العملية ، لاتزال هنالك حالات تخرج فيها الدوائر الامبريالية واعوانها على المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وتوجه الى احكامه الاساسية طعنات غادرة .

واستمرار الضجة الاستفزازية المحيطة بما يسمى مسألة افغانستان يشكل تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية وانتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ، وان فرض مناقشة هذه المسألة على الرغم من الاحتجاج الصارم والعدل من جانب جمهورية افغانستان الديمقراطية التي يؤيدها بحزم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، أمر على جانب كبير من الخطورة ويلحق الضرر بقضية السلم ، لانه يحول انتباهنا عن البحث عن حل سياسي للحالة التي أنشأتها القوى الامبريالية والرجعية في جنوب غربي آسيا ، وهي مناقشة لا تخدم غير من أعماهم ادعاء الامبريالية ان لها الحق في تقرير ما اذا كانت الحكومات شرعية أو غير شرعية ، ومن ثم يصدرون الأحكام وينفذون العقوبات على أساس أطماعهم السياسية .

لننظر الى ما يقوله هذه المرة من يهيجون المشاعر بشأن هذه المسألة . ان أى أمرئ يستطيع حتى بعينه المجردة ان يبصر مغزى هذه الأعمال الاستفزازية التي تستهدف تغطية أهدافهم الحقيقية ، وهي استعادة مواقعهم المفقودة وتقويض مكاسب ثورة نيسلن / ابريل ١٩٧٨ في افغانستان .

وقد دحض ممثلو جمهورية افغانستان الديمقراطية في الكلمات التي القوها في هذه الدورة للجمعية العامة ، وحق ، كل هذه الامور . ووضحوا بجلاء واقناع أنه لا يمكن عكس مسار العملية الثورية في افغانستان . فالشعب الافغاني الذي ولد حرا مستقلا هب يدافع ببسالة عن ثورته وأوضح أن ما من قوة على ظهر الارض بقادرة على ارغامه على تغيير السدرب الذي اختاره لتحقيق سعادته وسعادة الاجيال المقبلة للامة الافغانية .

وكما توضح الحقائق ، فان ما يحق اعداء الشعب الافغاني ، هو السياسة الخارجية والداخلية المعبرة عن مصالحه التي تنتهجها جمهورية افغانستان الديمقراطية الدولة المحبة للسلم وغير المنحازة والعضو في الامم المتحدة ، وكذلك طريق التقدم والمساواة الاجتماعية الذي ارتضاه لنفسه . هذا هو جوهر المشكلة . وهذا هو الدافع الى القيام بحملات وأعمال مكثفة واستفزازية معادية لافغانستان . وتلمب الولايات المتحدة الامريكية الدور الرئيسي في صفوف اعداء افغانستان ، وتقوم بذلك باصرار وعلى نطاق مطرد الاتساع فقد أعلن رئيس الحكومة الامريكية في واشنطن منذ الشهر الثاني من فترته الرئاسية الاولى عزمه على تقديم مساعدة عسكرية الى الافغانيين المناهضين للثورة . وقد أعيد التأكيد على هذه السياسة في كلمة رئيس الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة احتفالاً بعيد الامم المتحدة . وليست هذه وعودا فارغة ، فانها تترجم الى اعمال ملموسة .

وتشن الولايات المتحدة وبعض حلفائها حربا غير معلنة على جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهي تمول وتسليح وتدريب الزمرة الافغانية المعادية للثورة . وقد أنفقت بالفعل ما يربو على بليون دولار لتنفيذ اعمال استفزاز وتخريب وجرائم قتل ضد المواطنين

المسالين .

وفي مستهل هذا العام ، خصصت الخزانة الامريكية لهذا الغرض . ٢٨ مليون دولار ، وقد مت ٢٠٠ مليون دولار أخرى من جانب من اناس يزعم انهم يهتمون بحريسة افغانستان . ورصد مؤخرا مجلس الشيخ في الولايات المتحدة مبالغ اضافية تصل الى ٢٠٠ مليون دولار لنفس الغرض . ووفقا لما تذكره الصحافة الامريكية ، تشن وكالة المخابرات المركزية ضد افغانستان اوسع عطية سرية تقوم بها الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام . وعلى ذلك تخصص الولايات المتحدة بصورة دائمة اعتمادات لتكوين عصابات مناهضة للثورة ولتدريبها وتجهيزها بأكثر الأسلحة تقدما ، بما في ذلك القذائف ، لتنفيذ عمليات عسكرية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية .

وهذه الطريقة رفع الارهاب الى مستوى سياسة الدولة . وتصاحب كل ذلك موجات دعائية تختار أوقاتها بدقة ضمن حملات تشهير تروج لحجج شتى ، وتمولها أيضا بسخاء بعض المصادر في الولايات المتحدة .

ولا تستطيع أية مناورة دعائية أو أى افتراء صريح أن يخفي حقيقة الفظائع والجرائم المتزايدة التي ترتكبها العصابات المعادية للثورة التي يطلق عليها بصورة فظة وصوف المحاربين من أجل الحرية . وتسفك هذه العصابات دماء الاطفال والنساء والشيوخ والمعلمين ورجال الدين ومئات من الابرياء . وفيما يتعلق بما يدعي أنه مآثرهم المجيدة ، فانهم يؤجرون عليها بموجب سعر سفك الدماء في قائمة اسعار الجرائم . فيدفع من خمسة الى سبعة آلاف أفغاني لقتل جندي افغانستاني واحد ، ومن ١٠ الى ١٥ الف لقتل عضو في الحزب وهلم جرا . وقد قدم أمس السفير ظريف ممثل جمهورية افغانستان الديمقراطية بيانات محددة بشأن الاضرار التي سببها المناهضون للثورة من تحطيم وحرق للمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وتعاونيات الفلاحين . واجمالا ووفقا للبيانات الرسمية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، تزيد قبة الاضرار التي سببتها العصابات لاقتصاد البلاد حتى بداية ١٩٨٥ على ٣٥ بليون افغاني .

هذا هو مستوى العمل القذر لمن يسمون المدافعين عن الحرية من الشعب

الافغاني الذين ينفذون أعمالهم الاجرامية باستخدام مختلف أنواع الاسلحة بعدد محدود العلامة الدالة على مصدرها في كثير من الاحيان . ولكن ذلك لا يمكن أن يخفي الحقيقة المعروفة جيدا وهي أين انتجت هذه الاسلحة وكيف وصلت الى ايدي العصابات المأجورة بالدولارات والروبيات الباكستانية والعملات الصينية وهلم جرا .

وتستخدم باكستان كنقطة انطلاق ومأوى للعصابات المعادية للثورة ، وبها أكثر من ١٢٠ معسكرا يدرّب فيها الدوشمان الافغان بمساعدة ٣٠٠ مستشار امريكي . وتستخدم القوات الامريكية لتمويل أنشطة هذه العصابات بالإضافة الى المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الى اسلام اباد والتي تزيد الآن على ٣ بليون دولار . علاوة على ذلك ، تتلقى باكستان أكثر أنواع الأسلحة تطورا بما في ذلك قذائف جديدة أرض وصواريخ " ستنفر " المضادة للطائرات ، وطائرات وطائرات عمودية ودبابات ومدفعية ، وينقل جزء من هذه المعدات الى الدوشمان الذين تحصنوا في ذلك البلد .

ويمكن عن حق اعتبار الامدادات العسكرية الرئيسية التي تطلقها اسلام اباد ، شهادة بليغة على أن الحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية التي تشن من أرض باكستان ، ليست سوى جزء من خطة واشنطن واسعة النطاق لزعة الاستقرار في جميع انحاء المنطقة ، من جنوبي آسيا الى الخليج الفارسي ، مهددة بلدان ذلك الجزء من العالم .

وفي هذا السياق ، يجب أن نؤكد أنه قد أنشئ في باكستان مركز قيادي تابع للولايات المتحدة يسمى " سنتكوم " ويشمل نطاق عمله ١٩ دولة من دول آسيا وافريقيا بما فيها افغانستان . ويتولى سنتكوم أيضا مسؤولية قوات الانتشار السريع . وتحاول السلطات الباكستانية نفسها التي تتورط بصورة مطردة في الحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بتصميم يجدر توجيهه نحو امور أفضل ، أن تتهم دولة افغانستان المحبسة للمسلم بخلق التوتر في المنطقة . وهذه محاولة فاشلة تستخدم فيها وسائل غير مجدية .

ويتعين على الشعب الافغاني ان يحقق اهداف ثورة نيسان /ابريل في ظل هذه الأوضاع العسكرية والسياسية الصعبة والمتوترة ، ومع هذه الحرب غير المعلنة التي تشنها الدوائر الابرالية العدوانية ومعانوها ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . وما برحت الدولة الأفغانية الديمقراطية الحرة الفتية ، التي ترفض مخططات الابرالية والرجعية ضد الثورة ، تحقق نجاحا اثر آخر في سبيل اقامة حياة جديدة . وهذا ما تضمنته رسالته " اللويا جيركا " (المجلس الأعظم) في افغانستان الموجهة الى الامين العام (٨/٤٠/٢٧٣) وقد اظهرت الحقائق انه خلال فترة زمنية قصيرة ، ونتيجة لمواصلة تطبيق مشاريع الأراضي والمياه ، حصلت ٣٢٠ . ٠٠٠ اسرة على اراض . وازداد القطاع الحكومي في الاقتصاد الوطني بنسبة ٢٠ في المائة . وامكن تعليم القراءة والكتابة لما يزيد على مليون شخص عن طريق حملة محو الامية . وتم التوسع في نظام التعليم وفي شبكة المؤسسات التي تقدم الرعاية الطبية بالمجان .

وكان انشاء " اللويا جيركا " الذي يضم ممثلين عن القرى والمدريات والمناطق الحضرية ، حدثا سياسيا هاما في تاريخ البلد . فهو يظهر اهتمام الطليعة السياسية لقوى الشعب العاطمة في افغانستان واهتمام الحزب الديمقراطي الشعبي الافغاني ، الذي احتفل بالعيد العشرين لانشاءه بزيادة توسيع مشاركة الشعب في ادارة شؤون الدولة . ويجب ان نشير هنا الى اهمية انعقاد المجلس الأعظم الذي يضم ممثلين عن جميع القوميات والمستويات الاجتماعية في المجتمع الافغاني . ويمثل العمال والحرفيون والفلاحون ٦٠ في المائة من اعضاء هذا المجلس بينما يمثل النسبة الباقية رجال الدين والمثقفون والتجار والشخصيات السياسية والاجتماعية البارزة . وقد تكلم حوالي ٢٠٠٠ ممثل من جميع انحاء البلاد في رسالتهم الموجهة الى الامين العام عن الطابع المحب للسلم للسياسة الخارجية التي تنتهجها جمهورية افغانستان الديمقراطية . وانطلاقا من هذه السياسة ما برحت جمهورية افغانستان الديمقراطية تبذل جهودها للتوصل الى حل سياسي للحالة في افغانستان . ويرد اساس تلك التسوية في الاقتراحين اللذين قدمتهما جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ ايار / مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب / اغسطس ١٩٨١ . وهما اقتراحان

متعددا الجوانب ويتناولان جميع جوانب الحالة في افغانستان . وتتسم هاتان العبادتان بالمرونة والواقعية ، فهما تأخذان في الاعتبار حماية السيادة الوطنية ومصالح جميع دول المنطقة .

وتأييدا لهذا النهج البناء ، يود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يعلن مرة اخرى بصورة قاطعة ، انه ما زال يؤيد بكل قوة انهاء التدخل العسكري وجميع اشكال التدخل الخارجي الاخرى في الشؤون الداخلية لافغانستان بصورة كاملة ودون شروط ونحن نؤيد تهيئة احوال من شأنها أن تجعل تكرار هذا التدخل مستحيلا في المستقبل . وكما نؤيد تطبيع العلاقات بين باكستان ويران وجمهورية افغانستان الديمقراطية . وهذا هو الطريق الذي يفضي الى حل المشكلة ، وليست اثاره الحملات الدعائية داخل الامم المتحدة .

لقد حان الوقت لوضع نهاية لأية محاولات ترمي الى استغلال الامم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب . ونحن نصر بقوة على ضرورة الامتثال الكامل لاحكام الميثاق والقرار الذي اتخذ في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة والمعنون " عدم جواز سياسة الارهاب الصادر عن الدولة أو أية اعمال أخرى تصدر عن الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول اخرى ذات سيادة " (القرار ٣٩ / ١٥٩) .

وكما تأكد في البيان الصادر عن الدول الاطراف في معاهدة وارسو في مؤتمر القمة الذي عقدته اللجنة الاستشارية السياسية في نهاية شهر تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام في مدينة صوفيا ، " لا ينبغي لأحد أن ينتهك الحق السيادي لأي دولة في أن تحيا وتعمل في ظل النظام الاجتماعي - السياسي الذي اختاره بمحض ارادتها " (A/C.1/40/7 ص ٤)

وقد اشتركت جمهورية افغانستان الديمقراطية بصدق واخلاص بصورة بناءة فسي محادثات جنيف ، من خلال الممثل الشخصي للأمين العام ، للعمل على التوصل الى حل سياسي . وقد جاء في تقرير الأمين العام :

" كما ان هناك اعتقادا متزايدا لدى كلا الجانبين بأن التوصل الى تسوية بالمفاوضات هو الاسلوب الممكن الوحيد لتحقيق السلم في افغانستان " (A/40/709 ، الفقرة ٢) .

وقد تأكد بصورة واضحة لا لبس فيها الموقف الافغاني الذي يحيد المفاوضات فـي هذه الدورة مرة أخرى . وعند تناول التسوية السياسية للحالة في افغانستان بصفة خاصة ، اكد وزير خارجية افغانستان شاه محمد دوست في خطابه امام الجمعية في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر :

" ومن المؤكد أن افضل طريقة لتحقيق تلك التسوية هي من خلال المباحثات المباشرة .

" ومن فوق هذه المنصة نود أن نوجه النداء التالي الى جيراننا : دعونا نتنافس في العمل البناء في بناء بلداننا وفي رفع مستوى معيشة شعوبنا . وندعوهم لمواجهة ذلك التحدي والتخلي عن طريق المواجهة الذي لا يؤدي الا الى البؤس وتبديد الموارد الثمينة . فلنجرب ذلك المنهج ولنختبر مذاق ثماره " . (A/40/PV.44 ، ص (٩١)) .

ليس ذلك منهجا يتسم بالمسؤولية ، ليس بالنسبة لمستقبل بلده وشعبه فحسب ، ولكن بالنسبة لشعوب ودول المنطقة بأسرها ايضا . أليس ذلك نداء يدعو الى سلوك الطريق الذي نص عليه الميثاق :

" ان نأخذ انفسنا بالتسامح ، وان نعيش معا في سلام وحسن جوار " ؟

لقد حان الوقت لكي ندرك انه اذا اردنا ان نكون واقعيين ، فليس امامنا أي بديل غير التسوية السياسية للمشكلة .

ويحدوني الأمل في ان تتبع بعض البلدان التي تصوت في صالح مشاريع القرارات المعادية لافغانستان ، نهجا واقعيا في نهاية المطاف ، وان تتذكر المسؤوليات المطلقة على عاتقها بمقتضى الميثاق ، واعنى ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وان تكف ، سواء رضيت أو لم ترض ، عن دعمها لصالح الامبرالية والرجعية ، ومسالح تلك

القوى التي تقوّض اسس السلم والا من وتعرض طريق التقدم الاقصادى والاجتماعى وتمنع الشعب من اختيار الحياة التي ترضاها .

هذا هو موقف وفد بيلوروسيا ازا* مشروع القرار A/40/L.11 . ونحن نعارض هذا المشروع بقوة وسوف نصوت ضده ، لان مجرد تكرار المشاريع السابقة يدل على الافتقار الى الواقعية السياسية ، لانها تشبه العناصر الموضوعية وتتجاهلها ، ولا تأخذ في اعتبارها بأى حال المصالح المشروعة لجمهورية افغانستان الديمقراطية أو مبادئها البنّاءة .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اسابيع قليلة احتفلنا في هذه القاعدة للجمعية العامة بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . واغتم المتكلم تلو الآخر الفرصة لاعادة التأكيد على حاجة جميع الدول الاعضاء الى الامثال الصارم للجهد المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

وليست هناك خطوات كثيرة في عالم اليوم تفضي الى تحقيق هذه الاهداف السامية اكثر من قرار من جانب الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من افغانستان . وفي رأي حكومتسي ان اجراء من هذا النوع من جانب الاتحاد السوفياتي من شأنه أيضا أن يسهم اسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر في العالم . ولن يكون لذلك أثره على العلاقات بين الدولتين الرئيسيتين فحسب ، بل انه سيقبل أيضا من المخاوف التي تعترى العديد من البلدان الصغيرة التي تعتبر أن التطبيق العالمي للقانون الدولي يشكل ضمانا لسيادتها وسلامتها الاقليمية .

ان التدخل السوفياتي المسلح في افغانستان مستمر منذ ستة أعوام . وخلال هذه الاعوام الستة ، أدانت الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء هذا التدخل بحق وشكل واضح . فهذا التدخل يشكل انتهاكا خطيرا للقواعد الاساسية في العلاقات الدولية .

وينبغي ان تسترشد جميع الدول في علاقاتها مع البلدان الاخرى بالاحكام المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . ولكن الحالة تكتسب طابعا خاصا من الخطورة عندما يقدم عضوا في مجلس الامن ، بدلا من ان يكون الممثل الصالح ، على استخدام قوته العسكرية بشكل صارخ في محاولة لاضاع شعب فقير في دولة صغيرة مجاورة . وهناك طريقة وحيدة تتيح للاتحاد السوفياتي ان يرقى الى مستوى مسؤولياته الادبية والقانونية وهي سحب قواته فورا من افغانستان . ومن شأن مثل هذا العمل ان يضفي الاحترام على سلطة القانون في العلاقات الدولية .

لقد أدى الغزو السوفياتي لافغانستان الى اسوأ المآسي الانسانية في عصرنا . ووفقا لتقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان في افغانستان ، أدت الحالة الى ايجاد " موجة من أكبر موجات اللاجئين التي عرفها التاريخ " (E/CN.4/1985/21 ، الفقرة ٥٣) . وقد اجبر ما يقرب من ثلث السكان الافغانيين على الفرار من ديارهم ووطنهم واللجوء الى الدول

المجاورة . واضطرت باكستان وايران الى تحمل عبء مشكلة اللاجئين التي وصلت الى ابعاد خطيرة . وقد أبدى البلدان سخاء كبيرا في قبول هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم . والنسبة لباكستان ، أدى الصراع في افغانستان وحالة اللاجئين الى محنة اضافية . فخلال بضع السنوات الاخيرة ، تعرضت السلامة الاقليمية لهذا البلد للانتهاك مرارا وشكلا خطيرا ، مما أدى الى وقوع اصابات كثيرة .

وقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة للتخفيف من معاناة الشعب الافغاني ومساعدة البلدان المجاورة . وأود أن اعيد التأكيد على تقدير حكومتي للأنشطة الانسانية التي يقوم بها الغرض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية . وقد أيدت الحكومة السويدية هذه البرامج بشكل ثابت ، واسهمت اسهاما كبيرا في شتى الجهود الانسانية . ومن الضروري تقديم المزيد من المساعدة الانسانية الدولية لضحايا الصراع ، ولا سيما اكثر فئات الشعب الافغاني تضررا .

ولبلدي تقاليد طويلة في التأييد الثابت لاحترام حقوق الانسان والقانون الانساني في الصراعات المسلحة . وأود بالتالي أن اسجل ادانة حكومتي للانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان ، فضلا عن الانتهاكات الاخرى للقانون الدولي التي تشير اليها التقارير الواردة من افغانستان . وقد ورد بيان بعض هذه الانتهاكات في التقرير المعني بحقوق الانسان في افغانستان الذي اشرت اليه في وقت سابق . ويقدم ذلك التقرير أدلة واضحة على أن شعب افغانستان يتعرض لمعاناة ومصاعب لا توصف ، وأود المقرر الخاص معلومات عن التدبير المتعمد للمحاصيل واستخدام الالغام المضادة للأفراد والقنابل المسماة دمس ، واساءة المعاملة ، والتعذيب ، وأشكال اخرى من الحاق الاذى بالسكان المدنيين ، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال .

ومنذ عام ، وخلال مناقشة هذا البند ، اشرت الى ان القانون الدولي العرفي ، فضلا عن الاتفاقات الدولية ، يتضمن مبادئ وضعت لمنع اشكال معينة من وسائل الحرب العشوائية التعسفية ، مثل قصف المناطق الشاسعة ، واستخدام انواع معينة من الاسلحة الفتاكة في المناطق المدنية . وأود أن اذكر هذه الجمعية العامة بأن الاتحاد السوفياتي

من الدول الموقعة على الاتفاقيات التي نحن بصدد ها ، وانه يرتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الذي اشترك في وضعه وتدوينه .

وسوف يصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا ، وهو يتضمن العناصر الاساسية للحل العادل وهي : انسحاب جميع القوات الاجنبية من افغانستان واحترام حق شعب افغانستان في تقرير شكل الحكومة التي يختارها ، واحترام سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية ، وتمكين الملايين من اللاجئين الافغانيين من العودة الى ديارهم في سلامة وكرامة .

لقد بذل الامين العام جهودا ترمي الى تحقيق الحل السلمي لهذا النزاع ، مرتكزا

على هذه المبادئ ، وهو يحظى بكامل تأييد حكومتي في جهوده هذه .

ويبدو لحكومتي ان الحالة في افغانستان تتردى مرة أخرى ، ولن تتج اية محاولات دبلوماسية في حل المشكلة ما دام الاتحاد السوفياتي مستمرا في عدوانه على شعب افغانستان لذلك يكتسب انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان طابعا ملحا ومن شأنه أن يؤدي الى تخفيف حدة التوتر وتزايد الثقة في الشؤون العالمية . وقبل كل شيء ، سيعطي هذا الانسحاب لشعب افغانستان فرصة العيش في سلم في نهاية المطاف .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تدخل

الجمعية العامة هذا العام ايضا في جدل عقيم حول البند المعلنون " الحالة في افغانستان " وترى جمهورية بلغاريا الشعبية في ذلك محاولة اخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة ، ووسيلة لتحويل اهتمام المنظمة عن المشاكل الحقيقية التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر الحقيقي .

واحدى هذه المشاكل ، التي ينبغي أن نسميها باسمها الحقيقي ، هي مسألة شن حرب غير معلنة ضد تلك الدولة ، وهي حرب تخوضها بوحشية واصرار القوات المتحالفة للإمبريالية والرجعية الاقليمية والثورة المضادة الافغانية ، وهي المصدر الوحيد للحالة الخطيرة السائدة في تلك المنطقة في الوقت الحالي . وبالتالي ، من الطبيعي الا نتوقع امكانية التوصل الى التسوية السلمية العادلة التي تص الحاجة اليها لهذه المشكلة بسبب تشجيع المعتدى ومهاجمة ضحية العدوان .

ان خلفية هذه المسألة معروفة تماما . ففي شهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، قام الشعب الافغاني باعمال حقه غير القابل للتصرف في تعزيز مصيره . وبقيادة حزب الشعب الديمقراطي لافغانستان وجهت الثورة الوطنية الديمقراطية ضربة قاتلة للنظام الاقطاعي القديم ، وشرعت في عملية تحول اقتصادى واجتماعي بعيدة المدى . ويقوم الافغانيون الآن بارساء الأساس لصناعة وطنية حديثة ؛ ويضطلعون بنجاح باصلاح زراعي وتطوير لمصادر المياه لديهم ؛ وقد تم تشغيل ٢٥٠ وحدة صناعية حديثة ؛ وحصلت اكثر من ٣١٢ ٠٠٠ اسرة ريفية على اراضي بالمجان . ويجرى استئصال شأفة الامية بسرعة ، وأصبحت افغانستان مزودة بشبكة واسعة لخدمات الصحة العامة . وتنتشر هذه التغييرات الايجابية بالتدريج في كافة انحاء الجمهورية ، وتلقى الترحيب من الجماهير العريضة للشعب .

وتشارك الجماهير الكادحة مشاركة ايجابية في الشؤون الاجتماعية والسياسية للبلد . وكان أوضح الأمثلة على ذلك اجراء أول انتخابات بلدية ديمقراطية تجرى في تاريخ افغانستان ، وكان من بين من انتخبوا في عضوية مجالس السلطة الشعبية عمال وفلاحون ومثقفون وممثلون لكل الجماعات الاثنية . ويعتبر هذا الانجاز الضخم لثورة نيسان / ابريل انجازا تاريخيا للشعب الافغاني بأسره .

وجمهورية بلغاريا الشعبية التي تربطها بجمهورية افغانستان الديمقراطية علاقات صداقة وتعاقد تشعر بسعادة بالغة لتحقيق هذه النجاحات ، ونحن على ثقة بأنها ستزداد مع مضي كل سنة من سنوات الحرية .

ومع ذلك ، ظهرت صعوبات جمة في طريق هذه العملية . فمع تزايد نجاحات الشعب الافغاني في بناء مجتمعه الجديد وفي المجالات الاقتصادية والثقافية ، تزداد ضراوة وفدر ووحشية الأعمال التي يقترفها اعداء الجمهورية . ويجرى باستمرار جلب مجموعات العصابات المسلحة بأحدث الأسلحة - مثل أجهزة اطلاق الصواريخ ، ومدافع البازوكا ، والرشاشات الثقيلة ، والالغام والمواد السامة ، والصواريخ أرض - جو ، والصواريخ المضادة للدبابات بالاضافة الى احدث أنواع الاسلحة الخفيفة - وهذه المجموعات من العصابات يتم توصيلها الى داخل البلد . وهي تستخدم في مهاجمة القرى والمسدن والممرات الجبلية . وترتكب الأعمال الارهابية ضد المدارس والمستشفيات والمساجد ، وتقترب بارتكاب مذابح للمدنيين : من اطباء ومعلمين وعمال مهرة وتقنيين . وليس هناك ما يثير الدهشة في أن الضحايا هم حملة العلم والتقدم والأمل للجماهير ، التي قضت قرونا طويلة في حالة من الجهل دون أي حقوق . ولا بد أن نضيف الى الخسائر التي لا تعوض فسي الارواح بسبب أعمال رجال العصابات الخسائر المادية التي بلغت حتى الآن ٣٥ بليون من عملة افغانستان ، أي أكثر من ٨٠٠ مليون دولار .

ان الاعمال الاجرامية التي يقترفها المناهضون للثورة المسلحون الذين يتدربون في اكثر من ١٥٠ معسكرا خاصا يقع معظمها في اراضي باكستان ، تتولى تنسيقها وتمويلها بلدان غربية معروفة . وتأتي على رأس قائمة هذه البلدان الولايات المتحدة التي بلغت مساعداتها المقدمة الى " الدوشمان " - وهذا هو الاسم الذي يطلقه الشعب على رجال العصابات - ٦٢٥ مليون دولار خلال ست سنوات . وبلغت قيمة الأسلحة والذخائر التي قدمت في هذا العام وحده أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، ويجرى كذلك تخصيص مبالغ كبيرة للأعمال الارهابية من جانب بلدان أخرى ذات أنظمة محافظة . وهذه المساعدات تقرب اجمالا من حجم الميزانية العسكرية السنوية لدولة اوروبية متوسط الحجم . هذه هي صورة التمرد بين الافغان " الفقراء " والعزل " كما تصوره الصحافة الغربية .

وما هذه الا صورة تقليدية ، فليس هناك بلد التزم بمسار الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي دون أن يصبح فورا ضحية لمحاولات اعادة النظام القديم والتبعية

الاستعمارية . ويمكن للكثير من دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ان تؤكد ذلك من واقع تجربتها في الحروب الأهلية التي حرض عليها سادتها السابقون . وهذا أسلوب قديم قدم العالم ذاته . ولكنه لم يمكن أحدا من اعادة عجلة التاريخ الى الوراء .

ان الحرب غير المعلنة التي تشن على افغانستان الشعبية ، تصاحبها حملة تضليل موجهة الى الرأي العام العالمي ، تهدف الى تشويه التغييرات التقدمية الجارية وتلطيف صورة المساعدات التي تقدمها البلدان الاشتراكية والقوى الديمقراطية الى هذه الجمهورية الفتية . وهذه العملية أيضا ليست جديدة ، ولنتذكر كيف كانت الدعاية الرأسمالية تهاجم بعنف المناضلين من أجل الحرية في بلدان أصبحت مستقلة وتشغل بفخـر أماكنها الجديدة بها في هذا المحفل ، الذي هو أهم محفل في العالم . وكان يطلق على أولئك المناضلين وصف " العملاء الاجانب " ، كما كانوا يوصمون بأنهم ارهابيون ورابرة هذه الدعاية نفسها استخدمت أيضا للتشهير بالبلدان الاشتراكية لأنها تهدد دون تحفظ حركات التحرير الوطنية ؛ وتوجه اليها تهمة " اثاره الاضطراب الدولي " ، " والتدخل " ، " والتوسع " . ومازالت تلك المصطلحات نفسها تتردد اليوم ، كما يظهر بوضوح في هذه المناقشة المفتعلة . بيد انه لا يمكن لأحد أن يحجب الحقيقة : فمرتزة الامبريالية والمحرضون لهم ، هم وحدهم الارهابيون والتدخلون ، المستعدون لاراقة أى كمية من الدماء من أجل استعادة امتيازاتهم ومواقعهم الاستراتيجية التي فقدوها .

ان كل ما يحدث حول افغانستان في الممارسة العملية ، وكل ما يقال ويسمع في هذه القاعة ، يشير الى نتيجة بسيطة لا لبس فيها : ان الشعب الافغاني يمر بفترة حرجة في تطوره الوطني . وهذا الوضع ينبغي أن يفهمه كل الذين يستمدون الالهام من افكار الحرية والمساواة والتطور الاقتصادى والثقافى ، وجمهورية افغانستان الديمقراطية دولة مستقلة وغير منحازة ، وهي تسعى الى تعزيز علاقاتها مع جميع البلدان ، ومع جيرانها بوجه خاص ، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وهذا البلد كان هدفا لمؤامرة امبريالية . وهو هدف لعدوان . وطبقا للمادة ٥١ من الميثاق ، مارس

حق المشروع في الدفاع عن النفس. وليست جمهورية افغانستان الديمقراطية هي المتسبب في الحالة الحرجة الراهنة، فالتسببون الحقيقيون هم أولئك الذين يبذلون الجهود لتدريب وتسليح وتمويل رجال العصابات المناهضة للثورة، الذين ينتهكون حرية هذه الدولة وسلامتها الاقليمية، ويستخدمون كل الوسائل المتاحة لمنع التوصل الى حل سياسي سلمي.

ان جمهورية بلغاريا الشعبية التي دعت بدون كلل لعزل هذا الحل، ما زالت مقتنعة بانها ما من مشكلة اقليمية او دولية يتعذر تسويتها بهذه الطريقة. ومن أجل التوصل الى الحل المنشود، ينبغي لنا ان نعمل على أن تسود الواقعية والاحساس بالمسؤولية والارادة السياسية السليمة لدى جميع الاطراف المعنية. وقد أثبتت الحكومة الافغانية انها تتحلى بهذه الارادة السياسية السليمة. ومن الأمثلة المحددة الدالة على ذلك المبادرتان اللتان تقدمت بهما كابول في مجال السياسة الخارجية في شهر ايسار/ مايو ١٩٨٠ وفي شهر آب/ اغسطس ١٩٨١. وقد حددت هاتان المبادرتان المبادئ الأساسية للتوصل الى تسوية سليمة للصراع الدائر في المنطقة.

وتتابع جمهورية بلغاريا الشعبية عن كتب الجهود التي يبذلها الأمين العام والسيد كورد وفيز مثله الشخصي ، وهي جهود جديدة بالثناء ويجب تشجيعها . ويرى وفد بلغاريا ان تلك الجهود تمثل الدور الايجابي الذي يمكن أن تقوم به المنظمة من أجل إعادة السلم والامن للمنطقة . وعلاوة على ذلك ، نأمل أن تؤدي تلك المساعي السامية محادثات مباشرة بين افغانستان وباكستان ، اذ انه بدون ذلك سيكون من المتعذر التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ، بما يتوافق ومصالح الشعب الافغاني وجيرانه . وما يعتبر مدعاة للتشجيع ان أغلبية المتكلمين الذين اشتركوا في المناقشة العامة والعديد من الوفود التي تعرضت لذلك البند طالبت بتسوية سلمية للمشكلة . ومن المهم في التوصل لتلك التسوية أن تبتدى الأطراف المعنية بصورة مباشرة الارادة السياسية الحسنة طبقا ، لما أشير اليه في تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة A/40/709 .

تلك هي آراء وفدى حول بند جدول الاعمال المعنون " الحالة في افغانستان " ومن المؤسف أن مشروع القرار المقدم بشأنها يقوم على تفسير خاص للوقائع . فهو لا يشير اطلاقا الى الصلاحيات المشروعة للحكومة الافغانية وبمس بصورة لا يمكن تقبلها الوضع الدولي لافغانستان وببضفي الشرعية على تدخل العدو وفي الشؤون الداخلية لذلك البلد ولا يمكن للنص المذكور أن يخدم مصالح القانون الدولي بأي شكل ، ناهيك عن مصالح الشعب الافغاني أو قضية السلام والأمن في هذا الجزء من آسيا وفي العالم بصفة عامة . ولذلك ستصوت بلادي ضد مشروع القرار .

وكما كان الحال في الماضي ، لن تدخر جمهورية بلغاريا الشعبية جهدا من أجل المساعدة في السعى الى حل دائم وعادل وفعال ، حل يؤثر بصورة ايجابية على الحالة في تلك المنطقة من العالم وعلى المناخ الدولي بأكمله .

السيد كوردا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد مرور

حوالي ست سنوات على فزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان فانه ما زال محتفظا بعدد كبير من قواته هناك . ويزعم الاتحاد السوفياتي أن تدخل البلدان الاخرى قد أدى الى

اطالة القتال ، ولكن المجتمع الدولي يعرف أن الشعب الافغاني هو الذي يقاوم بصلابته الاحتلال العسكري السوفياتي والتدخل في شؤون بلاده . ورغم ان القتال قد سبب خسائر فادحة ظل الشعب الافغاني صامداً في مقاومته وهو يواصل خوض نضال مسلح فعال في جميع أرجاء البلاد . فارادة الشعب الافغاني لا يمكن أن تقمع بالقوة العسكرية . وقد أدت الحالة في افغانستان الى زيادة التوتر في المنطقة بأكملها . وخلال العام الماضي شنت هجمات عديدة على اراضي باكستان تعد انتهاكا لسيادة ذلك البلد وأدت الى ازهاق العديد من الارواح البريئة . وقد كررت اليابان في مناسبات عديدة دعوتها لوقف تلك الهجمات على الاراضي الباكستانية على الفور .

وقد أعرب المجتمع الدولي بصورة واضحة لا لبس فيها عن غضبه ازاء السياسات السوفياتية والأعمال التي يقوم بها في افغانستان ، وذلك في المداولات حول مشكلة افغانستان في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ويظهر التصويت على قرارات الجمعية العامة أن انتقاد الاتحاد السوفياتي يتزايد من عام لعام .

ولا ينبغي للاتحاد السوفياتي أن يظل متصلبا ، بل يجب أن يغير سياساته العسكرية العدوانية وأن يستجيب لنداءات المجتمع الدولي من أجل التسوية السلمية . وحكومة اليابان تطالب بقوة بأن ينهي الاتحاد السوفياتي فوراً تدخله في افغانستان ، فهذا التدخل يتناقض مع القانون الدولي والعدالة ، وهي تطالب الاتحاد السوفياتي بأن يسحب قواته فوراً . وينبغي أن تسوى الحالة وفقاً لمبادئ عدم التدخل واحترام حق تقرير المصير ، فالشعب الافغاني نفسه هو الذي يجب ان يقرر نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون قسر خارجي .

ومن ثم تؤيد اليابان بقوة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 ، الذي يؤكد المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للمشكلة . ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بأغلبية ساحقة أسوة بالقرارات السابقة حول الموضوع .

لقد واصل الأمين العام، بدعم قوى من المجتمع الدولي، بذل جهوده القيمة لتحقيق التسوية السياسية للمشكلة الافغانية. ونبدي ارتياحنا لما جاء في تقريره بوجود اقتناع متزايد لدى كلا الجانبين بأن التسوية التفاوضية هي الأمل الوحيد لتحقيق السلم في افغانستان. ومن دواعي التشجيع الخاص، كما ورد في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام، ان حكومتا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية كررتا تأييدهما لتسوية تفاوضية ولمواصلة الأمين العام لجهوده. وتضمنت تلك الجهود زيارة قام بها السيد ديغو كورد وفيز الممثل الشخصي للأمين العام الى المنطقة في شهر ايار/مايو، وجهود الوساطة من خلال محادثات الجوار التي انعقدت في جنيف في شهرى حزيران/يونيه وآب/اسطس، والمزيد من المحادثات المزمع عقدها في شهر كانون الاول/ديسمبر.

لقد تابعت حكومتى من كتب جميع تلك التطورات ونأمل بصدق أن تثمر هذه الجهود. ونحن نرى ان اجتماع القمة المقبل بين زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فرصة ملائمة لاعطاء دفعة جديدة لمحادثات الجوار المزمع عقدها في كانون الاول/ديسمبر. وتعتقد اليابان أن جميع تلك الساعي ينبغي أن تتماشى مع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان بطبيعة الحال أن يتم الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من افغانستان.

وما زال الافغانيين يلجأون الى البلدان المجاورة، وقد جاء في الأنباء أن هناك ما لا يقل عن ٢٥ مليون شخص قد سجلوا فعلا كلاجئين في باكستان، وهذا يمثل ١٥ في المائة من اجمالي سكان افغانستان. وعلاوة على ذلك تشير الأنباء الى وجود ١٨ مليون لاجئ افغاني في ايران، ونظرا لان القتال الضارى لا يزال مستمرا دون هوادة، لا تتوافر امكانية عودتهم الى الوطن.

ويمثل اللاجئين الأفغان في باكستان أكبر تجمع للاجئين في العالم . وهذه الحالة لا تفرض عبئا ضخما على باكستان فحسب بل تعتبر عنصرا خطيرا يزعزع الاستقرار في المنطقة . ويتعاطف بلدى مع باكستان التي تواجه صعابا عديدة في استضافة هذا العدد الضخم من اللاجئين . ونحن نشي كل الثناء على الجهود الانسانية التي تبذلها الحكومة الباكستانية لمعالجة هذه الحالة . وقد قدمت اليابان معاوتتها في أنشطة اغاثة اللاجئين الأفغان في باكستان عن طريق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وكذلك عن طريق منظمات أخرى . وتنوى اليابان أن تستمر في تقديم هذا التعاون انطلاقا من اهتمامها الانساني وكذلك لاعتبارات السلم والاستقرار الاقليميين . كما ان اليابان تقدم المساعدة الى اللاجئين الافغان المقيمين في ايران . وتكرر حكومة اليابان مناشدتها القوية للاتحاد السوفياتي بالانصياع دون ابطاء الى النداءات التي ما فتى المجتمع الدولي يوجهها اليه طوال السنوات الست العاضية بسحب قواته .

واليابان مقتنعة اقتناعا راسخا بأن التسوية التي يؤيدها الشعب الأفغاني والتي تحترم حقه في تقرير المصير واحتراما كاملا ، هي وحدها الكفيلة بتحقيق السلم الدائم والاستقرار في أفغانستان . وتنوى اليابان ، بالاشتراك مع أغلبية بلدان العالم التي تشاطرنا هذا الاقتناع ، أن تعمل من أجل تحقيق الانسحاب السريع والكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان ، حتى يستعيد هذا البلد مركزه المستقل وثير المنعاز ، وحتى يستعيد الشعب الأفغاني حقه في أن يقرر مستقبله ، وحتى تنهيا الظروف اللازمة التي تسمح للاجئين الأفغان بالعودة الى ديارهم في أمن وكرامة .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضت ستة

أعوام ، ناقشنا فيها هذه القضية ست مرات واتخذنا في هذه الجمعية الموقرة ، ستة قرارات تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، ومع ذلك لم يحدث أى تحسن

في المحنة التي يعانيها الشعب الأفغاني بل تدهورت بشكل مأساوي ظروف حقوق الانسان بالنسبة لهذا الشعب وليس هناك أمل مباشر في حدوث أي تحسن .
وقد أبلغنا في نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ عند ما غزت القوات السوفياتية أراضي جارتها أفغانستان قتل أمين ، الذي كان حينئذ رئيسا لأفغانستان هو الذي استدعى تلك القوات بموجب معاهدة الصداقة لعام ١٩٧٨ . وبعد أيام من وصول تلك القوات الى أفغانستان قتل أمين ، الشاهد الأساسي على تلك الأقوال ، ولم يعد هناك أحد ليؤكد القصة التي قدمت إلينا .

ولماذا استدعيت تلك القوات ؟ قيل لنا أنها استدعيت " لحماية استقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية المهددتين من قبل جيرانها " . وانتظرنا ست سنوات لنصرف أسماء تلك البلدان التي تهدد سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ، وانقضت ست سنوات ولم يحدث أي غزو خارجي من جانب هؤلاء الجيران ، وكان الغزو الوحيد الذي شهدناه هو الغزو الذي قام به ما يزيد على ١٢٠ . . . من القوات السوفياتية . وصدق البعض منا بسذاجة ، في بداية الغزو ، القصة التي قدمت لنا بأن هذه القوات ذهبت لحماية هذا البلد ، ولكننا أحسنا بالسخط عندما أدركنا بعد ذلك أنه بدلا من حماية هذا البلد ومحاولة توحيد شعبه الذي كان يعيش في سلام ، اعتدت هذه القوات على هذا البلد وارتكبت جرائم شنيعة ضد الجماهير المناضلة والمواطنين الفقراء في هذا البلد التعيس ، وشوه الشبان بفخاخ طائشة على شكل لعب .

وفي الأيام الأولى من الغزو في ١٩٨٠ كانت القوات الغازية تقتل المقاتلين من أجل الحرية الأفغان بالمئات . واليوم فانهم يقتلون بالآلاف بل ويضطر الملايين الى الفرار الى خارج بلدهم .

ويود وفد جزر القمر أن يؤكد بتواضع أن هذه طريقة غير عادية لمصادقة شعب . فان مساعدة أفراد شعب ما على قتل بعضهم بعضا أمر مفهوم لأنه جزء من اللعبة الدائرة في العالم الذي نعيش فيه ، حيث يجب أن تباع الأسلحة الى الفقراء لزيادة فقرهم ،

وحيث يكون شعار اللعبة بالنسبة لمن يحاولون السيطرة على غيرهم هو " فرق تسد " .
ولكنه أمر يفوق التصور ويدعو الى خيبة الأمل المريرة أن نرى دولة عظمى تتحمل مسؤوليات
وواجبات أخلاقية بصيانة السلم العالمي تستخدم قوتها العسكرية لتدمر شعوب ترتبط به
ارتباطا أبديا ، من الناحية التاريخية والجغرافية .

لماذا ندمر ما لا يمكن بناءه من جديد ؟ لماذا نخلق عداوة دائمة في الوقت الذي
يمكن أن نقيم فيه علاقات دائمة من الحب والصدقة والتفاهم ؟ لماذا نستخدم القوة
والعنفوان لخلق الكراهية في الوقت الذي يمكن أن نستخدم نفس هذه القوة والطاقة
لتهيئة ظروف للتوحيد وتوفير تفهم أفضل بين الناس ؟

هل يعتقد الاتحاد السوفياتي أن في إمكانه كسب هذه الحرب غير المقدسة التي
يشنها ضد الشعب الأفغاني ؟ وما ثمن هذا الانتصار ؟ هل يتحمل الشعب السوفياتي
الكراهية الدائمة من نفس الشعب الذي فرضت عليه الطبيعة أن يتعايش معه ؟ ألم تعلمنا
الثورة البلاشفية العظيمة درسا هاما وهو أن الشعب المناضل لا بد أن ينتصر ؟ وحالة
شعب أفغانستان لا تختلف عن ذلك . أليس من الأفضل للأجيال السوفياتية المقبلة أن
تجد الأفغانيين أصدقاء لا أعداء ؟

وإذا كان حلفاؤنا الطبيعيون يعتقدون أن أفضل وسيلة لاقامة الصداقة هي قتل
نصف الشعب فيجب أن نسلم بأن لهم طريقتهم الغربية في تصريف الأمور .
هذه هي المناقشة السابعة التي نجريها بشأن الحالة في أفغانستان، وقد أدان
وقد بلادى مع وفود أخرى كثيرة العدو وان السوفياتي على أفغانستان ، ورغم ذلك تزداد
الحالة تدهورا . ومن ثم يعتقد وقد جزر القمر أنه من الضروري اجراء تغيير في النهج ،
فقد يؤدي ذلك الى نتيجة مشرفة .

وبدلا من الادانة فقط ينبغي أن نناشد ضمير الشعب السوفياتي أن يكون عادلا .
فإذا كان الاتحاد السوفياتي قد قرر أن يبقي قواته في أفغانستان الى الأبد ولا ينوي أن
يسمح للشعب الأفغاني بتقرير مصيره ، ينبغي على الأقل أن يوقف قتل الافغانيين وأن
يستخدم قوات الاحتلال التابعة له وكل ما لديه من قدرة على الاقتناع من أجل اجراء مصالحة
بين الأخوة المتقاتلين في أفغانستان . فإذا ما فعل ذلك سيكون هو الفائز بالتأكيد .

ان القصف الانتقامي للقوى وقتل الأفغانيين الأبرياء من جانب القوات الجوية السوفياتية ، أمر غير مقبول ويتحيز وقفه على الفور .

ان الشعوب السوفياتية هي شعوب عظيمة ولها تاريخ طويل ومجيد . ومن أنبل فضائل العظمة الشهامة ، وبالتالي فقد حان الوقت لبدء هذه الشهامة لصالح الشعب الأفغاني .

ما هي ردود الفعل السياسية للتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان ؟ ما من شك في أن هذا التدخل كانت له آثار ضارة على السلم والأمن الدوليين . فقد أضر بشكل ضار على الانفراج وبناء الثقة في العلاقات بين الشرق والغرب . وكانت نتيجته الاجتماعية الرئيسية المشكلة الانسانية التي تسبب فيها .

فنتيجة للتدخل العسكري السوفياتي في عام ١٩٧٩ ، أجبر ما يقرب من ثلث الشعب الأفغاني على الفرار من بلده والبحث عن ملجأ في باكستان وايران المجاورتين . فهناك مليونان من اللاجئين في ايران ، وأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني في دولة باكستان الشقيقة . وعلى الحكومة الباكستانية ، رغم موارد الضئيلة ، أن تنفق نحو ٤ مليون دولار سنويا لاغاثة هؤلاء اللاجئين الموجودين في باكستان . وقد أدى ذلك الى وضع عبء ضخم على عاتق شعب باكستان يؤثر على جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية . ونحن نشكر البلدان التي تساعد باكستان ونحثها على زيادة مساعداتها الانسانية للاجئين الأفغان .

ويتضح مما قلته أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل للغاية في السعي للتوصل الى حل دائم لمشكلة أفغانستان . ومع ذلك ، يتعين علينا ألا نفقد الأمل ، ومن واجبنا أن نشجع الأطراف المعنية على التوصل الى حل دائم .

ان الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل ايجاد حل مقبول جديدة بالثناء الوفي ، وينبغي للجمعية العامة أن تشجعه وتطالبه بالاستمرار في جهوده من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة تقوم على المبادئ التالية : أولا ، الانسحاب

الفورى للقوات الأجنبية من أفغانستان ؛ ثانيا ، احترام حق الشعب الأفغاني في أن يقرر بنفسه شكل حكومته وأن يختار نظامه الأقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية ومعنى عن التدخل أو التخريب أو التسرأ أو التيود من أى نوع كانت من الخارج ؛ ثالثا ، احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها وطابعها غير المنحاز ؛ رابعا ، تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين الأفغانيين الى ديارهم في أمن وشرف . ونحن نعتقد أن الهدف الرئيسي لصادقات جنيف ينبغي أن يكون تيسير انهاء التدخل العسكرى السوفياتي ، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا لاستعادة السلم في أفغانستان . وكما قال الأمين العام في تقريره

" ان التوصل الى تسوية بالمفاوضات هو الأسلوب الممكن الوحيد لتحقيق السلم في أفغانستان . فالسلم ، والتوصل الى درجة من المصالحة الوطنية يسمح نتيجة لها للشعب الأفغاني بأن يقرر مستقبله بنفسه ، لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية " . (A/40/709 ، الفقرة ٢)

وختاما ، بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، فان وفد بلدى يحدوه أمل مخلص في أن يتم التوصل الى حل دائم لهذه المشكلة ، وأن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتعين علينا فيها أن نناقش هذه المسألة .

السيد سيخنافونغز (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى تدارج على الجمعية العامة مسألة " الحالة في أفغانستان " . وتلك تقريبا هي العبارة أو الفكرة التي استخلصناها من بيانات معظم الوفود بشأن البند قيد النظر . ومع ذلك ، توجد في هذا الصوت الجماعي بعض النغمات الناشئة . فهناك بالفعل البعض - لا سيما أولئك الذين اعتادوا تنظيم المشاهد العنيفة ، أو الذين تحدوهم مشاعر مناهضة للثورة - ممن يعتقدون أنه ينبغي للجمعية العامة أن تواصل بحث هذه المسألة لأن ذلك يتيح لهم فرصة تعريض البعض للخزي والعار العلنيين . وهناك البعض الآخر ممن تبهرهم سياسة العصا الغليظة التي تمارسها الامبريالية ،

أويد فعهم تفكيرهم الضحل في حماية أنفسهم من تهديد شيوعي وهمي ، فسمحوا
لا أنفسهم بأن يجرفهم ذلك التيار الشرير . وهناك فئة ثالثة ، سئمت من هذه المناقشات
العقيمة التي عجزت طوال السنوات الماضية عن الاسهام بأى شيء لحل هذه المشكلة ،
وهي تريد منا أن نضع نهاية لهذه المناقشة لأنها تشكل تدخلا لا يجوز في الشؤون
الداخلية لدولة عضو . وعلى أية حال ، فان الأمر الذي لا يمكن أن ينكره أحد هو أن
هذه الممارسة أثارت في كل مناسبة مجادلات ومهاترات ومناقشات متحيزة .

واذا ما أردنا بحق وما خلاص أن نساهم بشكل بناء في حل هذه المشكلة ، فانه
يتعين علينا أن نبحثها بحثا موضوعيا بكل ما يتصل بها من أمور وأسباب ، والا نقتصر ،
كما كان الاتجاه في كثير من الأحيان في هذا النوع من المناقشات ، على مجرد النظر في
الآثار دون البحث عن الأسباب .

وحتى الآن ، كان لدى وفد بلدى الانطباع بأننا نجرى مناقشة شبيهة بمناقشة
مسألة جنس الملائكة . الا أنه ظهر من المناقشات التي دارت في اليومين الماضيين ومن
مشروع القرار A/40/L.11 بعض الآراء والأفكار الأساسية التي تقتضي بعض التعليقات .
ويود وفد بلدى أن يركز على عنصرين من هذه الآراء والأفكار يعتبرهما غاية في الأهمية .
في المقام الأول ، هناك زعم بأن المطلوب هو أن يكون للشعب الأفغاني الحق في
أن يقرر بنفسه شكل حكومته وأن يختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل
أو تخريب أو قسر أو قيود من الخارج . وبوجه عام ، يتفق جميع أعضاء المنظمة على هذا
المبدأ . الا أن نقطة الخلاف هي كيف يعرف " الشعب الأفغاني " .

نحن نعرف جميعا أنه خلال السبعينات كانت هناك عملية ثورية طويلة في
أفغانستان هب من خلالها الشعب العامل في ذلك البلد ضد الظلم الاجتماعي والجهالة
والطغيان والقمع على أيدي النظام القديم الفاسد ، وضد استغلال الشعب على أيدي
كبار الملاك والتجار المرابين وغير ذلك من قطاعات نظام الاقطاع ، من اجل انقاذ البلد
من حالة التخلف . وقد بلغت هذه العملية ذروتها بالنصر الباهر الذي تحقق في شهر
نيسان / أبريل ١٩٧٨ ، والذي أعقبه قيام نظام ديمقراطي شعبي حظي بتأييد جميع
الطبقات الاجتماعية . ومنذ ذلك الحين ، عكف الشعب العامل في ذلك البلد ، بقيادة
حزب الشعب الديمقراطي وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، على الاتجاه بتصميم
في اضطلاعهم بمهمة بناء بلده ، صوب تحسين ظروف معيشة جميع السكان .

وقد وضع برنامج للإصلاح الزراعي والرى لمساعدة الفلاحين المعدمين ، و اقيم نظام للتعليم والرعاية الصحية بالمجان ، في مدارس ومستشفيات الدولة وكفلت المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات النشاط الاجتماعي ، ويجرى القيام بلا كلل بحملة لمكافحة الأمية ، وذلك علاوة على الجهود التي تبذلها الحكومة لتطوير البنية الأساسية الاقتصادية والصناعة في البلاد .

والطبع عندما يحدث تحول جذري اجتماعي من هذا النوع لا محالة من أن تكون هناك فئة من غير الراضين بل ومن المعارضين ، خاصة من بين هؤلاء الذين فقدوا حقوقهم وامتيازاتهم .

والتالي فان هناك ، من جانب ، شعب افغانستان العاطل ، وقوامه ١٦ مليوناً الذي بقيادة حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، يكرس جهوده للتشبيد والدفاع الوطنيين ، ومن أجل مجتمع جديد ، وهناك ، من الجانب الآخر ، حفنة متناشرة من الناس ، وخاصة من الاقطاعيين كبار الملاك الزراعيين ، و زعماء النظام القديم والقيادة الدينيين الرجعيين الذين وجدوا الملجأ والماندة لدى البلدان المجاورة ، الذين ان يتوقون لامتيازاتهم القديمة ، يحاولون عن طريق الارهاب والتدمير استعادة النظام القديم . واختصار ، هناك جانب الأقلية الساحقة التي تعمل للمصالح العام ومن جهة أخرى هناك فئة ضئيلة تحارب من أجل استعادة امتيازاتها ومصلحتها الانانية .

والتالي فان السؤال المطروح ، من هو ، في اطار هذه الخلفية ، المؤهل لتمثيل الشعب الافغاني . و اذا أجيب على هذا السؤال اجابة صحيحة فان حق الشعب الافغاني في تقرير المصير وصيانة سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز - وهي الامور التي أعرب البعض عن القلق بشأنها او تظاهروا بالقلق بشأنها - ستجد كلها ايضاً رداً صحيحاً ومتسقاً .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، التي هي تجسيد للشعب الافغاني الثوري ، عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وتتمتع بجميع الحقوق والالتزامات دون اي استثناء ،

بموجب الميثاق ، بما في ذلك حق الدفاع عن الذات بمساعدة اصدقائها . وبالتالي لا يمكن التشكيك في سيادتها واستقلالها السياسي . وكذلك فان جمهورية افغانستان الديمقراطية هي عضو كامل العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز ، حيث تقوم بدور نشط للغاية في الحفاظ على مبادئ تلك الحركة الاساسية ومقاصدها ، وبالتالي فان طابعها كبلد غير منحاز باق كما هو .

وبالتالي ، فان الايحاءات الواردة في مشروع القرار A/40/L.11 هي ادعاءات مفروضة بل ترمي الى التشهير بذلك البلد .
ومن ناحية أخرى هناك نداء من أجل تسوية سياسية للحالة في افغانستان وكان من الأحرى ان نقول الحالة حول افغانستان .

تلك هي الفكرة الاساسية من بين جميع الأفكار التي قدمتها مختلف الوفود . وهي لب المشكلة . ومن حيث المبدأ فان الجميع يحبذون التسوية السياسية . ولكن درجة الاخلاص تتفاوت من وفد الى آخر . فالبعض تحدوه رغبة صادقة في التوصل الى هذه التسوية ، فسي حين يكثف البعض الاخر بالكلام بغرض تضليل الرأي العام الدولي . ولكن عند الجلوس حول مائدة المفاوضات فانه يتهرب . وقد اتخذ نفس الموقف فيما يتعلق بتسوية الحالة في امريكا الوسطى والجنوب الافريقي أو الشرق الاوسط او غيرها من مناطق العالم . وعلى أية حال ، فاننا نعتقد ان السؤال الاساسي المطروح هنا ، هو السؤال المتعلق باساس المفاوضات وشروطها .

ان مقدي مشروع القرار A/40/L.11 قد تقدموا بعدد من المقترحات معظمها سلبي جدا نظرا لافتقارها للواقعية وعرضها السطحي والافرادى للحالة حول افغانستان . وقد أعلنت جمهورية افغانستان الديمقراطية من جانبها عددا من التدابير بشأن عودة اللاجئين وقد تمت عددا من المقترحات من أجل تطبيع العلاقات مع جيرانها . وفيما يتعلق بعودة اللاجئين ، أعلنت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية أن الأفغان الذين يعيشون لسبب أو لآخر في البلدان المجاورة بشكل مؤقت بامكانهم بموجب

العفو العام الصادر في غرة كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ العودة الى بلدهم وان حريرتهم
وسلامتهم مكولتان بالكامل ، وانهم سوف يتمتعون بحرية اختيار مسكنهم وعلمهم ، وان
الحكومة ستقدم لهم كل التسهيلات اللازمة في هذا الخصوص . وبالتالي فان من الواضح
أن عودة اللاجئين الافغان الى بلادهم لا يجب ، من حيث السبأ ، أن تثير أى مشكلة
شريطة أن تكون العودة عودة سلمية . ومن ناحية أخرى وجةت الحكومة الافغانية نداءً الى
السلطات الباكستانية وسلطات البلدان المجاورة الاخرى من أجل تسهيل حرية عودة هؤلاء
الأشخاص . وبالتالي فان أقل ما يمكن فعله بالنسبة لهؤلاء الأشخاص هو أن تستجيب
تلك السلطات باخلاص وبشكل ايجابي لنداء حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية .

وفيما يتعلق بالتسوية السياسية للحالة ، اقترحت حكومة جمهورية افغانستان
الديمقراطية في ايار/مايو ١٩٨٠ و آب/اغسطس ١٩٨١ على حكومتي جمهورية ايسرران
الاسلامية وباكستان التفاوض معهما لتطبيع وتنمية العلاقات المتبادلة .

وطبيعة الحال يثير التوتر على حدود افغانستان مع بعض الدول المجاورة وخاصة
باكستان ، بسبب الانشطة العدائية التي يمارسها الافغان المناهضون للثورة الذين
وجدوا ملجأ في تلك البلدان . ان باكستان قلقة على أمنها ونحن نفهم ذلك . كما نفهم
أيضا قلق أفغانستان على أمنها . وان اقتراحات جمهورية افغانستان الديمقراطية هي
اقتراحات بناءة وواقعية . وهي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل طرف . والمهم
هو تبديد الريبة التي يشعر بها كل طرف ازاء الطرف الاخر . وفضل طريقة لذلك هي
الحوار المباشر بين الاطراف . فالحوار المباشر والصريح والصادق من شأنه أن يمكن الاطراف
المعنية من تحقيق فهم متبادل أفضل ويساعدهم في التوصل معا الى تسوية مقبولة بشكل
متبادل للحالة .

وما من شك انه لا يزال من الصعب لبعض الأطراف قبول فكرة الاجتماعات المباشرة
ولهذا السبب يقدر وفدى الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
كوسيط في محادثات الجوار بين وزير خارجية افغانستان ووزير خارجية باكستان وهي جهود
كانت مفيدة للغاية ويجب مواصلتها دون توقف . والأمين العام في أدائه لهذه المهمة
الصعبة ، في حاجة الى التعاون والنية الصادقة من جانب الطرفين وفي هذا الخصوص
يرحب وفدى بالموقف الايجابي والنية الحسنة لحكومة افغانستان .

ونعتقد ان وساطة الأمين العام ليست هدفا في حد ذاتها ، ولكنها مجرد وسيلة لتحقيق الهدف وهو المفاوضات المباشرة . ونحن نعرف ان شعوب المنطقة تواقه الى السلم . لذلك لا ينبغي لحكامها ان تخذلها وتثير حنقها .

لقد أعرب وفدي بالفعل عن وجهات نظره بشأن بعض جوانب مشروع القرار A/40/L.21 . وبالنظر الى الاسباب المقدمة ، فان وفدي سوف يصوت ضد مشروع القرار .

السيد مكديويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مرت تقريبا ست سنوات منذ ان اجتازت القوات السوفياتية الحدود الى اراضي افغانستان ، البلد الصغير المجاور للاتحاد السوفياتي . وقد كانت افغانستان حتى ذلك الوقت دولة ذات سيادة وغير منحازة حقا . لقد نصب الغزاة السوفيات الحكومة المفضلة لديهم . وهذا مثال مألوف على لجوء بلد كبير الى استخدام القوة ضد بلد صغير مجاور .

وطيلة السنوات الست التالية لم يقدم الاتحاد السوفياتي جدولا زمنيا للانسحاب . بل ان قوات الاحتلال التابعة له هي اليوم اكثر تحصينا من أي وقت مضى . وحيث ان الشعب الافغاني ما انفك يقاوم الاحتلال ويناضل من أجل حقوقه السيادية ، فان معاناته تتضاعف . لقد اضطر الملايين الى التماس الملجأ في البلدان المجاورة . وملايين اخرى شردت من ديارها أو عانت من الجراح والموت . ولا تزال نيوزيلندا تشعر بالصدمة ازاء عدم مسالة الاتحاد السوفياتي بالمعاناة الانسانية الناشئة عن سيطرته على شعب صنديد وعنيد .

ومنذ ذلك الغزو الذي وقع في عام ١٩٧٩ ، ما فتئت الجمعية العامة كل عام تطالب بصورة واضحة لا لبس فيها بانهاء الاحتلال الاجنبي . ولم يحدث ذلك . ومع مرور الوقت ، نخشى ان تتحول هذه المناقشة الى اجراء روتيني ليست له نتيجة عملية . وذلك لا ينبغي ان يحدث . وبالنسبة لشعب باكستان الذي ارهقته الحرب ، فان تقريو المصير والتحرر من التدخل الاجنبي من الامور التي اصبحت اكثر الحاحا الان من أي وقت مضى . ولذا لا يمكن ان نسمح بقبول الوضع الراهن لذلك الشعب كأمر واقع . ويجب ان نوضح لشعب افغانستان اننا لم ننسه ، وان نيين للمحتلين السوفيات انه بعد ست سنوات من فرض ارادتهم على تلك الامة السيفة الطالع ، اننا لا نعتزم ان ننسى محنة الشعب الافغاني .

وقد أصبح واضحاً بعد هذه السنوات الست الطويلة ان الشعب الافغاني لسن يخضع . ولا يمكن لأحد ان يقرر نيابة عن نوع الحكومة المناسبة له . انه يريد تشكيل مستقبله بيده ، في منأى عن أى تدخل اجنبي . ولا يمكن ان يحدث ذلك دون انسحاب القوات السوفياتية . وقد اقتنمت حكومة نيوزيلندا كل فرصة لكي تكرر لحكومة الاتحاد السوفياتسي الالهية التي تعلقها على انسحاب القوات السوفياتية كشرط لانها النزاع في افغانستان . ونحن نحث الاتحاد السوفياتي اليوم مرة اخرى على سحب قواته دون ابطاء . ان المقاومة الضارية التي يخوضها ذلك البلد الصغير ضد المحتل القوي توضح عدم امكانية التوصل الى أى تسوية عسكرية لمشكلة أفغانستان ، وطريق السلم لا يمر الا عبر المفاوضات .

لذلك ، فقد درست الحكومة النيوزيلندية باهتمام بالغ تقرير الامين العام عن الحالة في افغانستان . وهي تشيد بحرارة بجهود الرامية الى تعزيز التسوية التفاوضية . ونشاطه شعوره بالاحباط ، ان الطريق المسدود امام عملية التفاوض قد شل العملية الدبلوماسية . وخاصة في وقت ، كما يذكر الامين العام ، اكد فيه الطرفان من جديد اقتناعهما بأن التسوية السياسية ممكنة . ونحث كلا الجانبين على التحلي بالارادة السياسية للتغلب على العقبات التي تعترض طريق التسوية التفاوضية ، وان يتم ذلك في اقرب وقت ممكن .

ان الاحتلال المسلح لا يؤدي الا الى زيادة المشقة والمعاناة للجميع ، وهذا يشمل اللاجئين والدول المضيفة لهم . وتدفع اللاجئين الى باكستان وايران قد يعقد من المشاكل الاقتصادية التي يواجهها هذان البلدان . وعلى النطاق الاوسع من ذلك ، فان الاحتلال المسلح ينتقص من أمن الاقليم ومن أمن العالم ككل . ويلحق الضرر بالثقة الدولية . وهو يبعث قلق خاص للبلدان الصغيرة والمعرضة للخطر والتي تعتمد في بقائها على استعداد اعضاء الأمم المتحدة للتقيد بالميثاق نصا ورحا . واختصار ، التقيد بالقواعد .

ولا يمكن ان تكون القواعد الدولية أبسط واكثر وضوحا ما هي عليه . فقد نصت عليها بوضوح في الفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق ، وهي تدعو جميع الاعضاء ، واشد على كلمة " جميع " الى :

" الا متناع في علاقاتهم الدولية من التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة " .

تلك هي المبادئ التي أشار اليها رئيس وزراء نيوزيلندا من على هذه المنصة منذ اسبوعين ، عندما أكد حق البلدان الصغيرة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الحماية ، بموجب الميثاق ، ضد القوة او الضغط الذي تمارسه دول أكبر وأقوى . وقال الرايت اونزابل ، ديفيد لانغ :

" ولكن المشكلة الرئيسية هي مشكلة إيقاف لجوء الدول الى استخدام القوة

ولا سيما لجوء الدول الكبرى الى استخدامها ضد الدول الصغيرة . وهنا تقسم

الجمعية العامة بالدور الرئيسي " . (A/40/PV.48 ، ص ٥٢)

ولا بد للجمعية العامة ان تمارس أكبر قدر ممكن من الضغط . ويوضح القرار المعروض

علينا اليوم العناصر الرئيسية للتسوية التفاوضية للمأساة الافغانية ، ويؤكد ما يلي : أولا ،

التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها

ضد سيادة أي دولة ؛ ثانيا ، حق جميع الشعوب في تقرير شكل حكمها ، ونما تدخل خارجي ؛

ثالثا ، ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ؛ رابعا ، الحاجة الملحة الى

تسوية سلمية .

ومن شأن اعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة ان يبين مرة اخرى قوة مشاعر المجتمع

الدولي تجاه هذه المسألة . ولن نسبح بصورة جماعية بالاستمرار في الاحتلال السوفياتي

السلح لافغانستان ، ضد مشيئة شعب ذلك البلد ، ولا بد ان يسمح لهذا الشعب

بتصريف شؤونه . وفي كل عام يزداد عدد البلدان التي تهدد مشروع هذا القرار . وهـذا

رسالة يجب على الاتحاد السوفياتي الا يتجاهلها . وتهدد نيوزيلندا القرار بقوة . ونهيب

بجميع الاعضاء ان يحدو ونفس الحدو .

السيد ماكسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف اركز في بياني اليوم على جانبين اثنين فقط من جوانب المسألة ، وهما الجانب الانساني والجانب السياسي . اما وجهات نظر وفدى بشأن الجوانب الأوسع لحرب الاتحاد السوفياتي ضد شعب افغانستان فقد تم الاعراب عنها مرات عديدة ، وقد عرضها ببلاغة الممثل الدائم للكسبرغ في بيانه الذي ادلى به بالاس . ولكني اود ان اؤكد ما ورد في بيانه من اشادة بباكستان وغيرها من البلدان والوكالات الدولية للطريقة التي ما فتئت تعمل بها لمعالجة مشكلة عدد ضخم من اللاجئين الوافدين من افغانستان .

واتناول اولا المسائل الانسانية . بتاريخ ٢٠ ايار/مايو من هذا العام اصدر النظام العميل للسيد بابرak كارمال بيانا بشأن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٥ زعم فيه انه :

" لا يجرى اى انتهاك لحقوق الانسان في افغانستان يستدعي اى شكل من اشكال التحقيق والابلاغ ."

وبعد ان ذكر ذلك - يضي البيان قائلا :

" ان التدابير الثورية قد وضعت حقوق الشعب في الحياة والصحة والتعليم

والعمل والحماية القانونية والمشاركة في الشؤون المدنية الخ . . . "

وربما يتساءل المرء لماذا لم يكن نظام كارمال متحمسا للابلاغ عن هذه الحالة الراهنة . بل ان المرء قد يذهب الى أبعد من ذلك ويتساءل لماذا تجرأ النظام في نفس البيان على الحكم بأن القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات غير قانونية . وبالتأكيد يجوز للمرء ان يتساءل لماذا رفضت افغانستان السماح بدخول اراضيها لخبير مؤهل تأهلا عاليا وله مكانة بارزة ، عينته الأمم المتحدة .

وسيصدر قريباً التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة والذي أعده السيد فيلكس ارماكورا المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، وستنظر فيه اللجنة الثالثة بالتفصيل . غير أن الجمعية العامة إذا أرادت أن تنصف شعب أفغانستان ، لوجب علينا أيضاً أن نولي العناية في هذه المناقشة العامة إلى الصورة المفزعة التي تتضح من العرض السديد الذي قدمه السيد ارماكورا في تقريره للجنة حقوق الإنسان في بداية هذا العام ، كما تتضح من عدة تقارير أخرى .

ويستعرض المقرر الخاص في تقريره المؤرخ ١٩ شباط/فبراير تطور حالة الحقوق المدنية والسياسية في أفغانستان قبل ١٩٧٩ . وهو لا يدعي أن حقوق الإنسان كانت تحترم بصورة نموذجية قبل الغزو السوفياتي أو أن الحياة في أفغانستان لم تكن شاقة . ولكن التجاوزات والمشاق الشديدة التي يتعرض لها سكان أفغانستان منذ الغزو السوفياتي ، والتي ما زالت مستمرة حتى الآن ، هي من نوع مختلف . ولا يمكن وصفها إلا بأنها مفزعة ، من حيث نطاقها أو طبيعتها . واسمحوا لي أن أخص بعض النقاط فحسب مما جاء في هذا التقرير .

تصف الفقرات من ٧٨ إلى ٨٣ من التقرير ، عمليات القمع الانتعائية لعناصر المعارضة ، وعرقلة تطبيق العدالة ، والدور الكبير الذي تضطلع به الشرطة السرية في تسبیب " الحالة السلبية لحقوق الإنسان " . وقد تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد أن الخاد - أي الشرطة السرية - تنظم

" الاعتقال والاستجواب بصورة منهجية وانها مسؤولة عنهما بما في ذلك تعذيب الأشخاص الذين يشتهب في أنهم يعارضون النظام " .

(E/CN.4/1985/21 ، الفقرة ٨٣)

وتصف الفقرة ٨٥ من التقرير كيف سجن الاعضاء السابقون في الحكومة واعدم بعضهم وكيف اطلق الرصاص على طالبات عزل اثناء المظاهرات الطلابية في ١٩٨٠ وكيف أن الانباء أفادت بوجود ما يزيد على ٥٠ سجين سياسي .

وتعدد الفقرة ٨٦ ثمانية أنواع من التعذيب أقيم الدليل عليها ولا تسمح

طبيعة تفاصيلها بأن اكررها من فوق هذه المنصة . ان هذا السلوك القبيح والمهين والفظ ليس له مكان في عالمنا . ويقدم التقرير تفاصيل مسهبة لقصف المدنيين و ابادتهم فهل يشعر النظام بالخجل لذلك ؟ دعوني اقتبس مما جاء في مقابلة أجراها الجنرال نابي عزيمي النائب الاول لوزير الدفاع الوطني واذيغت في ١٨ شباط / فبراير من هذا العام . فقد ادعى عزيمي بفخر أنه " قصف الى أن حول الى عجيب " وأنه " هجا من على وجه الأرض " المناهضين للشوثة في وادي بانشير وأنه شن عمليات على نطاق مماثل في مقاطعات البلاد الجنوبية والجنوبية الشرقية .

وتقدم الفقرة ١١٨ من التقرير دليلا على استخدام الغازات السامة .

ويصف الفرع دال من التقرير الشلل الكامل تقريبا للزراعة وتخريب القرى والحقول ، وتد مير نظام الري في اقليم كانداهار وخطر المجاعة وسوء التغذية الفظيع للأطفال . ومن أبشع الممارسات التي يصفها هذا التقرير ، أسلوب اسقاط لعب ملغومة لا يبد وعلى مظهرها الخارجي أي خطورة مثل اقلام الحبر أو حيوانات صغيرة تنفجر بمجرد اللمس ، وقد اطلع المقرر الخاص على أدلة توضح أن أطفالا فقدوا أيديهم أو سيقانهم بسبب لمسهم لهذه اللعب أو سيرهم فوق ألغام .

لقد اقتبست مما جاء في هذا التقرير بصورة انتقائية ، لكني لم اقتبس أسوأ ما ورد فيه . ويستحق تقرير السيد ارماكورا المرفوع الى اللجنة أن يقرأ بأكمله من جانب كل عضو في هذه المنظمة . ومن المؤكد أن تقريره المؤقت الذي سيرفع الى الجمعية العامة يستحق بالمثل عناية كبيرة . ويجب أن يشعر المسؤولون عن الحالة في افغانستان بأشد العار ، وليس هناك ما يبرر للاتحاد السوفياتي الاشتباك في حرب مع شعب ذلك البلد ، كما أنه ليس ثمة ما يبرر الطريقة التي ينتهك بها بصورة منتظمة وواضحة اتفاقيات جنيف والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويجب أن نطالب بوقف هذه التجاوزات فوراً . ويوضح التقرير أيضا الحاجة العاسة الى ايجاد تسوية عن طريق انسحاب القوات السوفياتية ، الأمر الذي انتقل اليه الآن . بعد خمس جولات في جنيفا ، وصلت المفاوضات غير المباشرة التي أدارها بمهارة فائقة الأمين العام وممثله الشخصي ، بتأييد كامل من حكومتي وشركائنا ، الى

طريق مسدود . ويوضح تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ تشرين الاول / اكتوبر السبب في ذلك . فقد كانت المفاوضات على وشك استكمال صياغة ثلاثة مشاريع صكوك بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة ، والترتيبات الخاصة بالعودة الطوعية للاجئين ، والاعلان بشأن الضمانات الدولية . وكان المتبقي كما يقول التقرير هو :

" صك يحدد أوجه الترابط بين الصكوك المذكورة آنفا وحل مسألة انسحاب الجيوش الأجنبية وفقا لاتفاق يبرم بين افغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية " . (A/40/709 ، الفقرة ٩)

فلماذا لم ينجز ذلك الصك ؟ تريد منا حكومة الاتحاد السوفياتي أن نصدق انها لا توافق على سحب قواتها لأن حكومة باكستان لا تريد اجراء محادثات مباشرة مع ممثل الاتحاد السوفياتي العميل في كابول . واسمحوا لي بأن اقتبس ، على سبيل المثال ، من مقابلة اجراها السيد كابييتسا نائب وزير الخارجية السوفياتي في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر . فقد قال :

" اننا لن نجلس نحن والجانب الافغاني لنقرر مسألة الانسحاب الا بعد أن تناقش افغانستان وباكستان المسألة بصورة مباشرة . وليس الانسحاب مشكلة . فلئن وجد اليوم اتفاق لأمكن البدء في الانسحاب خلال أسابيع ولكننا لن نعطي اطارا زمنيا لسحب قواتنا من افغانستان ، فهذه مسألة ثنائية بيننا وبين أفغانستان " .

اليس من قبيل الاستخفاف بقدرتنا على التصديق أن يقال لنا ان الاتحاد السوفياتي سيظل محتفظا في افغانستان بقوات قوامها ١٢٠ جندي لمجرد أن ممثلي باكستان لا يريدون ان يجلسوا على مائدة في مواجهة السيد كارمال أو السيد دوست ؟ لو كان الاتحاد السوفياتي مستعدا حقا لسحب جيشه واصلاح الخطأ الرهيب الذي ارتكبه في ١٩٧٩ وتجنب الخسائر الذي تفقده الشعبية حتى في صفوف شعبه ذاته وتمكين أهالي افغانستان من العودة الى بلادهم ، هل كان سيسمح له هذه المسألة التفصيلية بأن تعترض الطريق ؟

لقد أمكن من خلال الصيغة القائمة للمفاوضات الاتفاق على ثلاثة صكوك . فلماذا لم يتم الاتفاق على الرابع ؟ ما الذي يمكن تحقيقه في مفاوضات مباشرة ولا يمكن تحقيقه عن طريق وسطاء موثوق بهم وأكفاء ؟ إنها على أية حال حجة الاتحاد السوفياتي، كما قلت آنفا ، إن القطعة الناقصة من اللوحة - أي انسحاب القوات السوفياتية - مسألة غير مطروحة للمناقشة مع باكستان لكنها " مسألة ثنائية بيننا وبين أفغانستان " . لماذا إذن المناورة بشأن المحادثات المباشرة ؟ أليست هذه حيلة مكشوفة لكسب الوقت مع محاولة لتأمين الاعتراف بنظام غير شرعي ؟ .

لقد سمح ما تحلت به حكومة باكستان من الصبر والمرونة غير المحدودين بإبرام ثلاثة أرباع الاتفاق . أما الاتحاد السوفياتي فلم يبد من جانبه أية بادرة أو يظهر أي دليل أو استعداد لتقديم الربع الناقص . والعنصر الرئيسي ، وكل ما هو مطلوب للتسوية ، هو التزام سوفياتي بالانسحاب وفقا لجدول زمني دقيق يكون موضع ثقة . وإلى أن يتخذ هذا القرار فإن أية محاولة لحرف المفاوضات إلى مسائل إجرائية أو لصياغة طرائق شكلية ، يجب أن ينظر إليها على حقيقتها - بوصفها تهربا من المسألة الجوهرية .

وكما يقول الأمين العام ، ان الامر يتعلق بالارادة السياسية . وتضم المملكة المتحدة صوتها الى صوت الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية في حث الاتحاد السوفياتي على أن يسمح للمفاوضات بأن تصل الى نتيجة ناجحة بممارسة تلك الارادة ، وأن يوافق على سحب جيش احتلاله غير الشرعي ، وأن يعيد الى أفغانستان مركزها المستقل وغير المنحاز .

السيد لاوتنشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اوضح ممثل لوكسمبرغ في البيان الذي ادلى به من قبل ، موقف الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في افغانستان واثارها على السلم العالمي والأمن الدولي . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تؤيد هذا البيان تمام التأييد .

لقد انقضت ست سنوات حتى الآن منذ أن بدأ التدخل السوفياتي المسلح في افغانستان . ومازال الشعب الأفغاني يواصل بثبات مقاومة احتلال هذه القوات الأجنبية . ان شوكة مقاومته لم تنكسر بل انها زادت قوة مع طول بقاء نظام الاحتلال السوفياتي وزيادة كثافته . ويواصل الشعب الأفغاني كفاحه ضد الغزو والقمع بالرغم من أن نتائج ذلك الكفاح المسلح قد بلغت درجة لا تطاق بالنسبة لهم . لقد مني مئات الآلاف بخسائر في الأرواح أو بعاهات جسدية واضطرت الملايين الى مغادرة وطنهم .

ومازالت حقوق الانسان تنتهك في افغانستان بطرق متعددة ، كما جاء في التقرير الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان . وبالنظر الى هذه المعاناة الانسانية ، تدعو الحكومة الاتحادية مرة أخرى أن يسحب الاتحاد السوفياتي جيوشه ، لتستعيد افغانستان استقلالها ويتمكن اللاجئين من العودة بكرامة الى وطنهم .

وتدين الحكومة الاتحادية الانتهاكات المتكررة للسيادة ولحق تقرير المصير وحظر استخدام القوة في افغانستان . ان هذه المبادئ التي تمثل القواعد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والتي تشكل الشرط الأساسي للتعاون السلمي بين الشعوب ، هي كل لا يتجزأ . ومن ثم ، فمن غير المقبول أن تنتهك تلك المبادئ وتعرض المتجاهل في افغانستان . وفضلا عن ذلك ، فان نداء الجمهورية الاتحادية بانسحاب القوات السوفياتية يقوم ايضا على اعتبارات انسانية .

ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتساءل كيف يمكن أن تتماشى سياسة استخدام القوة التي يتبناها الاتحاد السوفياتي في أفغانستان مع سياسة الشجب بالألفاظ لاستخدام القوة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل . لذلك لا يمكن ان نعتبر جميع المبادرات السوفياتية الداعية الى ابرام اتفاقات لنبذ استخدام القوة ، على الصعيد العالمي أو الاقليمي على حد سواء ، عروضا سياسية جادة مادام الاتحاد السوفياتي يواصل انتهاج سياسته القائمة على استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة عضوا في الأمم المتحدة .

ولا يمكن حل النزاع ، بل ولا ينبغي حله إلا باستخدام الوسائل السياسية . ولذلك ، تؤيد الجمهورية الاتحادية العمالية الدبلوماسية التي بدأها الأمين العام ، وتأسف لعدم احراز تقدم في المفاوضات ، وهو ما ذكره الأمين العام في تقريره المؤرخ ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ . ومع ذلك ، تأمل الجمهورية الاتحادية ان يحرز التقدم في محادثات جنيف ، ولاسيما فيما يتعلق بوضع جدول زمني لانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان .

ولا تتدخل جمهورية المانيا الاتحادية في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، ولكنها ترفض بشدة تلك الادعاءات التي ترمي الى هذا المعنى ، والتي ترددت مرارا في الأشهر الأخيرة .

وتعرب جمهورية المانيا الاتحادية عن تعاطفها العميق مع الشعب الأفغاني . ومن ثم ، تستمر في تأييد باكستان ، التي تضطر الى تحمل وطأة الحرب في أفغانستان بتوفير الرعاية لما يقرب من ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان الذين يعيشون الآن داخل اراضيها . وفي هذا الصدد ، تود الجمهورية الاتحادية ان تعرب مرة أخرى عن شكرها لباكستان ، حكومة وشعبا ، على جهودها الغوثية الانسانية لصالح هؤلاء اللاجئين .

وتدعو الجمهورية الاتحادية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى اعتماد

مشروع القرار A/40/L.11 ، الذى قدمته باكستان مع دول أخرى غير منحازة ، ومن ثم ،
تعرب تلك الدول عن تأييدها لقضية الشعب الأفغاني العادلة* .

الحاج عمر (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

للسنة السادسة على التوالي ، تنظر الجمعية العامة اليوم مرة أخرى في الحالة في
افغانستان . انه في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، غزت دولة عظمى جارتها الدولة
الاسلامية الصغيرة غير المنحازة ، افغانستان . ومازال الاحتلال مستمرا حتى يومنا
هذا على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في
الجمعية العامة للدعوة الى انسحاب القوات الأجنبية واستعادة استقلال افغانستان .
ان العدوان ضد افغانستان واحتلال القوات الأجنبية لها ، يشكل اشدد
حالات الانتهاك الصارخة للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والقانون الدولي ، انها
حالة تستوجب الشجب . ان هذه المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية لهذه المنظمة ،
تنص على ان يتعين على الدول في علاقاتها الدولية ان تمتنع عن التهديد باستعمال
القوة أو استخدامها عند سيادة أى دولة أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ،
وان تحترم مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، وان
تراعى الالتزام الذى قطعته الدول على نفسها بأن تحترم سيادة الآخرين وحق الشعوب
في تقرير مصيرها بحرية .

ان بروني دار السلام ، وهي دولة صغيرة تعزز باستقلالها وسيادتها ، تتطلع
الى الأمم المتحدة باعتبارها الدعامة التي تركز عليها آمالها لصيانة السلم والأمن
الدوليين . فهي الهيئة الدولية الوحيدة التي نعتبرها الكفيل لاستقلالنا وسيادتنا .
اننا لا نستطيع أن نكافح العدوان بالقوة نظرا لصغر حجمنا . ان درعنا وسلاحنا
دائما مبادئ الاحترام المتبادل لحق الآخرين في العيش في سلم داخل حدود آمنة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسيلي (بربادوس) .

ونحن نؤمن ان الدول العظمى على هذه الأرض ، تتولى مسؤولية خاصة في اعلاء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي التحلي بضبط النفس . ان الدول الصغيرة ، مثلنا ، تتطلع الى الأمم المتحدة لكي تحميها وتعزز سيادتها وسلامتها الاقليمية .

وليس من المنطقي ان يقال ان جيوشا اجنبية قد دخلت الى افغانستان بناء على دعوة حكومة افغانستان . ان شعب افغانستان معروف بأنه شعب يعتز باستقلاله ولم يحتج ابدًا الى قوات أجنبية لحماية استقلاله . ان ارادة المجاهدين المقاتلين من أجل الحرية وتصميمهم على الوقوف في وجه هذا التفوق الساحق في كفاحهم ضد بأس قوات دولة عظمى في سبيل تحرير بلادهم من السيطرة الأجنبية ، لهو دليل قاطع على أن أى احتلال أجنبي لا يلقى الترحيب . . وهو ايضا دليل واضح على رفض النظام العميل الذى فرض عليهم . ويبرهن ايضا على أن وظيفة الاحتلال العسكرى المستمر لافغانستان هو دعم نظام عميل رفضه الشعب الأفغاني الباسل .

ويؤمن وفدى بأن تسوية المشكاة الأفغانية لا يمكن أن تتحقق بالطرق العسكرية . وقد اتضح ذلك بكل جلاء ، وتدرج قوات الاحتلال ذلك الآن ، فهي في جانب الخطأ والباطل ينبغي ألا يسود . ولا بد من البحث عن الحل السياسي بجديّة ، إذ أن الاعتماد المستمر على الحل العسكري لن يخلق إلا مزيداً من المعاناة الانسانية ، وفي أوضاع اقليمية ودولية خطيرة . وينبغي أن ترتكز التسوية السياسية المحاللة في افغانستان على مبدأ تقرير المصير واحترام السلامة الاقليمية لافغانستان . ويتعيّن على كل دولة أن تعترف بالحق الذي لا يرقى اليه الشك المدول الأخرى ولشعوبها في تقرير مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بعيداً عن أي تدخل أجنبي . ان القبول العالمي بالمبادئ الأساسية لعدم التدخل ، وتطبيق هذه المبادئ ، هما السبيل الوحيد لتقريب الحالة في افغانستان من التسوية . ومن الضروري أن تستعيد افغانستان وتضمن استقلالها ومركزها غير المنحاز .

وكان من العواقب الوخيمة لغزو افغانستان ، ذلك الفيض الهائل من اللاجئين . لقد وقع الملايين من الافغانيين ضحايا للتطاحن ، وهربوا من ديارهم سعياً وراء السلم والمأوى والغذاء في بلدان مجاورة ولاسيما باكستان وايران ، الأمر الذي يثقل كاهل هذه البلدان . وينبغي أن تسوّى هذه الحالة المؤسفة بسرعة حتى يتمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم مع وجود ضمانات انهم يستطيعون العيش في سلم وأمن .

وما زالت التسوية السياسية المبكرة التي تكفل الحقوق المشروعة للشعب الأفغاني ومصالحه هي الهدف الأول الذي ينبغي تحقيقه بواسطة المفاوضات . ويود وفدى أن ينضم الى الدول الأخرى في التعبير عن تأييدنا للأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز ، ولجهودهما التي لا تعرف الكلل في السعي الى التسوية الشاملة التي تتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

وبلدى هو من البلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/40/L.11 الذي يحظى بالتأييد الساحق من الدول الأعضاء . ونحن نهيب بالدول التي لم تؤيد هذا القرار بعد أن تصوّت لصالح مشروع القرار هذا العام .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان القوات الامبريالية والرجعية التي أوجدت حالة يشوبها التوتر العسكري والسياسي في افغانستان وحولها ، تحاول منذ سنوات عديدة أن تدعم تدخلها المسلح في شؤون هذا البلد بفرض ضغوط سياسية وديبلوماسية . وهذا هو هدف المناقشة التي تفرغها قوات الامبريالية والرجعية على الأمم المتحدة عاما بعد عام بشأن مسألة ما يسمى بالحالة في افغانستان . وهذه المحاولات لا علاقة بها بصون السلم والأمن الدوليين ، بل ترمي الى زيادة تردى الحالة حول افغانستان ، وتحويل اهتمام الأمم المتحدة عن المشاكل الدولية الملحة حقا . وكما اعلن ممثل افغانستان ، تعتبر حكومة افغانستان أن مناقشة البند المعنون " الحالة في افغانستان " تدخلا غير مقبول في شؤونها الداخلية ، وتطلب أن يوضع حد فوري لها . وتؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تماما هذا المطالب المشروع .

ان البيانين اللذين أدلى بهما في هذه الدورة السيد دوست ، وزير خارجية افغانستان ، والسيد تاريف ، الممثل الدائم لافغانستان لدى الأمم المتحدة ، اظهرا بوضوح أن ثورة نيسان / ابريل اتاحت للشعب الافغاني حياة جديدة ، وأوجدت له الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ورفعت مستواه الثقافي وزادت من رخائه . وتؤيد الجماهير العاملة سياسات الحزب الديمقراطي الشعبي في افغانستان كما تؤيد الحكومة في جمهورية افغانستان الديمقراطية ، وهي تشارك مشاركة فعالة في بناء حياتها الجديدة وقد تحققت انجازات كبيرة في هذا المسار .

وما حققته افغانستان في العام الماضي في حقل الانتاج الصناعي من الوصول بهذا الانتاج الى المستوى الذي كان عليه قبل الثورة ، يعتبر امرا هاما ليس في المجال الاقتصادي فحسب ، بل وفي المجال السياسي ايضا . فالاصلاحيات الديمقراطية المرتبطة بالأرض والمياه مستمرة بمشاركة متزايدة من جانب الفلاحين أنفسهم . وقد تحرر أحد عشر مليون فلاح من الديون المترتبة عليهم لصالح الاقطاعيين والبرابيين ،

وتزايد اسهام الدولة في الاقتصاد الوطني ، وتطورت أشكال مختلفة من المساءدة الجماعية المتبادلة في حقل الاقتصاد والتعاون .
ونتيجة للتدابير التي تتخذها افغانستان ، يتحسن مستوى معيشة العاملين .
ويكفي ان نقول انه خلال سنوات الثورة ، زادت مرتبات العمال بمعدل الثلث . وتجرى حملة لمحو الأمية ، وكذلك يتم توسيع نظم الرعاية الصحية والتعليم .
ان اسس السلطة الثورية يجرى تعزيزها وذلك يتمثل في " لوبا جيرغا " ، وهو المجلس الأعلى في جمهورية افغانستان الديمقراطية الذي انعقد في نيسان / ابريل بمشاركة اكثر من ٢٠٠٠ ممثل انتخبهم الشعب الافغاني ، ومؤتمر " جيرغا العليا " لاقبال الحدود الذي انعقد في ايلول / سبتمبر ، وأول انتخابات ديمقراطية جرت لانتخاب مجالس محلية .

ولكن الجمهورية كانت قادرة على تحقيق انجازات اكبر لو لم تفرض القوى الامبريالية وقوى الرجعية في الداخل والخارج حربا غير معلنة على افغانستان . وقد أظهرت المناقشة الحالية ان هذه القوى تدعي بشكل كاذب أنها تدافع عن حقوق الشعب الأفغاني وحرياته وتدعمها . ولكن تدخلها العسكري ، وارسالها المرتزقة لزرع الرعب والقتل يشكلان تهديدا حقيقيا للثورة الافغانية والسلامة الاقليمية لافغانستان وسيادتها . هذه هي الاعمال التي تزيد الحالة خطورة ، والتي ادت الى أن تتخذ افغانستان تدابير للدفاع المشروع عن نفسها .

وكما سمعنا في معرض هذه المناقشة ، فان الدور الرئيسي في شن الحرب غير المعلنة على افغانستان تقوم به الولايات المتحدة الامريكية ، التي ما فتئت منذ اواخر السبعينات تنفذ خططها الرامية الى التوسع الاستراتيجي في جنوب غربي آسيا والخليج الفارسي والمحيط الهندي . واهذا الهدف ، لم تدخر واشنطنون اى جهد ، فخصصت ملايين الدولارات لتشكيل العصابات المناوئة للثورة وتدريبها وتجهيزها بأحدث الأسلحة المتطورة . وبفضل تلك الاموال ، انشئت شبكات كاملة من المخيمات والقواعد فسي

باكستان التي أصبحت المركز الرئيسي الذي تشن منه الحرب غير المعلنة على أفغانستان .
وبذلك تشارك باكستان في الحرب مشاركة حقيقية .
ويجرى استكمال التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لأفغانستان بالتدبير
الأيديولوجي الذي يسعى إلى شن الهجوم النفساني على أفغانستان وعلى الرأي
العام الدولي . وقد قرر الكونغرس في الولايات المتحدة أن ينشئ هذا العام محطة
إذاعة هدامة هي " إذاعة أفغانستان الحرة " ، وتتخذ إجراءات جديدة لهدم
الأكاذيب والافتراءات . ففي السنة المالية ١٩٨٤ على سبيل المثال ، خصص أكثر من
٥٠٠٠٠ دولار لأغراض الدعاية الهدامة والتخريب الأيديولوجي . وقد خصصت
واشنطن أكثر من ١٥ مليون دولار لأعمال العدوان التي تشنها الامبريالية
والرجعية العالمية على جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وفي هذه السنة ، خصصت الولايات المتحدة في ميزانيتها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لذلك الغرض ؛ وهناك خطط لزيادة هذا المبلغ الى ٦٠٠ مليون دولار في العام المقبل . وينبغي لنا أن نضيف الى ذلك أن عشرات المئات من ملايين الدولارات يجري تخصيصها في عواصم بلدان كثيرة للابقاء على الحرب غير المعلنة ضد افغانستان . وقد سبب ذلك معاناة وحرمانا بشكل يفوق الوصف للشعب الافغاني ، كما ألحق اضرارا كبيرة بالاقتصاد . ومع ذلك ، فان بابرak كرمل ، الامين العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي لافغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، أشار الى ما يلي :

" ان الجهود التي تبذلها قوى الامبريالية والرجعية لتخريب اقتصادنا ومنع تقدمنا سوف يكون مآلها الفشل . ولن يحقق اعداؤنا الا شيئا واحدا ، وهو كشفهم التام عن جوهرهم المعادي للشعب " .
وردا على الحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، قال الزعيم الافغاني :

" في ظل هذه الظروف ، نحن نتخذ بطبيعة الحال كل التدابير الضرورية للدفاع عن استقلال وطننا وسلامته الاقليمية . الا انه لا ينبغي لاحد أن يعتبر هذا تهديدا للدول المجاورة . فنحن لا نريد التفوق العسكري على أي أحد في المنطقة . وكل ما نريده هو الدفاع عن حقنا في السلم والتقدم والحرية . وهدفنا هو السلم وحسن الجوار في منطقتنا " .

ونستطيع أن نرى جوهر السياسة الخارجية لافغانستان المحبة للسلام في ذلك البيان . وفيما يتعلق بما يقال عن الافتقار الى النهج البناء وحسن النية لدى الجانب الافغاني فان الحقيقة في ذلك يوضحها برنامج السياسة الخارجية الذي يهدف الى تطبيع العلاقات مع الدولتين المجاورتين - باكستان وايران - بالوسائل السياسية والدبلوماسية . وكما أكدت بيانات الحكومة الافغانية ، ينبغي أن يكفل الهدف الرئيسي لهذه التسوية

بالوقف الكامل للتدخل الخارجي بشكله العسكري وأشكاله الاخرى في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، وضمان عدم استثنائه .
ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها شأن كل أولئك الذين يريدون القضاء على التوترات حول افغانستان ، تؤيد تأييدا تاما البرنامج الواقعي والمبنى للتسوية ، الذي تقدمته حكومة افغانستان الديمقراطية .

وكما يرد في تقرير الامين العام في الوثيقة A/40/709 ، استمرت المفاوضات خلال السنة الحالية بين افغانستان وباكستان وتم احراز بعض التقدم ، وذلك من خلال وساطة السيد ديبغو كورد وفيز ، الممثل الشخصي للامين العام .
ولا بد من التذكير بأن مؤتمر صوفيا للجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو أعرب عن تأييده لتلك الجهود التي تستهدف التوصل الى تسوية سياسية .

ومن الصعب ألا نتفق مع موقف افغانستان المتمثل في أن أفضل طريقة لتحقيق تلك التسوية هي أن تكون على أساس المفاوضات المباشرة مع باكستان . ونأمل في أن يبدى شركاء افغانستان في التفاوض الارادة السياسية في نهاية المطاف ، وان يتخذوا الخطوات الضرورية صوب التسوية السياسية .

ان التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية التقدمية التي تجرى لصالح الشعب الافغاني تحبط آماله لاعادة مسار التاريخ الى الوراء . فهذه العملية لا رجعة فيها . ولدى الشعب الافغاني اصدقا يمكن الاعتماد عليهم . لقد قدم الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان المجتمع الاشتراكي مساعدات كبيرة لاعادة بناء الاقتصاد الافغاني وتوسيع نطاقه ، وفاق منهم لواجبهم الدولي . وبفضل هذه المساعدات ، تم انجاز ٩٥ مشروعا اقتصاديا في افغانستان . والشعب الاوكراني ، شأنه شأن شعوب الجمهوريات الشقيقة الاخرى ، فخور باسهامه في المساعدات الدولية الشاملة التي تقدم الى افغانستان .

لقد استمعنا من هذه المنصة الى أكان يرب ملفقة تتعلق بوجود الفرقة المحدودة من القوات السوفياتية في افغانستان . وأود في هذا الصدد ان أعلن ان الشعب في

بلدنا يدرك ادراكا تاما المحنة الخطيرة التي يمر بها الشعب الافغاني ، وما واجهته الثورة منذ البداية ، وأعني بذلك المعارضة الشريرة للغاية من جانب الامبريالية الدولية وحلفائها ، التي بدأت في الخارج ، ونسقت تدخلا مسلحا في الشؤون الداخلية لافغانستان .

وكما قلت من قبل ، فان قوى الامبريالية الدولية بقيادة الولايات المتحدة قد شنت حربا حقيقية غير معلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية . وقد ادى ذلك الى خطر حقيقي يهدد الانجازات التقدمية للشعب الافغاني ، كما يهدد سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية . وفي ظل تلك الظروف ، كان على الاتحاد السوفياتي ان يستجيب للطلبات العديدة التي تلقاها من الحكومة الافغانية ، وان يقدم يد المساعدة للشعب الافغاني ، الذي تربطه بالشعب السوفياتي روابط صداقة طويلة الامد . وبطبيعة الحال ، فان جمهورية افغانستان الديمقراطية لن تبقى وحيدة في نضالها مادام العدوان الخارجي ضدها مستمرا .

واى محاولات ترمي الى مخاطبة شعب افغانستان بلغة القوة لا جدوى منها . كما انه لا جدوى من سياسة تقديم قرارات غير مدروسة بشكل كاف في الامم المتحدة بشأن ما يسمى بالحالة في افغانستان . فمثل هذه السياسة بعيدة تماما عن الواقع ، وتتسم بقصر النظر ، وصآلها الفشل ، فضلا عن كونها تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لافغانستان . لهذا السبب ، سيصوت وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ضد مشروع القرار المطروح كما فعل في الماضي .

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : مرة

أخرى تجد الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها مضطرة للنظر فيما يسمى بالحالة في افغانستان . وكما حدث منذ بضعة أيام فيما يتعلق بمناقشة ما يسمى بمسألة كمبوتشيا ، تبذل مرة أخرى محاولات للزج بالامم المتحدة في الخطط العدوانية للامبريالية والمشركين معها بغية تحويلها الى أداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . وكما

حدث في الماضي ، فان مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة ليست الا محاولة لتسميم الجو والدولي وتحويل الانظار عن المشاكل العاجلة والحقيقية التي تواجه الحياة الدولية . لهذا السبب ، يعرب وفد منغوليا مرة أخرى عن معارضته الشديدة لمناقشة هذه المسألة . ان حملة الاكاذيب والتشهير ضد افغانستان التي تدار هنا في الامم المتحدة وخارجها يقصد منها ان تكون ستار دخان لاخفا الحرب غير المعلنة التي تشن ضد افغانستان . ويتم في كل عام تخصيص اموال ضخمة لتلك الحرب لتنفق على تسليح وتدريب الوحدات المناهضة للثورة في معسكرات موزعة في اراضي باكستان ولسرا شتى أنواع الاسلحة ، بما في ذلك الصواريخ والبنادق غير الارتدادية والرشاشات .

وفي أوائل هذا العام ، منحت الولايات المتحدة وحدها مبلغ ٢٨٠ مليون دولار الى المجلس الثوري الافغاني . كما خصص مجلس شيوخ الولايات المتحدة مؤخرًا مبلغًا اضافيًا مقداره ٢٥٠ مليون دولار لهذه الحرب غير المعلنة . وكما أشارت صحيفة " واشنطن بوست " بتاريخ ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، فان المساعدات السرية التي تقدمها وكالة المخابرات المركزية الى المتمردين في أفغانستان أصبحت أكبر عطية للولايات المتحدة منذ حرب فيتنام .

وبغض النظر عن الخسائر البشرية الضخمة والمعاناة التي كان على الشعب الأفغاني أن يتحملها نتيجة الحرب التي تشنها الدوائر الامبريالية والرجعية ضد افغانستان ، فان الاضرار التي لحقت بالاقتصاد بلغت وحدها رقما فلكيا هو ٣٥ مليار افغاني . وتم تدمير ما يزيد على ٢٠٠٠ مدرسة و ١٣٠ مستشفى و ٥٠٠ مسجد و ٩٠٠ جمعية تعاونية و ١٤٠٠٠ كيلومتر من خطوط البرق . وقد أشار الى ذلك السفير ظريف مثل افغانستان في جلسة الجمعية العامة بالامس .

ولهذا السبب ، فان الحالة في افغانستان ليست هي السبب الرئيسي للتوتر الحالي في جنوب غربي آسيا بل ان استمرار التدخل العسكري من الخارج هو الدافع الاساسي . ولا تستطيع الامبريالية ان توائم نفسها مع الحقائق الجديدة ، مع واقع ان الشعب الافغاني قد قام باختياره التاريخي وانتهج طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وتجدر الاشارة الى ان القوى الامبريالية تعمل على استغلال الحالة المتوترة في افغانستان لخدمة هدف أوسع : هو تهيؤ وجودها العسكري في المناطق الاستراتيجية الحيوية في الخليج الفارسي والشرق الاوسط والمحيط الهندي .

ويرى وفد منغوليا أن التسوية السياسية الشاملة للحالة في افغانستان يجب أن تتضمن أولا وقبل كل شيء وقف الهجمات المسلحة ووقف دعم عصابات الثورة المضادة . كما ينبغي ان توفر الضمانات أيضا ضد التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان في المستقبل . وفي هذا السياق تؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تأييدا تاما الاقتراحات البناءة التي قدمتها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية التي ترمي الى تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة وتحقيق تسوية شاملة للحالة في افغانستان . وأقصد الاقتراحات المعروفة جيدا المقدمة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ .

لقد تابعنا باهتمام وأمل كبيرين الجهود التي يبذلها الامين العام ومثله الشخصي لتعزيز السعي من أجل التوصل لتسوية سياسية . ومن الواضح ما جاء في التقرير الذي قدمه الامين العام الى هذه الدورة للجمعية العامة انه خلال المفاوضات توصل الطرفان

المعنيان الى الاتفاق على العديد من العناصر الهامة لتحقيق تسوية سياسية . ويأمل
 وقدنا أنه في المستقبل القريب سيتمكن التغلب على العقبات الاجرائية وتبدأ المفاوضات
 المباشرة بين الطرفين المعنيين . ونتفق مع الامين العام في انه فيما يتعلق بهذه المسألة
 الاجرائية ، وكذلك بالمسائل الموضوعية قيد البحث فان المسألة الهامة هي الارادة السياسية .
 وأود ان اضيف الى ذلك ان احراز التقدم في هذه المسألة يتطلب ارادة سياسية من جانب
 كل البلدان المعنية . وقد أبدت جمهورية افغانستان الديمقراطية تلك الارادة السياسية
 واتخذت موقفا مرنا .

ان جمهورية منغوليا الشعبية التي ترتبط بعلاقات ودية وثيقة بجمهورية افغانستان
 الديمقراطية ، ترحب بالانجازات الرائعة التي حققتها الشعب الافغاني في التغلب على
 قرون من التخلف ، ونجاحه في ارساء اساس مجتمع جديد بعيد عن الاستغلال . ودعمنا
 للنضال الذي يخوضه الشعب الافغاني المحب للحرية ضد مخططات الامبريالية والقوى
 الرجعية يحدد موقفنا من مشروع القرار المقدم بشأن البند ٢٨ من جدول الاعمال والوارد
 في الوثيقة A/40/L.11 . وعلى هذا الاساس ، سيصوت وفد منغوليا ضد مشروع القرار
 لانه محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية ولا يمكن
 الا ان يكون عائقا امام المفاوضات الجارية التي يشارك فيها ممثل الامين العام ، من اجل
 التوصل الى تسوية عادلة للحالة في جنوب غربي آسيا .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر
 الجمعية العامة للسنة السادسة على التعاقب بند جدول الاعمال المعنون " الحالة فني
 افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين " . وفي الدورات السابقة أعرب المجتمع
 الدولي عن قلق بالغ ازاء الحالة السائدة في افغانستان ، واعتمد قرارات بأغلبية ساحقة
 من أجل التوصل لتسوية سياسية شاملة للمشكلة . ونحن نشارك في المناقشة الحالية ، كما
 فعلنا في الماضي ، كي نضم صوتنا للاعراب عن قلق المجتمع الدولي ازاء الحالة السائدة
 في افغانستان وكي نكرر مرة أخرى موقفنا المبدئي والحازم تجاه تلك القضية . ونعتقد أيضا

ان الدورة الحالية ينبغي أن توفر فرصة لتقويم جهود الامين العام التي يبذلها من أجل تسوية سياسية للمشكلة . وامانا التقرير الاخير للامين العام الوارد في الوثيقة A/40/709 الذي يتضمن خلاصة جهوده الحالية . ونحن نسجل تقديرنا العميق لجهوده الدؤوبة كما نشيد أيضا بالدور الهام الذي يقوم به السيد ديفوكورد وفيز ممثله الشخصي ونائب الامين العام في تسهيل عملية الحوار بين الاطراف المعنية مباشرة .

لقد كان موقف بنغلاديش بالنسبة لمسألة افغانستان موقفا مبدئيا وحازما . وهو يستند الى التزامنا العميق والثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، والسلامة الاقليمية ، وعدم اللجوء الى القوة ، وعدم التدخل بأى شكل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، والتسوية السلمية للمنازعات . وتشكل تلك المبادئ الاساسية أيضا جوهر حركة بلدان عدم الانحياز . وفي هذا السياق ، كررنا ايماننا الراسخ بان انسحاب جميع القوات الاجنبية من افغانستان هو شرط اساسي للتوصل الى تسوية دائمة وعادلة للمشكلة الافغانية . كما نعتقد ايضا انه ينبغي لشعب افغانستان ان يستعيد حقوقه الثابتة في تقرير مصيره . ومن الامور التي تثير القلق العميق لدينا جميعا انه بالرغم من اعتماد قرارات شاملة في الدورات السابقة للجمعية العامة ، لا يزال الشعب الافغاني محروما من ذلك الحق الاساسي نظرا للوجود المستمر للقوات الاجنبية في بلاده .

والجانب الانساني لمشكلة افغانستان يستحق أيضا اهتمامنا الخاص . فخلال السنوات الست الماضية طرد ما يقرب من ثلث سكان افغانستان من بلد هم واضطروا الى طلب الملجأ في باكستان وايران ، الدولتين المجاورتين . ففي باكستان وحدها يوجد حوالي ٣ ملايين من اللاجئين الافغانيين بينما يصل العدد في ايران الى مليونيين . وهذا الحجم الضخم لمشكلة اللاجئين مصدر قلق متزايد في المجتمع الدولي . ونسود في هذا الصدد أن نشني على الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمجابهة هذا التحدي الكبير . ومن الطبيعي انه يجب تهيئة الظروف المناسبة التي تسمح بعودة اللاجئين الأفغان طواعية الى بلادهم في أمن وكرامة . والوضع السائد حاليا في افغانستان لا يسمح بعودة هؤلاء اللاجئين طواعية الى وطنهم . ومادامت القوات الاجنبية باقية في افغانستان ، لا يمكن لأى قدر من الاقنـاع أو الضمانات أن يقنع اللاجئين بالعودة الى بلادهم . فهذه العودة تعتمد اعتمادا مباشرا على انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان ، وبالإضافة الى ذلك فإن خروج هذه الاعداد الضخمة من اللاجئين الأفغان والتجاءهم الى البلدان المجاورة أدى الى تفاقم مشكلة الأمن في المنطقة . ومرة أخرى يؤكد التصعيد الخطير في انتهاك المجال الحوى لباكستان وأراضيها خلال هذا العام الحاجة الملحة الى اتخاذ اجراء فوري منسق ليجاد حل شامل للمشكلة .

ومن المشجع ان نلاحظ في التقرير الأخير للأمين العام ان هناك اعتقادا متزايدا لدى كلا الجانبين المعنيين بصفة مباشرة أن تسوية بالمفاوضات هي الأسلوب الممكن الوحيد لتحقيق السلم في افغانستان . (٨/40/709 ، الفقرة ٢) . وفي الفقرة ٩ من التقرير ، يشير الأمين العام الى أنه في العام الحالي عقدت جولتان لمحادثات الجوار في حنيف ، وأن الهدف من هذه المفاوضات غير المباشرة هو التوصل الى تسوية سياسية لمشكلة افغانستان تقوم على أساس أربعة صكوك وهي : اتفاق ثنائي بشأن عدم التدخل بأنواعه ، وعلان (أو اعلانات) بشأن الضمانات الدولية ، واتفاق ثنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين ، وأخيرا صك يحدد أوجه الترابط بين الصكوك المذكورة آنفا وانسحاب

القوات الأجنبية . ونلاحظ بارتياح ان تقرير الأمين العام يشير الى تحقيق تقدم ملموس في استكمال صياغة الصكوك الثلاثة الأولى . ومن المؤسف أنه نظرا لاصرار أحد الطرفين على تغيير الشكل الحالي لمحادثات الحوار الى محادثات مباشرة ، لم يكن بالامكان احراز أى تقدم بشأن الصك الرابع الحيوى . ونحن نعتقد أن الصك الرابع ينبغي أن يناقش وأن تستكمل صياغته على أساس محادثات الحوار التي أدت الى استكمال صياغة الصكوك الثلاثة الأولى . وإثارة موضوع المحادثات المباشرة في هذه المرحلة سيؤدى دون شك الى توقف عملية التفاوض الحالية . ومن ثم فاننا نشارك في الملاحظات الهامة التي أبدتها الأمين العام في الفقرة الأخيرة من تقريره عندما أكد الحاجة الى أن يمارس الطرفان المعنيان قدرا أكبر من " الإرادة السياسية " للابقاء على قوة الدفع في عملية الحوار التي تجرى حاليا . ويحدونا الأمل أن يبذل جهد صادق لكسر الحلقة المفرغة الحالية ، وذلك في الحولة القادمة لمحادثات الحوار المزمع عقدها في الشهر القادم .

وعلى ضوء الحالة السائدة في أفغانستان ، يشعر وفد بلادى بقوة أن قوة الزخم في المبادرة الدبلوماسية الحالية يجب أن تزداد بغية ايجاد حل مبكر للمشكلة الافغانية ، وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وبهذه الروح اشتركت بنغلاديش - كما فعلت في الماضي - في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 الذى يتضمن جميع عناصر الحل الشامل للمشكلة الافغانية . ونأمل باخلاص أن يحظى مرة أخرى الموقف المبدئي كما ورد في المشروع ، بتأييد قوى نشط من هذه الجمعية . والواقع أن دورتنا الحالية دورة تاريخية لأنها تنعقد في الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة وينبغي أن نقوم بعمل حاسم وحازم للتوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة أفغانستان .

السيد زين عزرائي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

ذكرت أمور كثيرة في سياق هذه المناقشة ، ولكنني أود أن استغرق بعض الوقت في بيان أهمية احصائية ربما تبين أكثر من غيرها حقيقة الأمور ، وهي أن حوالي ثلث الشعب

الأفغاني اليوم أصبح من اللاجئين . وانني أدرك تماما أن هناك من يقول ان هذه الصورة مبالغ فيها . ولكن حتى اذا كانت النسبة هي الربع فليس في ذلك ما يدعو الى ارتياح أى انسان بما في ذلك سلطات كابول على ما أعتقد . فأى نظام يجد نفسه في هذا الموقف ، كما هي الحالة بالنسبة لنظام كابول ، يجب أن يستنتج أن ثمة خطأ قد وقع . ولكن اذا كانت هذه الاحصائية غير كافية للاقناع فلنفكر أيضا فيما يلي : أولا ، هناك بالاضافة الى من لجأوا الى خارج البلد أكثر من مليون من اللاجئين في الداخل أو المشردين داخل أفغانستان نفسها ، ثانيا أن القتال في أفغانستان مستمر بشراسة متزايدة منذ ست سنوات ، وأود أن أذكر الجمعية بأن هذه المدة تزيد عن مدة الحرب العالمية الثانية كلها . وثالثا ، انه وفقا لبعض التقديرات ، مات حوالي مليون شخص نتيجة لهذا القتال .

هذه الأرقام بالتأكيد تثير الدهشة وتستحوذ على الانتباه . وأيا كان نزوع الفرد الى ايجاد تفسير أيديولوجي لتعقيدات الحياة الدولية ، فمن المستحيل أن يعزو الحقائق التي أشرت اليها توا الى مكائد " مناهضي الثورة " أو " العملاء الامبرياليين " أيا كانت مراوغتهم وأيا كان قدر التمويل الذي يحصلون عليه . هذه الحقائق لا يمكن تفسيرها الا بالتسليم بأن المعارضة لما يجري في أفغانستان اليوم ، وأقصد بذلك معارضة الغزو العسكري السوفياتي واحتلال هذا البلد وتدعيم نظام لا يحظى بالتأييد الشعبي ، معارضة حقيقية في أساسها . ولا يوجد تفسير آخر لهذه الحقائق . ان هذه المعارضة واسعة النطاق وتمتد بطول البلاد وعرضها ، بما في ذلك المناطق الداخلية البعيدة عن حدود الدول المجاورة ، وحتى أبواب كابول .

وقد أبدت المعارضة شجاعتها وصمودها ، وهي تحارب بفعالية متزايدة ضد ظروف تبدو مستحيلة ، وتوخيا للدقة فانها تحارب ضد ١٥٠٠٠٠ حندي سوفياتي يمتلكون قوة نيران هائلة ، اضطروا الى القيام بحملات عسكرية بما في ذلك الغارات الجوية المتتالية والواسعة النطاق ، والقصف الحماي على المدن والقرى مما يتسبب في وقوع خسائر كبيرة في صفوف السكان المدنيين ، وتدمير الحقول والمحاصيل والمواشي ، وتلغيم الدروب في القرى وما الى ذلك . وأيضا يتزايد باستمرار فرار الجنود الأفغان من صفوف نظام كابول ، بحيث يشكل الجيش الأفغاني اليوم ثلث عدده الأصلي .

كل ذلك لم يكن ممكنا حدوثة لو كانت المعارضة للنظام الحالي في أفغانستان عملا من أعمال " العناصر المجردة من امتيازاتها " ، أو " العناصر التي يتم تحريضها من الخارج " ، كما أدعي في بعض الأحيان في هذه المناقشة . ان القدرة والعناد اللذين يتصف بهما المحاربون الأحرار في أفغانستان كانا ممكنين فقط لأن المعارضة تنبثق من الأعماق بل ومن الجذور الوطنية الأفغانية التاريخية ومن الكبرياء الشامخ للأفغان الذين لم يسعوا على الاطلاق الى طلب المساعدة الخارجية في دفاعهم عن حرية بلادهم وسيادته ، وفي الدفاع عن شعبهم أيضا . فهذه الوطنية وهذا الكبرياء لا يمكن قهرهما بقوة السلاح ، ولا يمكن تفسيرهما بنظريات أيديولوجية . وينبغي أن تسلم السلطات في كابول بذلك ، ويتعين عليها أن تتعامل مع هذه الحقيقة ، ونأمل أن يتم ذلك عاجلا وليس آجلا اذا أريد وقف سفك المزيد من دماء الأفغانيين وممتلكاتهم .

ان ما قلته يمثل نقطة الانطلاق لموقف ماليزيا ازاء المسألة المعروضة علينا . وما يجرى في أفغانستان هو مقاومة وطنية حقيقية ضد العدوان والاحتلال الخارجيين . ويتعين على المجتمع الدولي في رأينا أن يرفع صوته وأن يعمل بناء على هذه الحقائق . ان اعلان ذلك لا يعني الشروع في ممارسة الجدل الكلامي أو أننا مناوئين للسوفييات الأمر الذي يتنافى مع سياسة ماليزيا الخارجية . ولكننا نعتقد أن المناقشة الحالية ضرورية وهامة لأسباب سأعرضها عليكم الآن .

أولا ، ان ما يحدث في أفغانستان يتضمن مبادئ أساسية تتعلق بالاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية وتقدير المصير ، وهي مبادئ ينبغي على الأمم المتحدة أن تؤكد عليها . فالمبادئ لا يمكن تطبيقها بشكل انتقائي أو تفسيرها تفسيراً تعسفياً . وبالنسبة لنا ، فان العدوان السوفياتي على أفغانستان واحتلال السوفيات لها وحرمان شعبها في حقه في تشكيل حكومته الخاصة به واسلوب حياته ، هي أمور واضحة وينبغي التنديد بها . وان انتهاك هذه المبادئ يهدد أساس النظام المستقل فيما بين الدول الذي تعتمد عليه جميع الدول في سلامتها وأمنها ، وخاصة الدول الصغيرة . ان القبول بهذه الانتهاكات ، والتلمص من مسؤوليتنا في اعلان رأينا بشأنها ، وذلك بحجة التعقيد الذي يكتنف الموضوع أو باسم ضبط النفس والاعتدال ، كل هذا يعني الدعوة الى المزيد من المخاطر .

ثانيا ، هذه المناقشة هي بمثابة رسالة موجهة الى المناضلين في سبيل الحرية في افغانستان بأننا لم ننس محنتهم وبأن التزامنا بقضيتهم أمر ثابت .

ثالثا ، وللسبب نفسه ، تبعث هذه المناقشة رسالة الى الاتحاد السوفياتي ذات لغة جلية مفادها أنه بعد ستة أعوام من دخول القوات السوفياتية الى أفغانستان ، مازالت لدينا الارادة لضمان أن السلم والعدالة سيعودان الى أفغانستان وشعبها الباسل . وهي رسالة ذات عبارات واضحة وهادئة أيضا . وكما أعلن وزير خارجي باكستان بوضوح أمس ، فاننا نسلم جميعا بالمصالح الأمنية المشروعة للاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، وهذا أمر يستحق أيضا تكراره هنا .

رابعا ، سوف تساعد هذه المناقشة في تعزيز التأييد المتزايد للسلم والمصالحة الوطنية في أفغانستان ، وستساعد ذلك بالتأكيد في تشجيع الأمين العام وممثلوه الشخصي في جهودهما المتفانية من أجل تحقيق حل سياسي للنزاع .

خامسا ، يحدونا الأمل والايان بأن تشجع هذه المناقشة باكستان التي أبدت حسن النية ، وأفغانستان أيضا ، على مواصلة بذل جهودهما لتحقيق التسوية الدائمة والسلمية .

ان الأحداث التي جرت في كابول عشية عيد الميلاد عام ١٩٧٩ تمثل بأشكال مختلفة نقطة تحول في التاريخ الحديث للعلاقات الدولية . لقد دفعنا جميعا الثمن منذ ذلك الحين ، بل وأقول أن أولنا في ذلك كان الاتحاد السوفياتي . ولكن أبهظ ثمن دفعه بالتأكيد شعب أفغانستان الذي يعاني من آلام لا يمكن تحملها ، ومن تدمير لأرض أجداده الأقدمين . وباكستان قد عانت من انتهاكات متكررة لحدودها ، وتبدد مناخ السلم والتعاون في جنوب غربي آسيا ، وانحسرت احتمالات منطقة سلم في المحيط الهندي .

وعلى الصعيد الدولي ، يشير التدخل السوفياتي في أفغانستان لدى الكثيرين منا الهلع والاحساس العميق بالضعف والتعرض للخطر ، لأننا نرى دولة عظمى رئيسية هي عضو دائم في مجلس الأمن وتترتب عليها مسؤولية خاصة في صيانة السلم والأمن وفقا لمبادئ الميثاق ، تبدى احتقارها لهذه المبادئ ذاتها . وعلاوة على ذلك ، كانت المغامرة الافغانية ضربة موجعة لحالة الانفراج وأدت الى ترد خطير في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، الأمر الذي يشير قلقنا جميعا . وبالنسبة للاتحاد السوفياتي نفسه ، كان الثمن باهظا ، ليس فقط من حيث الأموال التي بددت والرجال الذين أزهقت أرواحهم في عملية لا جدوى منها ، ولكن قبل كل شيء من حيث مركزها وهيبتها في العالم ، وخاصة بين بلدان العالم الثالث . فالاتحاد السوفياتي يستحق الاحترام الواجب لدولة عظمى رئيسية لا الامتعاض الذي يستحقه أي متغطرس ومستأسد . وبالنسبة لنا ، يمكن تحقيق الكثير من خلال حل سلمي ودائم للنزاع في أفغانستان .

وإذا نظرنا الى الحالة الراهنة ، أعتقد أن هناك بعض الأمل ، والفضل يعود بذلك أولا الى المناضلين من أجل الحرية أنفسهم ، وبالتالي ينبغي أن نستمر في تقديم كل التشجيع لهم . ومثل هذه المناقشات في الأمم المتحدة ساعدت في ذلك أيضا وبالتالي ينبغي أن نستمر فيها . وهكذا ، فان تقرير الأمين العام لهذه السنة (A/40/709) الذي يعرض الجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثله الشخصي السيد

د بيبو كورد وفيز ، تشير بعض الأمل فينا . وقد أعلن الأمين العام أنه لقي :
" التأكيد مرارا بأن المجتمع الدولي يدعم هذه الجهود بقوة "

(٨/40/709 ، الفقرة ٢)

فلنستمر جميعا في تقديم هذه الضمانات له . وأعلن أيضا :
" وقد كررت حكومتنا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات
المتحدة الأمريكية تأكيدهما في عدة مناسبات على تأييدهما لتسوية سياسية عن
طريق المفاوضات ولمواصلة [هذه] الجهود " . (الفقرة ١٣)
فلنرحب جميعا بهذه الجهود ونشجعها بغية الاستمرار في هذا المسار .

هناك أمر ينبغي أن ندفع به في اطار محادثات الجوار التي تجرى حاليا برعاية الممثل الخاص للأمين العام . لقد نجحت هذه المفاوضات الحساسة في التوصل الى اتفاق بشأن ثلاث وثائق من الوثائق الأربع المترابطة . وقد استرعى وزير خارجية باكستان انتباهنا الى العقبة التي تقف حجر عثرة في طريق التفاوض بشأن الوثيقة الرابعة من هذه الوثائق ، التي تتناول المسألة البالغة الأهمية ، وهي انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان - وهذه العقبة هي اصرار سلطات كابول على تغيير نمط هذه المفاوضات . وتتفق ماليزيا مع باكستان في الرأي الذي تتبناه بشأن هذا الموضوع ، لأننا لا نرى أن هناك أي مسوغ لتغيير النمط الذي وضع بعد مفاوضات حساسة والذي أكد نجاحه . واذ كنا نؤمن حتى الآن بالتزام سلطات كابول بالتسوية السلمية علينا أن نأمل التغلب على هذه العقبة الاجرائية في الحلقة المقبلة من المحادثات التي ستجرى في أواخر شهر كانون الأول / ديسمبر . ان محنة الامة الافغانية - محنة الرجال والنساء والاطفال - تثير تعاطفنا . وتتعهد ماليزيا في حدود مواردها المحدودة بتقديم كل ما تستطيع من مساعدة . وهنا يود وفدي كذلك أن يضم صوته الى عبارات الاعجاب والامتنان التي وجهت الى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الاحمر الدولية ومختلف البلدان المانحة والمنظمات الانسانية التي أسهمت اسهاما كبيرا في التخفيف مما يعانيه اللاجئون الأفغان من بؤس ومعاناة لا حدود لهما . وفي المقام الأول تود ماليزيا أن تشيد بحكومتها باكستان وايران وهما البلدان المضيفان لأكبر تدفق للاجئين في تاريخ البشرية . فقد اعلنت حكومة باكستان انها تسهم بـ ٥٥ في المائة من اجمالي الانفاق السنوي اللازم لاعاشة اللاجئين الافغان الموجودين بذلك البلد ، والبالغ قدره ٤٠٠ مليون دولار . وهذه التكلفة وغيرها من التكاليف التي لا حصر لها تشكل عبئا هائلا على موارد بلد نام ، وينبغي أن تحظى تضحيات باكستان باحترام وامتنان المجتمع الدولي على الدوام .

معروض على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 الذي تفخر ماليزيا بتقديمه هي و ٥٤ دولة من الدول الأعضاء . وان هذا المشروع مماثل من الناحية

العملية للقرار ٣٩ / ٣ المتعلق بافغانستان الذي اعتمد باغلبية ساحقة في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ولست في حاجة هنا الى تكرار مبادئ التسوية السلمية للصراع في افغانستان الواردة في المشروع والتي نعرفها جميعا في هذه الجمعية . وهذا القرار لا يتفاض عن التصرف السوفياتي في افغانستان ، كذلك فانه لا يدفع بعبارات الادانة . ومن حيث النبرة فهو ليس مغاديا للسوفيات . ومن حيث الجوهر ، فانه يبسط المبادئ الأساسية للميثاق التي تعهدت جميع الدول الأعضاء باحترامها . وتعتقد ماليزيا أن المشروع يمثل اسهاما في التسوية الدائمة للصراع في افغانستان ، وبالتالي فاننا نحث الدول الاعضاء على تقديم دعمها الكبير لهذا المشروع ، وبالتالي ترسل اشارة الى الاتحاد السوفياتي والى سلطات كابول بالتزامها الهادئ الصامت بالسلم والعدالة في افغانستان .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشاطر وفدي

تماما الرأي الذي أعرب عنه هنا يوم أمس ممثل افغانستان السفير محمد ظريف ، من أن البند الذي نناقشه الآن ما كان يجب أن يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة . وذلك لأسباب عديدة ، أولها ، ان ذلك يتعارض ورغبة حكومة وشعب جمهورية افغانستان الديمقراطية . ثانيا ، انه تدخل واضح في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة ، وهو أمر يحظره تماما ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، وثالثا ، لأن ذلك لا يساعد ، كما أثبتت المناقشات السابقة ، على تحسين الحالة المحيطة بافغانستان بل على العكس من ذلك فانه يؤدي ، على نحو مصطنع ، الى مواصلة التوتر والى تزداد الحالة وتعريض السلم والأمن في المنطقة للخطر ، معرضا للخطر السلم والأمن الدوليين .

ان هذا السيناريو ليس بجديد . ان أي ثورة مضادة للاقطاع تبدأ عندما تتعرض أغلبية كبرى من أمة ما معاناة كبيرة من القمع والظلم والاستغلال والظلم من نظام اقطاعي ملكي رجعي وفساد . ان هذه الثورة ترحب بها وتؤديها الجماهير الغفيرة من هذا البلد ولا يمكن الا ان يتحقق لها النصر . ان تحولات ثورية أساسية مطلوبة قد بدأتها السلطات التي تمثل طموحات الاغلبية العظمى للأمة . وخطوة خطوة بدأت هذه التحولات تصبح واقعا طال انتظاره .

ولكن هذا الواقع ليس هو الواقع الذي تتوقعه القوى الرجعية . ومن هنا ، وحتى لا تسمح هذه القوى لثورة اخرى بتدعيم نفسها ، فانها تشن حربا غير معلنة ضد بلد ثورى وتنشئ مخيمات عسكرية عديدة في الاقاليم المجاورة وتدريب مجموعات كثيرة مناهضة للثورة للقيام بأنشطة تخريبية في داخل البلاد وتقوم بأعمال مشينة . وفي الوقت نفسه ، تشن حرب نفسية ضد الثورة ، تعمل على تشويه حقيقة ما يجرى في البلاد . ومن ناحية أخرى لا تذكر كلمة واحدة عن التحولات التقدمية التاريخية العظمى التي تجرى في ذلك البلد .

كان هذا هو السيناريو بالنسبة للكثيرين من المناهضين للثورة في أجزاء مختلفة من كوكبنا . وهذا هو السيناريو المناهض للثورة في افغانستان منذ بداية الثورة في نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

وإذا ما استمرت هذه الحالة المحيطة بافغانستان ، فلا يمكن أن نتوقع أية نتيجة مؤاتية بالنسبة لذلك البلد والمنطقة في المستقبل القريب . ان الحل الوحيد للحالة الناشئة حول افغانستان هو الحل السياسي ، ومن المؤسف انه بدلا من تغيير الامكانيات الموجودة بالفعل للتوصل الى مثل هذا الحل السياسي نضيع هنا وقتنا الثمين ومواردنا الثمينة في مناقشات لا تؤدي الى شيء . وتشيد بولندا بجهود الأمين العام من أجل التوصل الى حل سياسي . ونحن نأمل أن محادثات الجوار التي بدأت في جنيف في السنة الماضية سوف تؤدي الى تسوية سياسية تفاوضية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية مباشرة - أي بين افغانستان وباكستان - وفقا لما اقترحتة حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية مرات عديدة ، يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة في التوصل الى حل سياسي سريع .

ومن هنا ، اذا كنا جادين وحريصين حقا على المساعدة في السعي من أجل التوصل الى حل سياسي للحالة المحيطة بافغانستان ، يجب أن نؤيد على نحو قاطع جهود الأمين العام من أجل هذه الغاية ، وان نتجنب المهارات السياسية التي يمكن ان تضر بهذه الجهود . ومشروع القرار المعروض علينا ، اذا اعتمد ، سوف يؤدي بنا الى طريق عكسي تماما ، كما كان الحال بالنسبة للقرارات السابقة من نفس النوع . ومن هنا سيصوت وفدى ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 .

وفي الختام ، أود أن اقتبس من البيان الذي أدلى به الجنرال فويسيك
ياروزلسكي اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس بابران كارمال الى بولندا في شهر أيار /
مايو الماضي وجاء فيه :

* اننا نؤيد الانشطة التي تقوم بها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية
التي تهدف الى التسوية السلمية لجميع المشاكل الخارجية مع البلدان المجاورة
عن طريق الحوار والاحترام الكامل لسيادة الدول *.

السيد تركمن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نشترك للمرة

السابعة ، منذ عام ١٩٧٩ ، في مشروع القرار المتعلق بالحالة في افغانستان . ونحن
نفعل ذلك عن اقتناع بأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن افغانستان تجسد
توقعات المجتمع الدولي القوية من أجل ايجاد تسوية سياسية عادلة للارزمة في افغانستان
واحلال السلم في ذلك البلد .

وعلى الرغم من النداءات المتكررة لانهاء الحالة غير المقبولة في افغانستان ، فان
استمرار السيطرة الاجنبية على ذلك البلد عن طريق استخدام القوة العسكرية الهائلة
يشكل قلقا عميقا وعاملا مزعزا للاستقرار في العلاقات الدولية . وادراكا منا لآثار هذه
الحالة على السلم والأمن الدوليين ، نعتقد أنه قد آن الآوان لتجديد النداء والحث بقوة
على السعي من أجل ايجاد حل دائم وعادل لجميع المشاكل الناشئة عن الحالة الخطيرة
في افغانستان .

ونود مرة أخرى أن نعبر عن معارضتنا الشديدة للتحول الذي يجري فرضه حاليا
على شعب افغانستان ، وهي أمة تربطنا بها عرى عميقة الجذور من الصداقة التاريخية .
وما برحت هذه الامة منذ ست سنوات تخوض نضالا بطوليا من أجل الحرية ومقاومة ما يفرض
عليها بالقوة من صفات سياسية واقتصادية واجتماعية ليست من اختيارها . انه لواجب اخلاقي
علينا ان نؤيد شعب افغانستان . ونحن نحترم ونقدر تصميم شعب افغانستان على ممارسة

حقه الثابت بحرية في تقرير المصير لضمان انسحاب القوات العسكرية الاجنبية من افغانستان وضمان العودة الطوعية للاجئين الافغان الى بلد هم . ولا يمكن أن يحصل السلم في ذلك البلد بتحدى ارادة شعبه - أى ارادته في العيش كأمة حرة ، وسيهدد لمصيره في أرضه . ومصورة اساسية ، هذا هو المنظور الذي نتطلع منه الى الحالة في افغانستان .

ان التطورات في افغانستان قد أرغمت باكستان على تحمل عبء مشكلة دولية لم تنجم على الاطلاق عن اعمال قامت بها باكستان . وقد أظهرت باكستان اهتماما انسانيا وسخاء بقبولها ورعايتها للاجئين من اللاجئين الافغان الذين اقتلعوا من ديارهم نتيجة للعطيات العسكرية على مر السنوات الست الماضية . وقد تصرفت باكستان بضبط نفوس محمود في مواجهة الانتهاكات المتكررة لمجالها الجوي وارضها . ان حدوث ما يزيد على اكثر من ٢٠٠ انتهاك في عام ١٩٨٥ ، نجم عنها وقوع خسائر في الارواح ودمار في الممتلكات المدنية في باكستان ، يشكل قلقا خاصا لنا . وقد اسهمت باكستان على نحو بناء وحسن نية في السعي من أجل التسوية السلمية للمسألة ، ولذلك فانها تستحق التأييد القوي والتقدير غير المحدود من جانب المجتمع الدولي .

وخلال العام الماضي راقبنا عن كثب كلا من الحالة القائمة في افغانستان وعطية التفاوض في جنيف ، وكذلك الاتصالات من خلال قنوات أخرى التي قد يكون لها أثر هام على هذه العطية .

ان الحالة القائمة لم تتغير في البلد ، ان لا تزال تستخدم القوة العسكرية على نطاق واسع وعشوائي ضد الرجال والنساء والاطفال الافغان . وقد زاد ذلك من المعاناة الكبيرة والخسائر التي لحقت بالشعب الافغاني فضلا عن التدمير الوحشي للبلاد . ان الخسائر في الأرواح البشرية من جراء القصف الجوي ، وعدد المشوهين والجرحى والتدمير الكامل للقري كلها بلغت مستويات هائلة ، لقد ارتكبت جميع هذه الأعمال من أجل اطفاء جذوة مقاومة أمة بأسرها أثبتت انها على استعداد للتضحية بكل شيء من أجل استعادة حريتها .

ولم يحقق استخدام القوة هدفه في أى منطقة في افغانستان . ولم يؤد الا السى
زيادة التصميم على المقاومة ، ولا تزال قطاعات واسعة من البلاد تحت السيطرة الفعالة
لشعب افغانستان ومقاومته . وتمثل المقاومة الافغانية كرامة الشعب الافغاني . وليس من
الممكن ان نصف الناس الذين اظهروا بهذه الصورة التي تبعث على الاعجاب مدى
حبهم لبلد هم بانهم افراد عصابات أو عناصر مناضة للثورة ، ان أن المقاومة الافغانية هي
حركة تحرير وطنية حقيقية .

أما فيما يتعلق بعملية التفاوض في جنيف ، فقد احطنا علما بتقرير الأمين العام
الذى تتمتع مساعيه الرامية الى تعزيز الحل السياسي بتأييد دولي واسع النطاق . ونود
أن نشيد هنا بالأمين العام وممثلته الشخصي على جهودهما الدؤوبة والمتفانية .
ونفهم من تقرير الأمين العام عن الحالة في افغانستان ، الوارد في الوثيقة
A/40/709 ان المفاوضات التي جرت في العام الماضي ، عن طريق محادثات التقارب ، قد
اثبتت أنها مفاوضات مثمرة الى حد كبير . فقد تم التوصل اولا ، الى تفاهم شامل على
شكل التسوية السياسية . وقد مكن هذا الامين العام من أن يقدم الى الأطراف أربعة
صكوك ، تشتمل على : اتفاق ثنائي بشأن عدم التدخل بكافة اشكاله ، واطلاق بشأن
الضمانات الدولية ، واتفاق ثنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين الافغان ، وصك يحدد
أوجه الترابط بين هذه الصكوك وحل مسألة انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان . وقد
تمكن الاطراف من استكمال صياغة مشروع اتفاقيين ثنائيين ، فضلا عن الاعلان الخاص
بالضمانات الدولية الذى نقل الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوصفهما الضامنين
المعنيين . وقد أكد الامين العام في تقريره ان الأطراف قد شاركت في هذه العملية
بتصميم ونشاط متجددين . وهذه تطورات ايجابية جديدة بالترحيب . ومن الواضح ان
المفاوضات قد وصلت الى مرحلة حرجة تقتضى التطرق بجديّة الى المسألة الرئيسية
المتعلّقة في انسحاب القوات الاجنبية وذلك بالنظر في مشروع الصك المتعلق باوجه
الترابط في عطية محادثات التقارب .

ولكن ، كما ورد في تقرير الامين العام ، مما يؤسف له أن الاستمرار في المفاوضات بغية استكمال هذه العطية قد اعيق نتيجة لاصرار طرف واحد على تغيير الشكل الاجرائي المتفق عليه للعطية الجارية . وهذا المطلب لا يبشر بالخير في مرحلة اثبت فيها التقدم في المفاوضات ، التي تتم من خلال محادثات التقارب ، ان الشكل الحالي هو الاطار الصحيح في عطية البحث عن حل سلمي .

وليس هناك أى مبرر معقول لتعريض العطية للخطر . ولا يمكن ان يفسر الاصرار على هذه المطالب ، التي ليس لها ما يبررها ، الا على انه افتقار للإرادة السياسية لتناول جوهر الموضوع باخلاص . ولذلك ، نأمل التغلب على هذه الصعوبة وأن يتحقق تقدم جديد خلال الجولة المقبلة لمحادثات التقارب المقرر عقدها في شهر كانون الأول / ديسمبر .

ان قيام افغانستان حرة مستقلة وغير منحازة وتنعم بالسلم في الداخل ومع جيرانها سوف يساعد على النهوض بالمسعى الراي الى نظام أكثر أمنا وأكثر استقرارا في المنطقة وفي العالم .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية توضح كل شيء. ان هذه الوثائق القصيرة تصل الى البعثات الموجودة هنا في نيويورك وبصورة منتظمة، موضحة بلغة لا انفعالية تفاصيل حرب مريعة. وكل تقرير من هذه التقارير - السماة " أفغان سيتريز " يفيد بأحداث أنشطة الصليب الأحمر في مناطق الحدود الباكستانية. واسمحوا لي أن أقتبس بايجاز من التقرير رقم ٤ الصادر في تموز/يوليه من هذا العام :

" خلال شهر تموز/يوليه ، أدت العمليات العسكرية المرتفعة العدد بطريقة غير عادية في مقاطعة باكثيا (أفغانستان) الى وقوع أكبر عدد من الاصابات نتيجة الأعمال الحربية ، وتم اجلاء المصابين ، عن طريق مراكز الاسعاف الأولي المتحركة في ميرامشاه والمشاركة بين لجنة الصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الباكستاني الى المستشفى الجراحي الموجود في بيشاور وعلاوة على الأنشطة الجراحية المكثفة فان مراكز تجبير العظام ومعالجة المقعدين كانت أيضا مشغولة للغاية وسجل مستوى عال من الأنشطة بالنسبة لجميع برامج لجنة الصليب الأحمر الدولية المخصصة لصالح ضحايا الصراع الأفغاني . "

ولم يبين التقرير رقم ٤١ ، الذي صدر في أوائل شهر أيلول /سبتمبر ، أى انخفاض في مستوى القتال . وفي الحقيقة ، تزايد عدد الاصابات طيلة صيف عام ١٩٨٥ . وكما جاء على لسان الصليب الأحمر ، فان :

" عدد العرضى استمر في الازدياد طيلة شهر آب/أغسطس ، وكان لا بد في آخر عطلة نهاية الاسبوع من اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز العرافق الطبية التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية ، بالاضافة الى المزيد من الأفراد والمعدات . "

وبضى التقرير قائلا :

" وقد تعيّن على الفريقين من الجراحين في بيشاور ، علاوة على العاطلين الطبيين المتخصصين الذين وفرتهم الجمعيات الوطنية في الدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد ، مواجهة دخول عدد من العرضى الى المستشفى يفوق أى عدد قبل فيه من قبل في أى وقت مضى. ولمدة اسبوعين منذ منتصف آب/أغسطس

... فان المستشفى ... وصل الى أقصى طاقة له ، وقد أجلي مخيمان في فناء المستشفى ... وليس من الممكن تحقيق أى زيادة أخرى في قدرة المستشفى وبالتالي ، من الضروري انشاء مستشفى ميداني مستقل في بيشاور مجهز بالعاملين ، وتدبير عاملين اضافيين للهيئة الجراحية الحالية .

في هذه المحنة الانسانية المؤلمة محنة الغزو والنهب والطفيان ، قد تبدوا الأعداد المسجلة في هذه التقارير منخفضة نسبيا . وعلى سبيل المثال ، أدخل الى المستشفى الميداني الصغير في بيشاور خلال شهر تموز/يوليه ، ١٩٩ مصابا بجراح حرب ، وأجريت عمليات جراحية على ٤٧٨ شخصا ، وعولج ٩٦٢ شخصا بغير جراحة . ولكن اذا أخذنا هذه الأرقام وضاعفناها بعدد المستشفيات الميدانية ومراكز الطوارئ المتحركة في باكستان وايران ، علاوة على عشرات الآلاف من الاصابات التي تعالج في أفغانستان ذاتها ، ثم قمنا بضربها في ١٢ شهرا عن السنة الواحدة ، ثم في ستة عن ست سنوات من الحرب الدائرة رحاها بلا هوادة ، وان انتبهنا الى الاشارات المستمرة للاجرايات الجراحية والتجبيرية والعلاجية للمقعدين ، التي ترد في تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية لرأينا صورة مصغرة لأمة يجرى ذبحها والتكيل بها .

لقد مات أكثر من مليون شخص ؛ وشوه عدد ساو أو أكبر نتيجة القتال ؛ وما بين مليون ومليونين أصبحوا مشردين بلا مأوى في بلادهم ؛ وأصبح ما بين ٤ و ٥ ملايين لاجئين في باكستان وايران ؛ فلا غرو ان في أن لجنة "السهر على تنفيذ مقررات مؤتمر هلسنكي" في دراستها الأخيرة عن أفغانستان ، قد لاحظت ببساطة مذهلة أن "أمة بأكملها تموت" . ولأى سبب ؟ ان هذه المأساة الانسانية التي لا حصر لها تزداد بشاعتها لأنها مأساة لا جدوى منها ولا داعي لها أو مهرر أو مسوغ على الاطلاق .

ان العالم أجمع يعرف أن السوفيات لم توجه اليهم دعوة لدخول أفغانستان . والعالم كله يعرف أن أفغانستان لا تتحل تهديدا - ولا حتى للعلمانية السوفياتية . لقد كانت أفغانستان دولة متوسطة الحجم غير منحازة ولم يعرض حياها أحدا للخطر . ان العالم كله يعرف

يعرف ان الغزو السوفياتي والاحتلال لم يكونا نتيجة محتومة لاعتبار مفاجيء من الاعتبارات الجغرافية السياسية ؛ ان ظروف كانون الأول / ديسمبر ما كانت لتستدعي حتى ارسال مذكرة دبلوماسية ، فما بالك بشن عدوان وحرب .

ربما كانا تعبيراً عن شهية التوسع الاقليمي القديمة ، أى صورة روسية للمفهوم النازي المعروف باسم السعي الى الحصول على متنفس حيوى ؛ ربما كانا مخططاً استراتيجياً لم يكتمل بهدف الوصول الى ميناء في المياه الدافئة ؛ ربما كانا سياسة متعددة ، بأهداف لم يكشف عنها بعد ، لاشاعة المزيد من القلاقل في منطقة من العالم تعاني أصلاً من القلاقل ؛ وربما وقع السوفييات فريسة للتشبث العقائدى بعد أن تدخلوا لوضع نظام عميل وأصبح الخروج في نظرهم مستحيلاً .

ولكن مهما كان السند المنطقي ، الصريح أو التأمري - وما من كلمة يمكن أن تصدق على أية حال فيما يقولونه على هذا السبيل - فان الاتحاد السوفياتي في حربه ضد شعب أفغانستان قد عاد الى القواعد الأخلاقية الستالينية وفظائعها وتجاوزاتها .

ومع ذلك فان الاتحاد السوفياتي لن يكسب الحرب . لقد أطلقت روسيا . . . ١١٥ جندي مدجج بأكثر الأسلحة التقليدية الحديثة المميتة تقدماً ، ولكن شعب أفغانستان لا يمكن اخضاعه . فمهما وصل مستوى التشبع من القصف من ارتفاعات عالية ومهما اتسع اهلاك طائرات الهيلوكوبتر المسلحة للسكان المدنيين ، وتحويل مجتمعات بأكملها الى رماد أو المناطق الريفية الى جمر ، نرى المجاهدين الأفغان يواصلون قتالهم .

ومعد هضي ما يقرب من ست سنوات رهيبية ، من الواضح الآن أن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يفرض حلاً عسكرياً . قد يرغب أن يجعل أفغانستان دولة تابعة ، ولكنه لن ينجح في ذلك . ان كلمات الأمين العام صادقة :

" فالسلم ، والتوصل الى درجة من المصالحة الوطنية ، يسمح نتيجة لها للشعب الأفغاني بأن يقرر مستقبله بنفسه ، لا يمكن تحقيقهما بالوسائل العسكرية " (A/40/709 ، الفقرة ٢) .

ان الجواب الوحيد هو تسوية تفاوضية تنطوي على المبادئ الواردة في القرار

المعروض علينا ، وتعبر عن الآراء المعرب عنها في هذه المناقشة على لسان الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الجمعية العامة . ان جواب ما برح الأمين العام ومثله الخاص يسعيان من أجله سعيا نبيلاً بل وشمراً في بعض الأحيان . وفي هذا السياق فاننا نرحب بالجلوس الثالثة المنتظرة من المحادثات عن قرب .

ولكن كل شيء يتوقف على انسحاب القوات السوفياتية . هذا هو الأمر الذي لا غنى عنه . والجميع يفهمون ذلك . واذا عدنا الى أماكننا هنا في نفس الوقت من السنة القادمة فان ذلك سيكون بسبب وحيد هو أن الاتحاد السوفياتي لا يزال يعتقد أن اباداة الجنس أفضل من المفاوضات ، وأن الذبح أفضل من المساومة . ولا مهرب من أن نجد في ذلك كله سلسلة من النفاق .

فها هنا بلد، هو الاتحاد السوفياتي ، يذكر هذه الجمعية بشكل منتظم خلال المناقشات التي تدور بشأن الصراعات الاقليمية بأن القرارات ، متى اتخذت ، يجب احترامها . ولكن هذا القرار بشأن " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " لم يحترمه الاتحاد السوفياتي مطلقاً .

ها هنا بلد، هو الاتحاد السوفياتي ، يقوم بانتظام - بل بالحاح من تسيطر عليه الفكرة سيطرة تامة - ، بالقاء المحاضرات على هذه الجمعية عن حق بعض الشعوب في تقرير المصير . ولكن تقرير المصير ، عندما يطبق على شعب أفغانستان ، يصبح عديم الوجود . وها هنا بلد ، هو الاتحاد السوفياتي ، يشجب على نحو منتظم في هذه الجمعية أعمال العدوان الاقليمية ويعلن في هذه الجمعية عن حرمة الحدود الاقليمية . ولكن عندما يكون الأمر متعلقاً بأفغانستان فان العدوان عار من الصحة والانتهاكات المتزايدة عبر الحدود للسلامة الاقليمية لباكستان لا تهم على الاطلاق . فلا مراة في أن ما يفيد المرء تماماً أن يسير على منطقتي لأهوائه بلا حدود .

ها هنا بلد ، هو الاتحاد السوفياتي ، يذكر هذه الجمعية دائماً بالانتهاكات " الصارخة والهائلة " لحقوق الانسان . ومع ذلك أمانا أفغانستان ، حيث نجد أن انتهاكات حقوق الانسان ليست صارخة وجسيمة فحسب بل شاملة ورهيبة . لا يمكن لشيء أن ينقل هذه الحقيقة بطريقة أفضل من هذه الجملة من تقرير "لجنة السهر على تنفيذ مقررات هلسنكي" ، التي يصح أن نذكر أن المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان قد أكد الى حد بعيد صحة استنتاجاتها .

تقول اللجنة :

" بدا واضحا من الأحاديث التي أجريناها أن كل انتهاك يمكن تصوره لحقوق الانسان يحدث في أفغانستان ، ويحدث على نطاق واسع . وتقترب جرائم الحرب العشوائية بأفزع أعمال العنف التي ترتكبها الدولة ضد المدنيين . والسبب جانب أعمال العنف الوحشية في الريف يتعرض سكان الحضر للارهاب بالاعتقالات التعسفية والتعذيب والسجن والاعتقال . وتفرض السيطرة الشمولية على المؤسسات والصحافة . كما يجرى على نحو منتظم فرض الطابع السوفياتي على الجامعات وعلى كل مظاهر الحياة الثقافية الأخرى في أفغانستان " .

وهنا نجد بلدا ، هو الاتحاد السوفياتي ، يبدى في الجمعية العامة قلقه ازاء كثرة المطالب التي تلقى على عاتق الوكالات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة . ولكن ، كنتيجة مباشرة للغزو السوفياتي لأفغانستان ، يوجد في باكستان أكبر عدد من اللاجئين في العالم مما يزيد الى حد كبير من تفاقم أزمة الموارد في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولولا الاستجابة الكريمة من جانب حكومة باكستان ، مقرونة بالجهد غير العادي الذي يبذله مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، لحدثت كارثة أكبر في جنوب غربي آسيا .

الا أنه يبدو أن الاتحاد السوفياتي لا يهتم بشيء من ذلك . فنحن قبل كل شيء نجد بلدا ، هو الاتحاد السوفياتي ، يحاضر هذه الجمعية بصفة منتظمة عن حتميات السلم . ولكنه يطبق مبادئ السلم تطبيقا انتقائيا محضا ؛ فهو يقصد أن نطبقه نحن جميعا دونه ، ولا يطبقه هو في أفغانستان .

وكما ذكرت كندا من قبل ، فان أفغانستان لن تستسلم . ان الصراع قد يفرض عليها أعباء لا يمكن تصورها ، ولكن ليست هناك أية دلائل على الخضوع . ولا يبقى على كارمال في السلطة الا قوة السلاح السوفياتي . ان العداة يتزايد داخلها ، فالحكومة في حالة حرب مع شعبها . والواقع أنه رغم المعاملة القاسية اللاانسانية التي تفرضها روسيا على الهاربين وأسرى الحرب ، هناك شواهد متزايدة ، ظهرت مؤخرا في سلسلة من المقالات في صحيفة

"نيويورك تايمز" ، عن عمليات متلاحقة للهروب من الجيش السوفياتي الى صفوف المجاهدين . وهذا لا يدهشنا . فلا بد أن يتمرّد بعض الجنود الروس على مثل هذه الحرب الخبيثة، وسوف ينجذب البعض منهم لا محالة الى قضية أفغانستان .

ويود الاتحاد السوفياتي أن يسدل على أفغانستان ستارا من الصمت . ويود لو استطاع أن يشن حربها الثأرية في الخفاء . ويود لو لم تظهر أنباء الحرب في الصحف . بل انه يحاول الآن أن يوقف تدفق اللاجئين حتى لا تتسرب الى العالم الخارجي كلمة عن فظائعه العسكرية . ويتمنى لو لم تحدث هذه المداولات . ويتمنى ألا تصدر أية قرارات على الاطلاق .

ولكن الأمر متروك لهذه الجمعية لتبقي على قضية أفغانستان حية ، ولتكشف مرارا وتكرارا عن ادانة العالم . ولا بد أن نقنع الاتحاد السوفياتي بشكل أو بآخر أن التفاوض هو السبيل الوحيد للحصول على موافقة العالم . ولقد اقترحت الولايات المتحدة مبادرة اقليمية وقد يكون من المفيد متابعتها . فأى شيء يتيح التوصل الى تسوية في اطار الأهداف المعلنة في هذا القرار جدير بالمتابعة .

ان المثل الدائم للاتحاد السوفياتي ، عندما تكلم صباح اليوم ، ذكر الكثير عن المزايا الجمة التي عادت على شعب افغانستان على يد كارمال في كابول . لقد قال : "وتسير حطة محو الأمية بنجاح" ، ثم أضاف "وقد بلغ عدد الذين تعلموا القراءة والكتابة منذ انتصار الثورة ، أكثر من مليون أفغاني" (A/40/PV.72 ، ص ١٩-٢٠) .

ومنذ انتصار الثورة نهب ما يزيد على مليون أفغاني آخر . وفي الخيار بين تعليم القراءة والكتابة وبين الحياة فانهم بالقطع ، شأننا جميعا ، كانوا سيختارون الحياة . ولكن لماذا يفرض عليهم الاختيار ؟ لماذا لا يحصلون على الاثنين معا ؟ هذا هو السؤال الذي يرفض الاتحاد السوفياتي الاجابة عليه .

السيد بابا جورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت

ست سنوات تقريبا منذ شن الامبرياليون الاشتراكيين السوفيات عدوانهم الهجمي على افغانستان.

وخلال هذه الفترة أدرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها عن حق ، وكفت على بحث هذه القضية الملحة التي جلبت عواقب وخيمة على شعب أفغانستان . ولقد أدانت الجمعية العامة ، وعن حق أيضا ، احتلال ذلك البلد ذى السيادة . وما فتئت الشعوب والبلدان المحبة للسلم في جميع أرجاء العالم ترفع أصوات الاحتجاج ضد هذا العدوان والاحتلال التعسفي . ولا يسعها الا أن تهدي سخطها ازاء حقيقة أن قوات الاحتلال السوفياتية جلبت خسائر جسيمة ومعاناة لا توصف على ذلك البلد ، بخلقها حالة خطيرة على السلم والأمن في تلك المنطقة من آسيا .

وعندما شنت القوات السوفياتية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ هجومها الفاسد واحتلت أفغانستان ، أثارت الدعاية السوفياتية ضجة كبيرة ، مدعية أنها أرسلت فرقة صغيرة من القوات تستهدف البقاء لفترة محدودة . غير أن الحقائق تشهد على أن الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات ليست لديهم نية ترك البلاد بمحض ارادتهم . ولتبرير عدوانهم المشين ، ما فتئوا يزايدون بمعاهدة الصداقة المزعومة التي فرضوها على أفغانستان منذ فترة طويلة . وهم بذلك يدللون مرة أخرى على مدى الخطر الذي تتعرض له حرية الشعوب واستقلالها عندما تثق تلك الشعوب بالمعاهدات أو الاتفاقات " الدفاعية " مع الدول العظمى . وكما أثبت الزمن بوضوح وصراحة ، فان ما نحن بصدده هو عدوان فاشي وغزو عسكري لبلد ذى سيادة ، على يد دولة امبريالية عظمى ، مما يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ومعايير القانون الدولي . وهذا يدل أيضا على ما سبق أن أشارت اليه جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية منذ زمن طويل وهو أن الامبريالية الاشتراكية السوفياتية تمثل في الواقع قوة من أشد القوى رجعية في عصرنا هذا ، والتي بغية تحقيق أهدافها التوسعية ، أرسلت دعائم سياستها على استخدام القوة العسكرية ، وأن تلك السياسة ، وسياسة الامبريالية الأمريكية ، تهددان بقدر ماثل حرية واستقلال شعوب العالم قاطبة .

ان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات لا يدخرون وسعا لاخفاء مخططاتهم العدوانية والحربية عن طريق دماغوجيتهم التي تكشف عن وجهها في الأمم المتحدة أيضا ، حيث يدعون أنهم حماة حقوق الشعوب وأنصارها في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار

الجديد . وفي ظل تلك الخلفية ، يتحدثون عما يسمونه الواجب الأمي الذي يزعمون أنهم يظلمون به تجاه أفغانستان ، دفاعا عن انتصارات الثورة ومصالح شعب ذلك البلد ، بل ومصالح البلدان الأخرى في المنطقة ومن منظور أوسع نطاقا .

وهم يثيرون جلبة كبيرة حول ما يسمى بأمن القارة الآسيوية ، بل ويتقدمون باقتراحات لموسسة لعقد محفل لعموم آسيا يماثل محفل هلسنكي . والواقع ان الامبرياليين الاشتراكيين في سويسر الحاجة الى مثل هذه المهزلة حتى يطوى عدوانهم على أفغانستان واحتلالهم المستمر لها في غياهب النسيان ، وحتى تخفى مخططاتهم وأهدافهم التوسعية في تلك القارة . لقد فعلوا نفس الشيء في مؤتمر هلسنكي لصرف انتباه الشعوب عن عدوانهم على تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ .

ان تطور الأحداث في أفغانستان يدلل بوضوح على أن الشعب المحب للسلم في ذلك البلد لم يطوع نفسه على الاحتلال الأجنبي . فقوات الاحتلال التابعة للامبرياليين الاشتراكيين السوفيات تقابل في كل مكان من الشعب الأفغاني بكرهية متزايدة ومقاومة باسلة . ويزداد موقفهم ضعفا يوما بعد يوم . وتتحول الجبال والصخور في ذلك البلد الى مقابر للمحتلين ، مما يثبت للعالم مرة أخرى أنه ما من قوة على وجه الأرض يمكنها أن تقهر تصميم شعب على القتال حتى النهاية في سبيل حريته . ان المعتدين في الكرملين يعانون الآن من المصير المحتوم لكل المعتدين .

ونخبة تقليل خسائرهم ، والهروب من الضياع التام لصداقية قدرتهم العسكرية أمام شعب صغير يناضل من أجل تحرره ، يلجأ الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات الى الوسائل الجماعية للعنف والارهاب . الا أن كل ما لديهم من وسائل حديثة ، مثل مخططاتهم المشينة للأرض المحروقة ، وازالة قرى ومناطق بأكملها في ذلك البلد من على وجه الأرض ، لم يكتب لها أى نجاح على الاطلاق . فلا يمكنهم أبدا أن يهزموا الروح الوطنية المتقدمة للشعب الأفغاني ، أو تصميمه الذي لا يقهر على استعادة حريته واستقلاله .

وفي هذه الظروف الصعبة لا يكف الا مبرياليون الاشتراكيون السوفيات عن الحديث عن التسوية السياسية المزعومة للمشكلة الأفغانية . وهذه وسيلة معروفة تستخدمها الأمبريالية والرجعية لخداع الرأى العام ونشر الأوهام . ولكن مواقعهم تتزعزع في كل مكان نتيجة للنضال التحريرى للشعوب . والواقع أن الأمر لا يعدو أن يكون مناورات تقوم بها الدول الكبرى في هذه المنطقة وهي تهدف الى اعطاء الانطباع بأنها تهتم بحقوق الشعب الأفغاني وحرية واستقلاله وحقوق غيره من شعوب المنطقة . وتهدف المناورات التي يقوم بها الأمبرياليون الاشتراكيون السوفيات الى اضافة الشرعية على احتلالهم لأفغانستان وتوجيه ضربة قاسية الى حركة التحرر للشعب الأفغاني وكسب الوقت لتعزيز مواقعهم . فالتعزيز المستمر لجيش الاحتلال وحملات التطهير الواسعة في المناطق التي تشتد فيها المقاومة ليست من دلائل الانسحاب بل هي دليل على الرغبة في البقاء لأطول وقت ممكن . كما أن مطالبة حكومة كابول بما يسمى ضمانات دولية هي جزء لا يتجزأ من المناورات والتكتيكات الشيطانية التي يتبعها الأمبرياليون الاشتراكيون السوفيات ، خدعة لوقوفهم في وجه نضال المجاهديين الأفغان .

وفي هذه الظروف يرى وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أن من واجبه أن يؤكد مرة أخرى رأيه بشأن هذه المشكلة ويبرز أن الحل العادل للمسألة الأفغانية لن يتأتى الا بانسحاب القوات السوفياتية المحتلة انسحابا كاملا ونهائيا . ولا يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الحلول الوسط والتسويات السياسية التي يقترحها أعداء الشعب الأفغاني . وقد أثبت التاريخ ذاته أن المعتدين لا ينسحبون طوعا بأى حال من الأراضي التي يحتلونها ، وانما يطردون بالنضال التحريرى الذى تخوضه الشعوب المضطهدة . ونحن على يقين من أن العامل الحاسم في الوصول الى تسوية عادلة لقضية الشعب الأفغاني هو نضاله الباسل من أجل التحرر الوطني والذى يلقى التضامن والتأييد من جانب الشعوب المحبة للحرية في جميع انحاء العالم .

وقد ادانت جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية وسوف تدبر دائما العدوان واحتلال قوات الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات المستمر لأفغانستان . وسوف تستمر ألبانيا ، كما فعلت في الماضي ، في منح تأييدها والاعراب عن تضامنها مع النضال التحريري الوطني العادل للشعب الأفغاني . ونحن على ثقة من أن الشعب الأفغاني سيطرد المتعديين من بلاده .

السيد كاسمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة

السادسة على التوالي ما زالت أفغانستان من القضايا الدولية الرئيسية في عصرنا . فالعوامل التي أدت الى نشوب الأزمة ما زالت قائمة ، واحتمالات التسوية ما زالت غير مؤكدة ، وتبين الأحداث الجارية في أفغانستان أن من المتوقع سفك المزيد من الدماء . ولذا ينبغي أن تستمر الجمعية العامة في اهتمامها بهذه المشكلة التي أضرت بالسلم والأمن الاقليميين والدوليين ضررا بليغا في السنوات الست الماضية .

لقد كانت أفغانستان ضحية لعمل سافر من أعمال العدوان يخالف مبادئ الميثاق والقانون الدولي . وقد شعرت الدول الأخرى الصغيرة والبلدان النامية وغير المنحازة من أعضاء الأمم المتحدة بأن أمنها قد انتقص نتيجة لقيام أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة بهذا الانتهاك السافر للالتزامات التي ينص عليها الميثاق والمبادئ الأساسية للقانون الدولي . وكما لو كان أحد الحراس الذين كلفهم العالم بالحراسة قد تحول هو نفسه الى قرصان . ولا شك في أن لذلك أثره البالغ على السلم والأمن الدوليين .

وهناك جانب آخر للحالة في أفغانستان جدير بالاهتمام الشديد ألا وهو المأساة الانسانية التي يتعرض لها السكان المدنيون الأفغان بما فيهم الأطفال الأبرياء . وعلى سبيل المثال فقد ورد في مقالة بعنوان " محنة افغانستان " بقلم السيد جون كيغان نشرت في " مجلة اتلانتيك " في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ اقتباس نقلنا عن السيد مايك مارتين المرسل البريطاني قوله :

" وضعنا على سطح أحد المنازل التي يقيم بها الجرحى رجلا خرقت طبيلتا أذنيه وأصابته شظية في ساقه ، وآخر أصابت الحروق وجهه ورقبته . وربما يستطيع المرء أن يتحمل منظر الجراح الشديدة الى أن يرى الضحايا من الأطفال ، فعند ذلك تتبدد جميع الحجج التي تقال عن الحرب العادلة . وقد رأيت صبيا صغيرا التصقت ساقاه احدهما بالأخرى نتيجة لحرارة القنابل التي ألقيت على حقل أبيه فأصبح كتلة مشوهة غير قادرة على الحركة يسحب جسده معتمدا على عكاز . ورأينا طفلا آخر في نحو السادسة وقد احترق وجهه تماما فأختفت أنفه وأصبحت هناك فجوة في منتصف وجهه وجعلت منظره شبيها بالسمكة . وكانت هذه الفجوة هي فمه " .

وقد أدت الحرب في أفغانستان الى تحويل ربع سكانها الى لاجئين في الدول المجاورة . وفي باكستان وحدها يبلغ عدد اللاجئين الأفغان قرابة ٣ مليون نسمة ، ويعد ذلك أكبر تركيز للاجئين في العالم . كما أن جمهورية ايران الاسلامية توفر المأوى لعشرات الآلاف من اللاجئين الأفغان . وان تايلند التي تتحمل عبئا ماثلا نتيجة لوضع ماثل في كمبوتشيا لتدرك مدى التضحيات الجسيمة التي قدمتها حكومتها ايران وباكستان ، وتود أن تعرب عن أعجابها بالطريقة التي أديا بها هذه المسؤولية الجسيمة نيابة عن المجتمع الدولي . ويود وفدى في هذا الصدد أن يعرب عن تقديره العميق للجهود الانسانية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الدولية لتخفيف محنة اللاجئين الأفغان . ونأمل أن يعود هؤلاء اللاجئين عندما تسمح الظروف الى وطنهم بأمن وكرامة .

وان النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الأفغاني ضد المعتدى الأجنبي لجدير بالعطف والتأييد من جانب جميع البلدان والشعوب المحبة للحرية . وسوف تواصل تايلند تأييدها لقضية الشعب الأفغاني العادلة ونضاله الباسل لتحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي .

وقد كان موقف تايلند من مسألة أفغانستان ثابتا ومنطقيا ، فهو يقوم على

الالتزام العميق من جانب تايلند بمبادئ الميثاق ومقاصده ، ومبادئ المساواة في
السيادة بين الدول ، والسلامة الإقليمية ، وعدم استخدام القوة ، وعدم التدخل
في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتسوية
المنازعات بالوسائل السلمية . وفي هذا السياق طالبنا دائما بأن تطبق قرارات
الجمعية العامة تطبيقا كاملا ، وبضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بلا
 قيد أو شرط ، واستعادة أفغانستان لاستقلالها ووضعها غير المنحاز ، حتى يتمكن
الشعب الأفغاني من تقرير مصيره بدون أي تدخل خارجي . فضلا عن ذلك يجب أن
يعود اللاجئين الأفغان الى وطنهم بسلامة وكرامة . ويجب أن تقوم أي تسوية سياسية
للمسألة الأفغانية على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الأفغاني ، مع مراعاة
الشواغل الأمنية المشروعة أيضا للدول المجاورة . فهذا هو السبيل الوحيد لاقرار
السلم الدائم والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها .

ويحظى الأمين العام بمساندتنا وبثقتنا الكاملتين في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي للصراع . ويود وفدي في هذا الصدد أن يعرب عن عميق تقديره له وللسيد د ببيغو كورد وفيز مثله الشخصي الذي كرس نفسه للمهمة الصعبة التي تتمثل في محاولة التوصل إلى تسوية تفاوضية لمشكلة أفغانستان وبأمل وفدي أن تقضي تلك الجهود إلى تسوية سياسية تستجيب بصورة كاملة لتطلعات الشعب الأفغاني ومصالحة المشروعة .

ونحن نؤيد تماما الموقف المسؤول الذي تتخذه باكستان ، كما أعلنه مجددا وزير خارجيتها بالأوس ، بشأن عملية التفاوض بين الأطراف المعنية ، وندعو إلى أن يستكمل بلا ابطاء اعداد الصك المتعلق بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وأن يوضع جدول زمني محدد لهذا الانسحاب ، عن طريق الصيغة التي ثبت نجاحها في المراحل السابقة من المفاوضات .

وان وفدي لعلني اقتناع بأن مشروع القرار (A/40/L.11) يوفر اطارا عادلا ومعقولا للتسوية السلمية لمشكلة أفغانستان ، التي سيسهم حلها في إعادة السلم والاستقرار إلى تلك المنطقة والمناطق الأخرى . ولذا فقد انضم وفدي إلى البلدان الخمسة والأربعين الأخرى التي اشتركت في تقديم مشروع القرار وهو يحت سائر الدول المحبة للسلم والعدالة على تأييده .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة
أخرى وللجنة السادسة على التوالي ترى الجمعية العامة لزاما عليها أن تبحث الحالة في أفغانستان . ذلك أن الأمور الخطيرة التي حملت الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية على تناول هذه المسألة لا تزال لها اليوم كل أهميتها .

ان المسألة الأفغانية ، شأنها شأن حالات التدخل الأخرى في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء التي تبحث كل عام في هذه الجمعية ، تثبت أن المبادئ الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو لا تزال بعد أربعين عاما ، على الرغم من المجاهرة

بها من فوق هذه المنصة ، أهداها بعيدة العنال أكثر من كونها حقيقة يومية للعلاقات الدولية المعاصرة .

ان سيادة القانون - وخاصة مبادئ عدم التدخل واحترام السلامة الإقليمية ، والسيادة والاستقلال واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية - قد أخذت تتوارى تدريجيا على مدى السنوات الست العاضبة وتحجبها مسائل قد تراها الدول محققة لصلحتها الخاصة .

وأما كانت الأسباب التي تساق لتفسير أو تبرير التدخل الأجنبي فسي أفغانستان ، فان أقل ما يقال عنه انه يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ومبادئ أخلاق مجتمع الدول .

ولذلك فان الأمم المتحدة قد حددت في مرحلة مبكرة وعلى أساس مبادئ الميثاق ، الشروط التي يجب أن يستند اليها حل المشكلة الأفغانية ولسنا بحاجة الى التذكير بأنها تتمثل في انسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد ؛ واستعادة الشعب الأفغاني حقه في أن يقرر مصيره بنفسه ، دون تدخل أو اكراه من الخارج ؛ وتوفير الشروط التي تسمح بعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم ، عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية .

وللأسف فان الحالة لم تتحسن مطلقا . فقد أكره ما يربو على ٢٠ في المائة من الشعب الأفغاني على النزوح من ديارهم والعيش كلاجئين في بلدان أخرى ، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار لا يمكن التكهن بها على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة .

وقد أمكن على الصعيد الدبلوماسي تبين بعض البوادر الايجابية في المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الأمين العام ، الذي نهنثه على جهود . ففي الشهور القليلة الماضية سمحت الصيففة التي حددت للمفاوضات بتذليل بعض الصعوبات التي ظهرت أثناء المحادثات . ومن المأمول أن تواصل الأطراف المعنية اظهار النوايا الحسنة التي أبدتها حتى الآن .

ومن الضروري على أية حال ، من أجل صالح السلم ، المحافظة على دينامية المفاوضات ، بالعمل على أن يعزز بقدر أكبر الحوار الجاد والبناء في اطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

والسنغال التي عارضت دائما التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وخاصة عندما يتخذ شكل التدخل المسلح من الخارج ، تود أن تفتتح هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن بالغ قلقها ازاء عدم التوصل الى حل سياسي للمسألة . وستواصل دعم الجهود السلمية التي تبذل على أصعدة مختلفة ، اقتناعا منها بأن الاستمرار في محاولة ايجاد حل عن طريق القوة لا يمكن الا أن يزيد الصراع تفاقما ويزيد حدة التوتر في المنطقة .

ومن شأن العثابرة على بذل تلك الجهود أن تسمح في الأجل الطويل باخراج المسألة الأفغانية من الطريق المسدود الذي وصلت اليه وباحراز تقدم حقيقي في اتجاه الحل السياسي الذي تنتظره منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة منذ ما يقرب من ست سنوات .

بهذه الروح تشترك السنغال مرة أخرى في تقديم مشروع القرار بشأن المسألة الأفغانية هذا العام . ويستهدف النهج السمو والمسؤول والموضوعي الذي ينطوى عليه مشروع القرار ، تسهيل المفاوضات التي تجرى الآن بين الأطراف المعنية ، مع وضع المبادئ الأساسية للميثاق نصب العينين .

ان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء ، بتأييدها لمشروع القرار كما فعلت في السنوات السابقة ، ستؤكد مجددا اصرارها على اعادة العدالة والسلم والتفاهم في أفغانستان .

السيد ايليفو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين هي مرة أخرى في مركز اهتمام هذه الجمعية العامة . وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها أميننا العام الذي لا يني ومثله الشخصي الذي لا يكل السيد ديبغو كورد وفيز ، فان التسوية السياسية التفاوضية ما زالت بعيدة المنال . لقد أبطأ المأزق الذي وصلت اليه المفاوضات مؤقتا ، كما نفضل أن نأمل ، من الزخم الذي ميز العملية التي بدأها الممثل الشخصي للأمين العام .

وفي نفس الوقت ، فان طلق المجتمع الدولي ازا* المحنة التي يعيشها الأفغان والحالة في مناطق الحدود، يتجلى مرة أخرى في تنوع وطول قائمة الدول الأعضاء المشتركة في تقديم مشروع القرار بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال . وما زال الأفغان محرومين من فرصة تخطيط حياتهم وتنظيم تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية . وما زال القتلى يتساقطون بلا توقف تقريبا . واضطرت جموع غفيرة من الشعب الأفغاني الى الفرار من بلدها لتتحول الى لاجئين في البلدان المجاورة . وبات الأمل في العودة الى بلدهم المحبوب بعيد المنال لسوء الطالع . وما يثير المزيد من الأ希باط انه لا يوجد حتى الآن جدول زمني نهائي لاجراء المفاوضات الدبلوماسية من أجل التوصل الى تسوية سياسية للمشكلة .

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/709 والمؤرخ ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، يقدم رغم ذلك بعض الأسباب التي تدعو الى التشجيع وعدم فقدان الأمل كقيمة . بل ان التقرير في مجمله يمكن أن يعتبر رسالة أمل . ونحن نفضل أن نكون متفائلين في هذا الصدد . فقد التقى طرفا النزاع مرات عديدة . وقد احرزوا بعض التقدم في مفاوضاتهما ، وان كان تقدما محدودا . وفي رأينا ان التقرير قد أبرز عنصرا هاما أيضا ، وأقصد به الانتهاء من اعداد صيغة الاعلان الخاص بالضمانات الدولية . فقد ذكر التقرير ان البلدان المعنية مباشرة بالسعي الى حل ، والحكومات التي سوف تهيب الضمانات الدولية لأي حل نهائي ، قد أعربت مرة أخرى عن تأييدها لتسوية سياسية تفاوضية ولا استمرار جهود الأمين العام . وكما يبرز التقرير ، فان الصعوبات القائمة التي لا تستعص على الحل ، ويجب أن تكون كذلك ، انما تعزى الى عدم توفر الارادة السياسية والروح التوفيقية من جانب الأطراف الأساسية في المشكلة .

ولا يسعنا إلا أن نحث على ضاعفة الجهود لتهيئة مناخ سياسي موات في أفغانستان يفضي الى تسوية سياسية للأزمة ويمكن اللاجئين من العودة الى ديارهم للمشاركة في العطلتين السياسية والاقتصادية . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد الرأي الذي سبق الاعراب عنه في هذه الجمعية ، والقائل بأن الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز ، فضلا عن حق الشعب في الاختيار الحر لشكل نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لا تزال تمثل

الشروط الجوهرية للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة . ونحن نناشد الأمين العام وممثلـه الخاص الآ يدخرا جهدا في السعي الى ايجاد حل دائم للأزمة في أفغانستان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد . وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣ ، تحدد مدة الكلمة الأولى بعشر دقائق والكلمة الثانية بخمس دقائق ويلقيهما الممثلون من مفاعد هم .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشارت بعض البيانات اليوم والآن ، وأقصد على وجه الخصوص بيان مثل الاتحاد السوفياتي اليوم وبيان مثل كابول بالآن ، الى عدة ادعاءات لا أساس لها ضد باكستان . وأود أن أبرز بايجاز بضعة حقائق لا نضح تلك الادعاءات ، ولكي أصبح أيضا الادعاءات الطغنة بشأن العملية الدبلوماسية التي ترمي الى تضليل الرأي العام العالمي .

ان الذين يحترمون الحقائق ويهتمون بالحق يعلمون أن القوات السوفياتية قد دخلت أفغانستان ، ليس بناء على طلب حكومة أفغانستان ، ولكن لاطاحة بحكومة حفيظ الله أمين في كابول ، وهم يعرفون أيضا أن القوات السوفياتية قد نصبت قائد النظام الحالي في كابول بقوة الدبابات ، وهو ما زال يمسك بمقاليد السلطة بمساندة ما يزيد عن ١٢٠٠٠٠ جندي سوفيياتي مزودين بأحدث ما لديهم من أسلحة تظهيرية متطورة . ووجود اسم لمشعل هذا النظام ؛ انه مجرد نظام عميل .

ويستشهد البيانان اللذان أشرت اليهما بتقارير عشوائية من الصحافة الغربية ، ولكن الحقيقة هي أن تغطية الحرب في أفغانستان على مدى الستة أعوام الماضية في الصحافة الغربية وصحافة العالم الثالث ، باستثناء البلدان التي تنتهج الخط السوفياتي ، لا ترد فيها ولو اشارة واحدة تهدد الادعاء بأن السوفيات قد دخلوا أفغانستان بناء على دعوة . بل ان الصحافة العالمية تصف دائما ، وعن حق ، القوات السوفياتية بالغزاة . والواقع ان المجتمع الدولي ، في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي على السواء ، قد سعى الاجراء السوفياتي تدخلا عسكريا ينتهك بصورة صارخة مبادئ الميثاق .

لقد ذكر الكثير بشأن الحالة حول أفغانستان ، نعم ، هناك حالة حول أفغانستان تتمثل في وجود خمسة ملايين لاجئي أفغاني يطلون ثلث شعب أفغانستان بأسره ، فروا من الاضطهاد ويعيشون كلاجئين في المنفى الآن . ان الذين قاموا بالتدخل العسكري الأجنبي يتحملون مع الحفنة المتعاونة معهم مسؤولية حرب الابادة الجماعية التي أرغمت على شعب ذلك البلد على البحث عن ملأ له خارج وطنه . وأولئك المتواطئون هم الذين ينبغي أن يتحطوا عبء هذا النزوح الضخم .

وهناك أيضا حقيقة الحالة داخل أفغانستان ، وهي ان مقاومة الشعب الأفغاني لم يتمن سحقها بالرغم من الحملات العسكرية الوحشية وأعمال الانتقام الرهيبة ، والقصف العشوائي وتدمير القرى وحرق المحاصيل من جانب جيش الاحتلال الاجنبي . لقد أدى هذا التدخل القاتل الى وقوع خسائر في الأرواح تبلغ طميون أفغاني تقرها ، وتسبب في نزوح خمسة ملايين مواطن أفغاني .

ان وصف أعمال المقاومة الباسلة بأنها أنشطة تقوم بها مجموعة من العصابات لهو استهتار صارخ بذكاء الرأي العام وانكار ساخر للحقائق . واذ كانت كل هذه الحقائق دعائية ، يحق للمرء يتساءل : لماذا يمنع الصحفيون الأجانب من الدخول بحرية الى أفغانستان لكي يحددوا بأنفسهم الموقف في ذلك البلد ؟ انها اشاعات دعائية يطلقها ممثلو بلدان لا تسمح لصحافتها المحلية الا بنشر آراء محددة عن الحالة في أفغانستان ، وتمنع الآراء الحقيقية للمجتمع الدولي وردود أفعاله من أن تنقل الى شعوبها قدرا من الصداقة .

وهناك ادعاء يقول ان نظر الجمعية العامة في الحالة في أفغانستان يعتبر انتهاكا للقانون الدولي . ولكن الحقيقة ان الجمعية العامة لم تتناول الحالة في أفغانستان الا بعد أن مارس الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد مشروع قرار طرح في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، يدعو الى انسحاب القوى للغازية . ومنذ ذلك الحين ، كسرت الجمعية دعوتها الى انسحاب القوات الأجنبية لتقابل بالرفض من جانب المسؤولين عن ذلك الغزو . كما أن المناشدات الماثلة الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي لقيت نفس المصير . ان الادعاء بأن نظر الجمعية العامة في مسألة أفغانستان غير شرعي ، أمر يتنافى مع العدل ويرقى الى اتهام الجمعية بالتناقض الذاتي . لقد ثبتت الجمعية العامة على المبدأ ، وتمسكت قراراتها دائما بالعدل والموضوعية .

وتكلم ممثل كابول أيضا عن حصول تفاهم بين المتحاورين مفاده أن الصك الرابع الخاص بالانسحاب سوف تجرى مناقشته في محادثات مباشرة . وهذا قول خاطيء ، لأنه لم يحدث اتفاق بين المتحاورين من أجل عقد محادثات مباشرة لمناقشة الصك الرابع أو أى موضوع آخر . وقد ذكر وزير خارجية باكستان أس بأن باكستان لا تعارض على الاطلاق في نشر المذكرات التي تتضمن ما تم التفاهم بشأنه فضلا عن نصوص الصكوك التي أعدها الممثل الشخصي للأمين العام . فمثل هذه الخطوة تمكن المجتمع الدولي من أن يقيم بذاته حقيقة الأمر بالنسبة لكل جوانب العملية الدبلوماسية .

والواقع أنه خلال السعي الصادق لتحقيق التسوية ، أبدت باكستان مرونة فائقة لتيسير التوصل الى الشكل النهائي للصكوك الثلاثة المتعلقة بالاتفاقات الثنائية المعنية بعدم التدخل ، والضمانات الدولية ، والعودة الطوعية للاجئين . ومع ذلك ، فعندما حان الوقت للنظر في مسألة الانسحاب ، أعاق جانب كابول . كما فعل في مناسبات سابقة ، المزيد من التقدم عندما طالب بالمحادثات المباشرة .

ومن الواضح أن مسألة المحادثات المباشرة قد أثرت بهدف التعهيم على الموضوع الرئيسي وهو انسحاب القوات الأجنبية . وتثير البيانات السوفياتية الأخيرة الشكوك أيضا حول الاستعداد السوفياتي لبحث الانسحاب في إطار التسوية الشاملة التي يجري العمل من أجل التوصل اليها من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام . والواضح أن المطالبة بالمحادثات المباشرة تمثل محاولة فظة لتحقيق أهداف ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ من خلال عملية تفاوضية ، تلك الأهداف التي اقترحتها كابول بباركة السوفيات . فمثل هذه المحاولات الرامية الى وضع مسألة الانسحاب جانبا فضلا عن عكس منطق الحقائق ينبغي رفضها رفضا قاطعا .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت

الجمعية العامة أس ، كما استمعت للتو ، الى بيان من ممثل باكستان كرر فيه كلمات سيده . وفي البيان الذي أدلينا به أس كما في كل البيانات التي أدلينا بها في الجمعية العامة بشأن هذا البند ، قدمنا حقائق قاطعة تثبت دون أى شك أن التدخل المسلح وأعمال العدوان التي ترتكها الامبريالية الأمريكية والهيمنة الصينية والنظام الديكتاتوري في باكستان وحلفاؤها

الرجعيون ، قد بدأت بعد أسابيع فقط من انتصار ثورة نيسان /ابريل ١٩٧٨ . ومن ثمّ تصاعدت تلك الأعمال الى حد أجبر أفغانستان على طلب المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفياتي . ولم تساعد المخابرات القائمة على النفاق كما لن تساعد وفد باكستان على تبرئته من الجرائم التي ارتكبها نظام باكستان وما زال يرتكبها في حق شعب أفغانستان . ولا يخفى على أحد أن بيانات باكستان تتميز جميعها بنغمة متشابهة ، الى حد يثير الدهشة ، مع تلك النغمات الصادرة عن الرئيس الحالي للبيت الأبيض . وكان واضحا أن القصد منها أن تكون مناورة من المناورات الاستراتيجية للولايات المتحدة الهادفة الى تقويض احتمالات نجاح لقاء القمة القادم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المقرر عقده في جنيف . كما كان يقصد منها أيضا أن تكون أعمالا يرتكبها النظام مقابل آلاف الملايين من الدولارات التي يتلقاها ثمن هذه الخدمات .

وكيف يمكن لباكستان أن تخدع العالم بأسره بشأن الحقائق المتعلقة بقيام عهد وان مسلح وغير ذلك من أشكال التدخل ضد أفغانستان قبل ٢٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، أو بشأن وجود حوالي ١٢٠ مخيما لتدريب المرتزقة في باكستان وثمانية مراكز في الصين للمقاتلين في حرب العصابات ؟

وكيف يمكن لباكستان أن تتوقع اقتناع الجمعية العامة بأنها تؤيد المفاوضات السلمية وتسوية الخلافات مع أفغانستان بينما تؤكد في الوقت ذاته مجددا على التزامها بمواصلتها الحرب المعلنة القدرة التي تصنفها بلا حياء بأنها " حرب بطولية للتحرير " . ان الدعوات الديماغوجية التي تنادي بانسحاب " القوات الأجنبية " من أفغانستان تكشفها أيضا الحقائق المثبتة منذ فترة طويلة . وسوف أقتبس من تقرير بعنوان " حروب ريفان السرية " أعدته مركز دراسات الأمن القومي في واشنطن :

" قام وزير الدفاع الصيني جنغ بهاو وبزيارة الى واشنطن في أيار/مايو ١٩٨٠ ، وقد اشترك مع وزير الدفاع هاوولد براون في حدث بلديهما على اعتماد استجابة استراتيجية مشتركة . . . في أفغانستان . . . وكانت التصريحات الأمريكية تتماشى مع المساعدة الأمريكية المقدمة الى المقاومة في أفغانستان . . . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ كتب وليم بيتشر في ' بوسطن غلوب ' مقتبسا من أحد

كبار المسؤولين في الولايات المتحدة أن فرض . . . العطلات السرية التي تقوم بها الولايات المتحدة هو جعل الحرب . . . طويلة ودموية ومكلفة * وأعرب نائيب الرئيس الصيني دنغ جياو بينغ عن نية سائلة في مقابلة أجريت مع أوريانا فالاسي نسي آب/ أغسطس عام ١٩٨٠ قال فيها : . . . ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لكسي نشغل الاتحاد السوفياتي لسنوات عديدة في أفغانستان * وثمة دليل على مشاطرة الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية . . . قدمه زينغنيو بيرجنسكي في مقابلة أجريت عام ١٩٨١ . . . فالسبيل لتطبيق استراتيجية دنغ بيرجنسكي يتمثل في أن ترسل الولايات المتحدة الأسلحة إلى أفغانستان وتدعو بصوت عال إلى إجراء المفاوضات ، ولكن تعمل في الوقت ذاته على إعاقة التسوية التفاوضية . والهدف المعلن لسياسة الولايات المتحدة . . . هو تمكين السوفيات من الخروج من أفغانستان . . . ولكن ثمة أدلة مقلقة تبين أن الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة تتنافى مع ذلك . وأفضل امتحان للنوايا الأمريكية حتى الآن هو موقف الولايات المتحدة إزاء المفاوضات غير المباشرة بين أفغانستان وباكستان . . . وقد أخبر المسؤولون الأمريكيون جريدة ' نيويورك تايمز ' [في نيسان / أبريل ١٩٨٣] أن الولايات المتحدة قررت نسي الخريف الماضي أن تزيد من الأسلحة المرسله إلى المقاومة الأفغانية كما ونوعا ، وذلك بعد مناقشة استغرقت شهرا بين ' دعاة الاستنزاف ' في الحكومة الأمريكية الذين كان هدفهم استقدام قوات سوفياتية اضافية إلى أفغانستان ، والمسؤولين الأكثر حرصا الذين أرادوا الحد من المساعدة . . . وقد صرحوا علنا أيضا للمرة الأولى بأن رفض باكستان التوصل إلى اتفاق منفصل مع موسكو كان جزءا من التفاهم الحاصل مع واشنطن فيما يتعلق بصفقة المساعدة البالغة ٣ر٢ بليون دولار التي توفرها حكومة الولايات المتحدة * .

هذا اقتباس من احدى الدراسات المعدة من قبل مؤسسة أمريكية قريبة جدا من الحكومة . وكانت دوافع الولايات المتحدة والصين وباكستان جلية منذ البداية . فالتحالف الاستراتيجي العسكري بين الولايات المتحدة وباكستان يهدف إلى تحويل باكستان إلى شرطة اقليمية ، وقيادة عامة لمركز " سنتكوم " ما يعرض السلم والاستقرار في منطقتنا لخطر

شديد ، وهذا يسبب قلقا خاصا في ضوء حقيقة أن الديكتاتوريين المغامرين العسكريين المحبين للعدوان في باكستان قد شنوا ثلاثة حروب على جيرانهم منذ انشاء باكستان أي منذ أقل من أربعة عقود . فباكستان هي مصدر الحرب القدرة الاستعمارية العدوانية الرجعية غير المعلنة على أفغانستان ، وهي مركز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة الأخرى .

وهي تغطية الأعمال العدوانية المتكررة التي تشنها السلطات العسكرية في اسلام آباد على أفغانستان ، أطلقت ادعاءات رخيصة لا أساس لها مفادها أن الطيران الأفغاني والقوات الجوية انتهكت حرمة أراضي باكستان . ويقول المثل " أن حبل الكذب قصير " . هذا واضح من التعارض الكبير في عدد الضحايا والانتهاكات المزعومة التي أعطتها السلطات في اسلام آباد في مناسبات عديدة .

فأفغانستان هي البلد الذي تنتهك حرمة أراضيه باستمرار من جانب القوات المسلحة والميليشيا الباكستانية والعمارات المرتزقة الموجودة هناك .

ولا يجوز للزمرة الحاكمة في اسلام آباد ومثيلها في الأمم المتحدة أن تدعي لنفسها حق الكلام بالنيابة عن الشعب الشقيق في باكستان ، ناهيك عن الشعب الأفغاني .

لقد أصدر شعب باكستان حكما قاطعا على الديكتاتورية العسكرية المستندة على الحراب وعلى استخدام القوة الغاشمة في ذلك البلد . فشعب باكستان الذي تعثله بالفعل أحزابه السياسية التي آلت اليها مقاليد الأمور في الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات بعد الانتخابات الحرة الوحيدة التي أجريت في تاريخ باكستان ، قد أوضح أيضا موقفه المناهض للسياسة العدائية التي ينتهجها النظام الحالي ازايا أفغانستان ، وأيد تطبيع العلاقات .

ان شعب افغانستان ، الذي ينتمي الى أمة حرة ومستقلة وذات سيادة لم يسمح قط في الماضي ، كما انه لن يسمح في المستقبل بأى اهانة توجه الى كرامته الوطنية وشرفه من أى جهة تنصب من نفسها وصية عليه .

وقد استخدم ما يسمى بمسألة اللاجئين الأفغان مرة أخرى لاضافة واجهة عاطفية للحرب الدعائية والنفسية التي تشن ضد أفغانستان . والحقائق المتعلقة بتزييف وتلفيق أعداد اللاجئين الحقيقيين قد كشفتها مصادر موضع ثقة مثل الأمم المتحدة ولجنة الولايات المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين ، وذلك في احصاءاتهما المحايدة عن المخيمات . وحتى السلطات الباكستانية نفسها لم تستطع تجاهل التسرب المتزايد للحقيقة حول أعداد اللاجئين ، وقررت اعادة النظر في أرقامها وخفضتها بما يزيد على ٥٠٠ لاجئ . وهذه الأرقام المنقحة ايضا طعننت فيها بشكل جاد مصادر محايدة ، وبطبيعة الحال ادخلت السلطات الباكستانية في حسابها لعدد اللاجئين البدو والموسمين ، وأعداد كبيرة من السكان المحليين والعناصر المعادية للثورة .

وقد جاء اعلان العفو العام من جانب المجلس الثورى لجمهورية افغانستان الديمقراطية يمهّد السبيل لعودة اللاجئين الحقيقيين الى افغانستان طوما وبأمن وبغير قيود . ومن المؤسف ان السلطات الباكستانية وعملاؤها المناهضين للثورة لم يسمحوا بنشر اعلان العفو العام بين من يسمون باللاجئين ، ومنعوا بالقوة عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين ارادوا ذلك ، مستخدمين القوة المسلحة والضغط الاقتصادى والسياسى . والحقيقة ان اسلام أباد استخدمت وما فتئت تستخدم ما يسمى بمسألة اللاجئين الافغان كوسيلة لنشر الدعاية المضللة ويفرض الحصول على مئات الملايين من الدولارات من الحكومات ووكالات الاغاثة الدولية . وسوف يكون من الأفضل لو أن الدكتاتوريين العسكريين في اسلام أباد توقفوا عن الصياح حول محنة ما يسمى باللاجئين الافغان وبدأوا التفكير في المحن الانسانية التي سببها لمئات الآلاف من الباكستانيين في ولاية بيهار الذين ما زالوا موجودين في بنغلاديش ومنعوا من الدخول الى باكستان .

وفي هذا الصدد ، زعم أولئك الحكام الباكستانيين وحلفاؤهم المجرمون أن التعاليم الاسلامية قد أزيلت من نظام التعليم في افغانستان . وليس هناك ما هو أبعد

عن الحقيقة من ذلك الزعم. سياسة الحكومة فيما يتعلق بحماية المعتقدات الدينية والتقاليد الشعبية ربما تكون أكثر ديمقراطية وتعاطفا مما هي عليه في بلدان إسلامية يفترض أن الإسلام هو العقيدة الرسمية للحكومة فيها -

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوسفني أن أقاطع السيد ممثل أفغانستان لأن فترة الدقائق العشر قد انتهت. ومن ثم أطلب منه التفضل بانها بيهانه .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تشكيل مجلس العلماء الدينيين ، وانشاء وزارة الشؤون الدينية ، وصرف البلايين من عملة افغانستان على بناء المساجد في الأماكن المقدسة واصلاحها ، والدعم المالي الذي يصرف الى أئمة وعلما الدين ، والدعم المخصص لخفض تكاليف الحج وغير ذلك من الأمور ، ان هي الا مجرد أمثلة لا تقبل الدحض على سياسة الحكومة في هذا الخصوص. أما الباكستانيين الذين نصبوا من أنفسهم " أوصيا " على الاسلام " ، والذين يريدون هم والتعاطفون معهم من الامريكيين والصينيين فرض تفسيرهم وفهمهم للإسلام فلا يجوز لهم أن يعلمونا كيف نكون مسلمين صالحين . وقبل كل شيء ، فان افغانستان هي التي فرضت الاسلام على -

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : آسف لاضطرابي الى مقاطعة المتكلم ولأن أطلب منهاها كلمته .

السيد سافرونشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اننا لن نضيع وقت الجمعية العامة في دحض المهاترات وكلمات القذف والتشهير التي ردها بعض الممثلين الذين فقدوا كل منطق ونسوا طبيعة النصة التي يتكلمون منها .

ومع ذلك ، فانه من المؤسف أن بعض المتكلمين رأوا أن يتجاهلوا الحقائق الموضوعية للأوضاع المحيطة بأفغانستان ، وأخذوا يشوهون طبيعة المساعدة الثورية والمنزهة عن الغرض التي يقدمها الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الصديقة

لافغانستان . وهم يتفاوضون عن الحقائق التي تثبت أن التدخل العسكى الواسع ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يأتي من أراضي باكستان ويقوم به مرتزقة مسلحون مدربين من خلال قنوات وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة .

وقد بذل ممثل باكستان محاولات لاخفا" اشتراك باكستان في العدوان على افغانستان رغم أن ممثل جمهورية افغانستان الديمقراطية قد انتهى توا من دحض ملاحظاته بكفاة .

ومن الواضح لأى انسان أن الكلمات الرنانة والصوت المجلجل لممثل كندا لا يمكن أن يضيفا الشرعية على الآراء والحجج التي أثارها فالأكذوبة التي تتكرر عشرات المرات تظل بالرغم من ذلك مجرد أكذوبة مفضوحة . ولا يمكن التغطية على العسديان والتدخل بالاكاذيب . لقد حاول ممثل كندا أن يطعن في موقف الاتحاد السوفياتي من المسائل قيد المناقشة في الأمم المتحدة . ولكن تلك المحاولة كانت بلا جدوى ، لأنه ما من أحد الا ويعرف تماما أن الاتحاد السوفياتي هو الذى بدأ في الأمم المتحدة مناقشة المسائل المتعلقة بالكفاح ضد الخطر النووى ، وبكبح جماح سباق التسلح والحد منه ، وخاصة سباق التسلح النووى ، وبمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى ، وغير ذلك من المشاكل بالغة الأهمية التي تعني الجنس البشرى كله .

ومن المعروف أيضا ان الاتحاد السوفياتي هو الذى اهد دائما وما زال يؤيد الشعوب التي تناضل للتخلص من نير الامبريالية والاحتلال الاجنبي ، وتجاهد لتحقيق الحرية والاستقلال . ولن ينجح ممثل كندا في تزيف جوهر وفحوى الموقف السوفياتي أو في الطعن في موقفنا المعروف تماما للجميع .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أكذوبتين

لا تصنعان حقيقة ، كما أن الحقيقة لا يمكن أن تطمسها الأكاذيب الكثيرة .

لقد حاول ممثل كابل أن يعزز اشاعة كاذبة باشاعة أخرى كاذبة . هذا هو كل ما أريد أن أقوله حول تكرار الادعاءات المعروفة التي سمعناها منه ، لقد كشف كذب هذه الأقاويل المتكلمون العديدين الذين اشتركوا في هذه المناقشة والذين محور الحقائق على ضوء الظروف التي تدخلت في ظلها القوات الاجنبية في افغانستان في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ وردود الفعل التي أبداها الشعب الافغاني داخل بلده وخارجـه ومدى المعاناة التي لحقت من جراء التدخل السوفياتي ، وردود الفعل لدى المجتمع

لقد أشار ممثل كابول الى نيسان / ابريل ١٩٧٨ واسمحوا لي أن أضيف كلمة واحدة حول الاضطراب الذي هز أفغانستان في ذلك الوقت والذي تتعرض له منذ ذلك الحين . وأود أيضا أن أشير الى أن ما من أحد قد اتهم باكستان باثارة تلك الاضطرابات التي عانت منها البلاد في شكل الاغتيالات المتعاقبة لثلاثة رؤساء : اعدام الرئيس داود في انقلاب عسكري ، واغتيال الرئيس تاراكي ، وقتل الرئيس حفيز الله أمين . وتلك الأحداث المؤسفة لا علاقة لها بباكستان : فالحدثان الأولان كانا نتيجة صراع مميت قامت به يد خارجية ، والأخير كان نتيجة مباشرة للتدخل العسكري السوفياتي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

وإذا كانت تهمة التدخل صحيحة ، والادعاء بأن السوفيات دخلوا أفغانستان بناءً على دعوتها صحيحا ، فأنني أتساءل لماذا لا يوجد أفغاني واحد من بين الملايين الذين يعيشون في الخارج رحب بدخول السوفيات بلاده ؟ إن الافغان المقيمين بالخارج لا يزالون على معارضتهم الشديدة لوجود تلك القوات الدخيلة مثلهم في ذلك مثل مواطنيهم داخل أفغانستان .

ومن المعروف أيضا أنه رغم تكرار اتهام باكستان بالتدخل فلم يتم العثور على جندي باكستاني واحد في الأراضي الأفغانية . ما هي القوات الأجنبية الموجودة في أفغانستان ؟ انها أكثر من ١٢٠ ألفا من القوات السوفياتية التي تحارب الأفغان . وإذا ما اقتبست من الصحافة الغربية - وهو ما قام به ممثل كابول في أحيان كثيرة وعديدة - فأنني سأقدم مثلا واحدا يكشف أيضا جانبها من الحقيقة للآخرين ممن تكلموا ممارسة لحق الرد . فهذه فقرة نشرت في مجلة " فيلاديلفيا انكويرر " الصادرة بتاريخ ١٥ ايار / مايو ١٩٨٥ ، جاء فيها ما يلي :

" لقد هاجمت القوات السوفياتية التي تساندها الدبابات والعربات المصفحة من ناقلات الجنود ١٢ قرية يشتبه في أن سكانها يقدمون المساعدة لقوات حرب العصابات الاسلامية التي تقاتل ضد حكومة البلاد الشيوعية والقوات السوفياتية التي تدعمها .

" وحاصرت القوات السوفياتية القرى وأطلقت الرصاص على المدنيين ممن حاولوا الفرار، في حين تقدم الجنود تصاحبهم الدبابات وأشعلوا النيران في المنازل ونهبوا الممتلكات ود مروها .

" وقتل أكثر من ١٠٠ شخص في كل من قرى كأس عزيز خان وشرباخ وبالاباخ وسابزاباد وماندراهر وهايدي خان وبولي جوفي ومجتمعات محلية أخرى لم تحدد أسماؤها".

ذلك مجرد اقتباس واحد عن الحالة داخل افغانستان وما تقوم به قوات التدخل من تخريب لها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أن أقاطع ممثل باكستان ولكن فترة الدقائق الخمس انتهت . أطلب منه أن ينهي كلمته .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تكلم الممثل السوفياتي عن " الموضوعية " وإذا كان هناك تقييم موضوعي لحالة سياسية في أي مكان ، فهو يوجد في قرارات الجمعية العامة التي تمثل عالمية ضمير المجتمع الدولي ولن تنتهي مأساة افغانستان الا بالاستماع الى نداء تلك الهيئة الدولية .

السيد يومينغيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد أوضح العديد من الممثلين في بياناتهم بجلسة الأس و جلسة اليوم وبصورة واضحة حقائق الحالة في افغانستان . ومهما بلغه ممثل نظام كابول في الكذب والتشهير ، لا يمكنه أن يخفي حقيقة النتائج المؤلمة للغزو الاجنبي لافغانستان ، وتخريب السلم والأمن في جنوب غربي آسيا وفي بقية العالم بأكمله . ومن ثم فان أكاذيب ممثل كابول لا تستحق التنفيذ .

بيد أن هناك نقطة واحدة أود أن أشيرها . لقد ذكر ممثل كابول توا ان القادة الصينيين يرغبون ان تبقى القوات السوفياتية مشغولة في افغانستان . وهذا غير صحيح اطلاقا . فقد أهدت القيادة الصينية دوما انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ، ونرى أن ذلك هو جوهر المشكلة ، وستعود الحالة في افغانستان الى وضعها الطبيعي بمجرد انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان ومن ثم اذا كان هناك من يريد أن تبقى القوات

السوفيياتية مشغولة في افغانستان فهم ليسوا الصينيين ، وانما تريد القوات الاجنبية أن تبقى في افغانستان من تلقاء نفسها .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأواصل

كلامي من عند ما انتهيت اليه في كلمتي السابقة . ان سياسة الحكومة في حماية المعتقدات والتقاليد الدينية للشعب قد تكون سياسة أكثر ديمقراطية وتعاطفا اذا ما قورنت بأى من تلك البلدان الاسلامية التي يفترض أن يكون الاسلام فيها الايديولوجية الرسمية للحكومة .

ان تشكيل مجلس العلماء واقامة وزارة للشؤون الدينية ، وانفاق آلاف الملايين من العملة الافغانية على بناء واصلاح المساجد والأماكن المقدسة ، والدعم المالي المقدم الى رجال الدين والزعماء الدينيين والاعانة المقدمة للمساهمة في تكاليف الحج وغيرها كلها أمثلة لا يمكن انكارها على سياسة الحكومة في هذا الخصوص . بيد أن من نصبوا أنفسهم حماة للاسلام على طريقة باكستان والمتعاطفين معهم من الامريكيين والصينيين الذين يريدون ادخال نمطهم الخاص من الاسلام ليس من حقهم أن يعلمونا كيف نكون مسلمين صالحين ، وعلى كل فان افغانستان هي التي فرضت الاسلام على المناطق التي تم فتحها في شبه القارة .

ومن الواضح أن باكستان تريد استخدام عملية المفاوضات مع افغانستان كستار للاستمرار في سياساتها العدوانية .

لقد التزمت افغانستان وباكستان بالتزام اخلاقي للحفاظ على سرية المفاوضات وكانت الجمعية العامة شاهدا على الانتهاكات المتكررة لذلك الالتزام الاخلاقي من قبل وفد باكستان في السنوات القليلة الماضية .

ولا يجوز أن يفسر التزامنا الدقيق باتفاقية الجنتلمان على انه معارضة لنشر اجزاء من المحاضر أو النصوص التي تم التفهم بشأنها بل اننا نرحب أيضا بنشر المحاضر الحرفية لكل جولات المفاوضات ، اذا اقتضى الأمر ذلك .

وما تحاول باكستان تصويره على أنه موقف جديد لأفغانستان بشأن المفاوضات المباشرة هو موقف مبدئي مستمر لحكومتنا قبل المفاوضات المباشرة ومفاوضات الجوار وخلال تلك المفاوضات .

والحقيقة هي أن احضار الطرفين الى طاولة المفاوضات كان ولا يزال هـو الهدف الرئيسي والاساسي من المهمة التي اضطلع بها الامين العام . ونود ان نحيل الممثلين الى المحاضر الحرفية لجميع المناقشات السابقة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن هذا البند منذ ١٩٨٠ والتي اشرفنا فيها مرارا الى الحاجة الملحة للبند في مفاوضات ثنائية مباشرة . ونظرا للرفض العنيد والمتصلب من جانب باكستان لاجراء مفاوضات مباشرة ، وافقنا على ان يكون ممثل الامين العام وسيطا يمهد الطريق لبند المفاوضات المباشرة في وقت مبكر . وباتخاذ نهج بناء ومن استطعنا ان نحقق قدرا معقولا من التقدم في اعداد مشاريع الصكوك اللازمة للمفاوضات المباشرة . وعن طريق المفاوضات المباشرة ، لن نتمكن فقط من الانتهاء من صياغة مشاريع الصكوك الثلاثة الاولى بل سنبدأ ايضا في مناقشة الصك الرابع ووضع المشروع الخاص به .

وفيما يتعلق بترتيب الاولويات ، فان باكستان التي حاولت عبثا وضع العربية امام الحصان وعرقلة سير الامور ، اضطرت في النهاية الى الرضوخ للحق وقبول مناقشة موضوع عدم التدخل وكان ينبغي عليها ان تفعل ذلك منذ البداية .

ونود ان نوضح امام هذه الهيئة ان افغانستان ترى انها لن تكسب اية ميزة او شرعية او تلقى مزيدا من القبول نتيجة للتفاوض مع نظام دكتاتوري فاسد غير شعبي . وقد ذكرنا بالامس ، ونكرر اليوم ، ان شعبنا ، وشعبنا فقط ، هو مصدر شرعيتنا ، والسعي الى الحصول على قبول من انظمة مرفوضة من قبل شعوبها ليس من طبعنا .

اننا نطالب باكستان مرة اخرى أن تأخذ في الاعتبار المصالح العليا لشعبها وكذلك مصلحة شعوب المنطقة كلها ، وان تتخلى الى الابد عن سياسة العمل باعتبارها مخلب القط للامبرياليين ولقوى الهيمنة . ونطالبها بان تبدأ المفاوضات المباشرة على اساس مبادئ المساواة في السيادة ، والتعايش السلمي ، وعدم التدخل بجميع اشكاله في الامور الداخلية للدول ، واحترام السيادة الوطنية للدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

وفي البيان الثاني ممارسة لحق الرد ، ذكر ممثل نظام اسلام اباد انه ليست هناك حكومة افغانية وجهت الدعوة الى هذه القوات . وهذا كذب محض . وحقيقة الامر

ان رئيس جمهوريته ، الذى كان في ذلك الحين القائد الادارى الاعلى لباكستان أشار علينا بتوجيه تلك الدعوة في تموز/ يوليه ١٩٧٩ عند ما كان وفد افغانى يزور عاصمة بلاده ، اما القول بأن أفغانستان لا تسمح للصحفيين الاجانب . . .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أن اقاطع ممثل باكستان

ولكن الدقائق الخمس المسموح بها في البيان الثاني الذى يدلي به ممارسة لحق الرد قد انتهت ، لذلك ارجو منه ان يتفضل بانهاه بيانه .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن

نسمح للصحفيين ، ولكن بطبيعة الحال لا نسمح للصحفيين التابعين للامبريالية وللنظام الرجعي في باكستان .

وبالنسبة للتفاهم بشأن التفاوض بخصوص الصك الرابع اثناء المحادثات المباشرة

فان المحاضر موجودة . ونود ان نسترعي انتباه الجمعية وبصفة خاصة وفد باكستان الى البيان الذى ادلى به وزير خارجية باكستان عند وصوله الى مطار اسلام اباد بعد مفاوضات جنيف ، فقد قال في بيانه بكل وضوح ان هذا التفاهم قائم .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيكون اتجاه

البيان القصير الذى أدلى به ممارسة لحقي في الرد ، واضحا . اود ان اقول ثلاثة امور .

اولا ، عند ما يتحدث ممثل الاتحاد السوفياتي عن الحقائق الموضوعية ، فانه

يحرّف معنى الكلمات عما نفهمه جميعا في هذه الجمعية . فهو بعبارة " المساعدة الثورية غير الانانية " يعني في الواقع وكما نعرف جميعا تقطيع اوصال أمة عسكريا بطريقة متعمدة . واذا جاز لي ان اقتبس عبارة من رواية " ماكبث " لشكسبير اقول ان جميع عطور البلاد العربية لن تغسل تلك الايادى من الدماء .

ثانيا ، اصاب الممثل السوفياتي عند ما قال ان ترديد اذوبة ما عشرات المرات

لا يحيلها الى حقيقة . وهذا امر صحيح في الواقع . فتكرار الادعاء بان نظام كابول تقلد الحكم بحرية وانه نظام تمثيلي حر ، لا يجعل من هذه الادعاءات حقائق . وتكرار

الادعاء بان الدافع السوفياتية بريئة لا يحيل هذا الادعاء الى حقيقة وتكرار الادعاء بان مقاومة الشعب الافغاني هي ممارسة للارهاب لا يحول هذا الادعاء الى حقيقة . اما حقيقة الموقف السوفياتي فيصعب التكهن بها .

ثالثا ، ان ذلك يجعل كل الدافع الذاتي السوفياتي دافعا أجوفاً ، ولا يجدي في ذلك أن ينتقل الى موضوع آخر هو موقف السوفيات من الحرب النووية . ولا يعفيه من مسألة افغانستان تحوله الى موضوع آخر . والنفاق في الموقف السوفياتي بشأن افغانستان لا يزال دون جواب . والسياسة السوفياتية في افغانستان تنتهك كل معايير السلوك الدولي المتحضر والمبادئ الواردة في الميثاق . واذا كان هذا كله قد دفع كندا الى التكلم ببعض الشدة ، فنحن لا نعتذر عن ذلك .

السيد سافرونشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : اكد ممثل كندا مرة اخرى ، في البيان الذي ادلى به توا انه لا يريد ان يستمع الى صوت العقل وانه يستمر في تجاهل الحقائق .

لقد قلت ان الاتحاد السوفياتي يقدم الى شعب افغانستان مساعدة اممية - ولم أقل ثورية - وهي مساعدة غير انانية ، كما يفعل بالنسبة لشعوب الدول الاخرى التي تقع ضحية للعدوان الامبريالي والتدخل الاجنبي . وهذا بالتأكيد امر لا يمكن قوله بالنسبة لسياسة كندا التي تتضامن مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وتقيم معه علاقات تجارية قوية عن طريق استثمار مئات الملايين من الدولارات والتي تعارض اتخاذ اجراءات حقيقية فعالة ضد نظام بريتوريا العنصري ، وضد اسرائيل التي تحتل الاراضي العربية .

لذلك لا يمكن لممثل كندا ان يلقي على الاتحاد السوفياتي محاضرة بشأن كيفية التصرف لحماية سيادة الشعوب واستقلالها وسلامتها الاقليمية .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد ان هذا

هو البيان الاخير ممارسة لحقي في الرد ، وسيكون موجزا مرة اخرى . سوف اترفع عن الرد على التلميح بان كندا تتضامن مع النظام العنصري في

جنوب افريقيا . فهذا هراء منافا للعقل . ولكن من الواضح انها محاولة اخرى لتحويل الانتباه . وقد تعلمنا جميعا في هذه الجمعية ان البلدان عندما تحاول تحويل مسار المناقشة ، يكون ذلك انعكاسا لضعف موقفها .

ويطالبنا الممثل السوفياتي بان نستمع الى صوت العقل ، ويسعد وفد كندا ان يستجيب الى صوت العقل . وصوت العقل هذا يكمن في مشروع القرار المعروض على الجمعية والذي آمل ان تتم الموافقة عليه غدا بالاجلبية الساحقة . واذا حدثت المعجزة واقتنع الاتحاد السوفياتي ، بما ورد في هذا القرار واتبع النصيحة التي يشير بها بقية الاعضاء فانه بذلك يكون قد تخلى عن اللا عقلانية الخطرة والمدمرة ووافق على السلوك الدولي الاكثر فائدة ورشدا . ولكن كندا ، بصراحة ، لا تتوقع منه ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٠٠